المملكة المغربية
الرابطة المحمدية للعلماء



اقتباس أنوار الهدى
فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا

للإمام العلامة
الشيخ أبي حفص عمر بن عبد الله الفاسي
المتوفى سنة ١١٨٨هـ

تحقيق
د. رشيد الحمداوي

تقديم
د. أحمد عبادي
الأمين العام

تصدير
د. عبد الرحيم نبولسي
رئيس المركز




اقتباس أنوار الهدى
فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا



مركز الإمام أبي عمرو الداني
للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة

مركز الإمام أبي عمرو الداني

للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة

تجزئة الزيتون رقم 1: حي أمر شيش أمام كلية الحقوق. مراكش ـ المغرب

هاتف: 07 03 33 24 05 / فاكس: 07 05 33 24 05

البريد الإلكتروني: **addani.arrabita@gmail.com**

www.arrabita.ma

الكتاب: اقتباس أنوار الهدى فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا

المؤلف: الإمام العلامة الشيخ أبو حفص عمر بن عبدالله الفاسي (ت 1188هـ)

تحقيق: رشيد الحمداوي

إشراف: اللجنة العلمية بالمركز

عدد النسخ: 2000

الطبعة الأولى: 1433هـ ـ 2012

الرقم المعياري الدولي: **ISBN:** 978-9953-76-558-7

قانون النشر بالمركز

أولاً: تعرض المنشورات قبلاً على اللجنة العلمية.

ثانياً: تخضع للتحكيم.

ثالثاً: يلتزم فيها بضوابط النشر.



التوزيع: دار الحديث الكتانية

المملكة المغربية: طنجة – شارع الفارابي – 8 عمارة بالاس – شقة 11

هاتف: 09 48 39 42 6 - 00212

الجمهورية اللبنانية: بيروت – شارع برج أبي حيدر – ص.ب : 5556 - 14 بيروت

هاتف: 42 81 64 - 1 - 00961

e-mail: dar.alkatani@gmail.com

www.kittaniyya.com





اقتباس أنوار الهدى فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا

للإمام العلامة

الشيخ أبي حفص عمر بن عبد الله الفاسي

المتوفى سنة ١١٨٨ هـ

تحقيق

رشيد الحمداوي

تقديم

أحمد عبادي

الأمين العام

تصدير

عبد الرحيم نبولسي

رئيس المركز


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد،

فقد شاع في تلاوة القرآن الكريم ببلاد المغرب الأقصى في القرون المتأخرة إسقاط المد الطبيعي، وإجراء الوصل مجرى الوقف في غير المواضع المعلومة لدى القراء.

وقد تناول أهل الفن من القراء في هذا البلد المبارك المسألتين المتقدمتين بالبحث والبيان؛ فمنهم من تكلم عنهما عرَضاً في بعض مؤلفاته؛ أمثال الشيخ عبدالرحمن بن إدريس المنجرة (ت١١١١هـ)، وعلامة سوس أحمد بن عبد الله الصوابي (ت١١٤٩هـ). ومنهم من أفردهما، كلتيهما أو إحداهما، بتأليف مستقل؛ أمثال الشيخ أحمد بن عبد العزيز الهلالي (ت١١٧٥هـ) الذي له رسالة عنوانها «عَرف النَّدّ في حكم حذف حرف المد»، أو «الزهر الربيعي في حكم المد الطبيعي»، والشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي (ت١٢١٤هـ) في كتابه «القول الوجيز في الزّاري على حملة الكتاب العزيز».

وتعد رسالة **«اقتباس أنوار الهدى فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا»** للعلامة أبي حفص عمر بن عبد الله الفاسي (ت١١٨٨هـ) أحد هذه النوادر التي فصّلت القول في المسألتين، وبيّنت وجوه الأداء فيهما.

وأصل هذا المؤلَّف ـ الذي نسعد بتقديمه ضمن منشورات مركز أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة التابع للرابطة

المحمدية للعلماء ـ جواب عن سؤالين طرحا على المؤلف أبي حفص الفاسي، **أولهما** عن حكم إسقاط المد الطبيعي؛ والمراد به إسقاط حروف المد الثلاثة: الألف، والواو والياء المديتين، وإسقاط الصلة في هاءِ الضمير في نحو قوله تعالى ﴿مِيثَٰقِهِۦ﴾ وقوله سبحانه: ﴿نَزَّلَهُۥ﴾.

وأما السؤال الثاني، فعن حكم إجراء الوصل مجرى الوقف في غير المواضع التي نقل فيها عن القراء؛ والمراد به تسكين المتحرك في الوصل، وإبدال التنوين فيه ألفاً، وتاء التأنيث هاءً، وحذف التنوين بغير فتحة، من غير قطع الصوت أصلاً.

وقد مهّد المؤلف - رحمه الله - لجوابه، بالأصول التي يستند إليها، مع الحديث عن قضايا تتعلق بالقراءات القرآنية عامة، من خلال مقدمة سابغة، شغلت أكثر من ثلاثة أرباع هذه الرسالة مستشهداً لكلامه بأقوال العلماء المعتمدين، وموجِّهاً لكلامهم غير ما مرة، ومعقّباً على بعض آرائهم، ومعترضاً عليهم في بعض الأحيان، مع العناية بتحرير المصطلحات التي يدور عليها الكلام، مثل مصطلح التجويد، واللحن، والوقف، والسكت، وتحرير محل النزاع في كل ذلك.

وقد انتصر - رحمه الله- في مؤلفه لمنع إسقاط المد الطبيعي، ومنع إجراء الوصل مجرى الوقف، كما كان يفعله عامة قراء القرآن في زمنه، موافقاً في ذلك ما ذهب إليه العلامة أبو العباس الهلالي (ت١١٧٥هـ).

وممّا يجلي قيمة هذه الرسالة، اختيارات صاحبها العلمية في المسائل المختلف فيها، وتنوّع مصادرها وغناها العلمي.

ويرجع الفضل في إخراج هذه الرسالة القيمة، بعد توفيق الله عز وجل وتسديده، إلى الدكتور رشيد الحمداوي؛ الأستاذ الباحث في الدراسات الإسلامية، الذي اجتهد في تحقيقها، من خلال ضبط نصها وتصحيحه بعد مقابلته على نسختين خطيتين، مع إثبات بعض الزيادات من المصادر التي نقل عنها المؤلف عند الحاجة إليها، وتوثيق الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية، وضبط النقول والأقوال الواردة في

متنها، مستفيداً من توجيهات وتصويبات رئيس مركز أبي عمرو الداني للدراسات القرائية المتخصصة؛ الشيخ المقرئ الدكتور عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي، وفضيلة الدكتور توفيق العبقري، الأستاذ الباحث بالمركز.

أسأل الله عز وجل أن يثيب مؤلف هذا الكتاب، ومحقّقه، وجميع من اجتهد في مراجعته، وتقويمه، وتصحيحه. كما أسأله سبحانه أن يكتبه في سجلّ حسنات راعي العلم والعلماء، مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

أحمد عبادي
الأمين العام للرابطة
المحمدية للعلماء

تصدير

الأصل في الحرف أن يُنطق على مَقصدِه؛ فلا يعدو (مطلاً) منتهاهُ، ولا يُردَّ إلى أقل مما يُحققُ (اقتصاداً) ذاتَه؛ لأن الغُلواء والإجحافَ حَرْفَا ذَمامة، وجهتا دمامةٍ.

والتّمامُ مطالب، والكمال دونه الرغائب، وتحققُ الوجهِ إليه ليس بغائب.

وغاية المطالب تحقيق حرف القرآن على مرادِ مُوحِيهِ، وأداءِ الموحى إليه ﷺ، وتلك غاية لا يُطلب لها بَعد.

ثم ترتيله على مرادِ مَخرجه وصفته، تجريداً وتركيباً، بدءاً وتعقيباً، إلا أنه قد يَطرُق الحرفَ - بقصد التركيب - تغيُّرُ حال لعلة؛ فيطوف به مدٌّ أو رَدٌّ؛ فصلاً أو وصلاً.

أو يُجرى حالُه مُجرى حال نقيضه مما ليس له بدلاً إلا بدل الغلط، سهواً أو لهواً، فيَدرُجُ التالي حالَ التلاوة على استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير. فيذهب عن الحرف حالُه، ويُرَجُّ مجالُه، وينقلب مآلُه من بهاء الوحي، إلى مَعَرّة السبي، وذلك في غير المنصوص، المتلوِّ المرصوص، إسناداً واعتماداً بقصده.

وحجيته في اتباعه تحقيقاً، وفي استنباط المثل والمماثل في دارج العربية تحقيقاً أو تقديراً.

كل ذلك فيه كان ويكون سَنناً للحرف العربي، ولن يتخلف عنه وجْه أُغفِل، من بعدِما أُمِلّ.

من أجل ذلك وهذا، تعلق الوجوب بالعالِمين، وتعين التقويم على العارفين، السالكين مسالك الأولين، حتى تقوم الحجة على المخالف، ويجذم عَلاء كل تالف، ومن غالب بنكر القول مسَّه اللغوب. والحق فوق، وفيه حلية كل طوق.

وهذا السِّفر لأبي حفص الفاسي حُكم في نوازل عمت بمثلها البلوى؛ فتعين الإفتاء بالقطع، والزجر بالمنع؛ طرداً لشبهة الزيف، وإظهاراً لمفهوم القدر والكيف، كالذي ذكرناه آنفاً، وكاللجاج، في مسألة التواتر وحشر الحجَاج، شرطاً لنقل أو عدمه، أو اجتزاءً بما دونه.

وكأني بالخلاف منفكُّ الجهة، فوجب تحرير مناطه، ليقوى حجاج المسلكيْن، وتصح دلائل الجهتين؛ لانعدام ورود التعارض عند تحقيق النظر.

وقد رجونا من إثارة مثل ما كان السؤال عنه قد باد، لتجدُّدِ الموجب له تجدُّدَ الغلط المعتاد، ولتكون عنه الجابة، قد وعتها علة البابة.

وإنا لمثل ما عِلَّته مستمرة، محيُون وناظرون فناشرون؛ تواتراً مرةً فمرة، وإن ذلك ليزيد، بحسب الاقتضاء أو يَبيد، كمثل هذا السفر الذي يُوجب النظرُ فيه نظراً فيما سلف، سبقاً في الطرح، وفيما خلف، إمعاناً في الشرح.

وإخال هذا التوليف أُثفيةً ثلثت ضميمتيْها: «عِلَلاً» و«مفردة»؛ إذ رصتا قبلها وضعاً، فقُدّمتا عليها طبعاً، يليها ويليها ما يواليها من عقود منثور ومنظوم، من شريف العلوم، بشيِّق الأقلام والفهوم.

هذا وقد جدَّ الباحث وُسعه، وإنا لنأمل أن يكون النُّجح مستقبِلاً غدَه، فيتمم ما بدا، ويكمل ما نقص بحثه غدا، ولكن قد حقق فيه مرجوّ الكمال مصححُه بعد رجْع النظر فيه من لجنة التحكيم، حتى استوى على سُوقِهِ أو كاد.

فلكُلِّهم الجزاء الأوفى.

ولمعالي الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء أ.د العلامة أحمد عبادي وافر الثناء، ومَكين الغناء، كيف لا وقد أقام عَروض خيمة التأليف، وثبت أوتاد أسباب التعريف، فرَبُّه مُبلغه كلَّ تشريف.

ورضي الله عن أمير المؤمنين الموجِّه والرافد، والمبذل كلَّ طارف وتالد.

لقد جاد حتى جاد في كل مِلة
وحتى أتاه الحمد في كل منطق

فالله مُعينُه، ومؤيَّد بِه غورُه ومَعينُه.

خادم القرآن والعلم
عبدالرحيم نبولسي
رئيس مركز الإمام أبي عمرو الداني
للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة ـ مراكش

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً، والصلاة والسلام على من أرسله الله بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، نبينا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

أما بعد، فلم يلْق كتابٌ في الدنيا ما لقيه كتاب الله تعالى من عناية فائقة، لم تقف عند حفظه في الصدور، أو تدوينه في السطور، وإنما تعدّت ذلك إلى أوجه كثيرة من الاحتفال بألفاظه ومعانيه على حد سواء، ونشأت عن ذلك علوم، عُني كل علم منها بدرس جانب من جوانب الكتاب العزيز؛ فمنها ما عني ببيان طريقة تلاوته، ومنها ما عني بكيفية رسمه، ومنها ما اهتم بتعداد أوجه قراءته، ومنها ما اختص بشرح غريبه، ومنها ما عني بإعراب كلِمه، ومنها ما عني بتفسير آياته، ومنها ما اختص باستنباط أحكامه، ومنها ما اهتم بتأويلِ مُشكِلِه، ومنها ما عني بتجلية وجوه إعجازه، إلى غير ذلك.

وبرز في كل فن من فنونه علماء أفذاذ، اختصوا بدراسته، وأفنوا أعمارهم في خدمته، وألفوا فيها كتباً ورسائل كثيرة، ما تزال طائفةٌ منها تنتظر الأيدي البيضاء لتنفض عنها الغبار، وتخرجها إلى عالم النور.

وعلم التجويد واحد من تلك العلوم الزاهرة، فقد اهتم بجانب ترتيل ألفاظه وإقامة حروفه كما أُنزِل من لدن الله تعالى إلى رسوله ﷺ.

وقد كان هذا العلمُ يتلّقى عن طريق المشافهة، ثم جاء التصنيف فيه

من بعد، ليساند المشافهةَ ويحميها، لا ليقوم مقامَها، وظل التلقين والسماع من أفواه القراء المتقنين عمدةَ من أراد تلاوة القرآن الكريم وإقراءَه، ولكن خَلَف من بعد ذلك خَلْفٌ، ورثوا الكتابَ حفظاً لكَلِمه دون تجويد حروفه، وضبطاً لرسمه دون إتقان وقوفه، وتوالى كثيرٌ من حملة الكتاب المجيد على تلاوته وترداده على ذلك النحو، مما دعا أهل العلم أن يسددوا سهام النقد إلى ما يقع في تلاوة القرآن من لحن أو غلط، ويبينوا ما قد يكون فيها من وَكس أو شطط، صيانةً منهم لعظيم جَنابه، وتحقيقاً لوعد الله تعالى بحفظ كتابه، القائل في محكَم تنزيله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وفي هذا المجال تندرج الرسالة التي بين أيدينا، فموضوعها بيانُ حكم أمرَين شاعا في تلاوة القرآن الكريم بالمغرب الأقصى في القرون المتأخرة، وثار حولهما الخلاف بين مجيز ومانع: أولهما إسقاط المد الطبيعي، وثانيهما إجراء الوصل مجرى الوقف في غير المواضع التي نقل فيها عن القراء؛ وقد انبرى عدد من جلة علماء المغرب إلى البحث في هاتين المسألتين، وتحقيق القول فيهما، قياماً بواجب النصح للأمة، وكان من هؤلاء العلامة المشارك، محقق المعقول والمنقول، أبو حفص عمر بن عبد الله الفاسي (ت١١٨٨هـ)، الذي عده بعض مترجميه ـ بحق ـ «خاتمة المحققين بالديار المغربية»[١].

وقد كانت صلتي بهذا العالم الجليل قديمة؛ إذ عرفته منذ مرحلة الدراسات العليا، من خلال أحد أجوبته العلمية المتصلة بعلوم القرآن[٢] ثم عنَّ لي تحقيق طائفة من رسائله وأجوبته، فأقبلت على تتبعها

(١) إتحاف المُطالع ١/ ٣٧.

(٢) وهو جوابه عن سؤال في أسماء السور وإعرابها، ولم يكتب له النشر إلا في شهر مارس ٢٠١٠، في العدد ٦٩، من مجلة آفاق الثقافة والتراث، الصادرة عن مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.

في خزائن المخطوطات، ووقعت بين يديّ هذه الرسالة، فألفيتها كأخواتها، مرعيّةً بعين التحقيق، مبنيةً على النظر والتدقيق، فعزمت على نشرها.

ووافق هذا العزم افتتاح مركز الإمام أبي عمرو الدّاني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة، فتقدمت بهذه الرسالة إلى المركز ليتولى نشرها ضمن بواكير إصداراته، وبعد عرضها على هيئته العلمية وقبولها للنشر، تم فحصها من لدن لجنة التحكيم، وراجعتها مراجعة دقيقة، وقومت النص المحقق، وأعادت مقابلته بأصوله الخطية؛ حرصاً من المركز على أن تخرج هذه الرسالة في أحسن حّلة، دقةً في المضمون، وضبطاً في النص، وجودةً في الإخراج.

فلهيئة المركز ممثلةً في شخص رئيسها الدكتور عبد الرحيم نبولسي، وأستاذي الفاضل الدكتور توفيق العبقري جزيلُ الشكر وجميل العرفان، واللهَ تعالى أسأل، أن يجعل هذا المركز ذخراً لخدمة كتابه الكريم، وأن يرزقنا والعاملين فيه التوفيق في هذا العمل العظيم، ويجزل علينا وعليهم عطاءه العميم.

وبعد، يظل هذا العمل جهداً بشرياً لا تخطئه عوارض النقص والقصور، فلا يخلو الإنسان من نسيان أو وهَم، ولا ينجو ما يخطُّه بِيراعه من خطأ أو سبق قلم، وأرجو أن أكون قد وفِّقتُ فيما أردت، وأصبتُ شيئاً مما ابتغيت، ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

رشيد الحمداوي
مراكش في ١٠ محرم
١٤٣٢ هـ

١ـ التعريف بالمؤلف[1]

أ ـ اسمه ونسبه:

هو عمر بن عبد الله بنِ عمر بن يوسفَ بنِ العربي بنِ يوسفَ - الملقبِ بأبي المحاسن - بن محمد الفاسي الفهري[2]؛ وكنيته: أبو حفص[3].

(١) مصادر ترجمته هي: عناية أولي المجد للمولى سليمان ص٦١-٦٦، وطبقات الحضيكي: ٢/ ٥٢٣-٥٢٤ رقم ٦٨٢، وثمرة أنسي في التعريف بنفسي لسليمان الحوات: ص٧٨-٧٩، وأزهار البستان لابن عجيبة (خ. الحسنية: ٤١٧): ٢٢٥، وتذكرة المحسنين لعبد الكبير الفاسي (ضمن موسوعة أعلام المغرب): ٧/ ٢٤٠٤، وسَلوة الأنفاس للكتاني: ١/ ٣٨٤-٣٨٦ رقم ٣٤٧، وإتحاف المطالع لابن سودة: ١/ ٣٧، وشجرة النور الزكية لمحمد بن محمد مخلوف: ٣٥٦-٣٥٧ رقم ١٤٢٣، وجواهر الكمال للكانوني: ٤٩-٥٠، والفكر السامي للحجوي: ٢/ ١٢٥، وتاريخ الشعر والشعراء بفاس لأحمد النميشي: ٨٢، ومؤرخو الشرفاء لبروفنصال: ١٠٤، والحياة الأدبية على عهد الدولة العلوية لمحمد الأخضر: ٣٠٦-٣١١، ومعجم المطبوعات لسركيس: ص١٣٨٠، ومعجم المطبوعات المغربية لابن الماحي: ص ٢٦٧ -٢٦٨، والأعلام للزركلي: ٥/ ٥٣-٥٤، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٧/ ٢٩٤، والحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي: ١/ ٤٩٣-٥٠٣.

(٢) ينظر عناية أولي المجد: ص٦٠، وثمرة أنسي: ص٧٨.

(٣) ووهِم صاحب معجم المؤلفين (٧/ ٢٩٤)، فذكر أن كنيته أبو جعفر.

ب - مولده ونشأته:

ولد أبو حفص بحضرة فاس، ولكن تاريخ ولادته غير معروف على وجه التحديد؛ لأنه لم يكن يذكره للناس، اقتداءً بالإمام مالك والشافعي وغيرهما من السلف الصالح في كتمان السن[١]، وكان كثيراً ما ينشد في ذلك لنفسه:

المرءُ يُسأل دائماً عن سنّه ... والرأي والمالِ المسوِّد من يسودْ
فإذا سُئِلتَ فلا تجب عن واحد ... خوفَ المكذِّب والمكفِّر والحسودْ[٢]

ولهذا لم يذكر تاريخَ ولادته أحدٌ من مترجميه، اللهم إلا ما كان من عبدالسلام ابن سودة، فقد صرّح في تقديمه لديوان أبي حفص أنه ولد سنة ١١٢٥[٣]، وكذلك الزِّرِكلي في كتابه «الأعلام»[٤]، ولعلهما استنتجا ذلك مما تواطأ عليه جميعُ مترجميه من أنه توفي أواسط سنة ١١٨٨هـ، ومما نصّ عليه المولى سليمان من أنه توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة[٥]، فيكون -إذاً- قد ولد سنة ١١٢٥هـ[٦]، أو أواخر سنة ١١٢٤هـ على أبعد تقدير.

---

(١) عناية أولي المجد: ص٦٠-٦١، وسَلوة الأنفاس: ١/ ٣٨٤، وأشارا بذلك إلى ما رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (٩/ ١٢٩) من أنّ رجلًا سأل الشافعي عن سنّه فقال: «ليس من المروءة أن يخبر الرجل بسنّه»، سأل رجل مالكًا عن سنّه فقال: «أقبل على شأنك».

(٢) ينظر عناية أولي المجد: ص ٦١، والبيتان وردا كذلك في الروضة المقصودة: ١/ ٢٠٥.

(٣) ديوان الإمام أبي حفص الفاسي: ص ٣٠ (مخطوط بالخزانة الحسنية رقم ١٣٩١٦)، ولم يذكر ذلك في إتحاف المُطالع.

(٤) ٥/ ٥٣.

(٥) عناية أولي المجد: ٦٦، وسلوة الأنفاس: ١/ ٣٨٦.

(٦) وإلى هذا الاستنتاج نفسه توصّل العمراني في «الحركة الفقهية»: ١/ ٤٩٣.

وقد نشأ بفاس، وتربّى في حَجر والده عبد الله بن عمر الفاسي (ت١١٤٦هـ)، وكان عالماً فاضلاً، سائراً على سَنَن أسلافه[١]؛ ولذلك تميز أبو حفص منذ صباه بالإقبال على القرآن الكريم، والاهتمام بالطلب والتحصيل، وعدم المشاركة فيما ينشغل به أقرانه من ألعاب[٢]، وكان هذا من علامات نجابته ونبوغه المبكر.

ج- طلبه للعلم:

بعدما حفظ أبو حفص كتاب الله تعالى وأتقن تلاوته، أخذ سبيله إلى طلب العلم لينهل من مناهله الثرّة، وكانت البداية من بيته، حيث أخذ مبادئ العلوم الشرعية عن والده، وعن قريبه العلامة محمَّد بن عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي (ت١١٣٤هـ)[٣]، وأخذ كذلك عن قريبه محمَّد بن أحمد بن يوسف الفاسي، المكنى بأبي عشْرية (ت في حدود ١١٥٠هـ)[٤]، وقرأ عليهم المتون الأولية التي يدرسها الطلاب المبتدئون قراءةً أدْنته من أهل النهايات، لذكائه وقوة عارضته[٥]، ثم اتجه إلى تعميق معارفه، فأقبل على مجالس كبار العلماء في بلده، إلى أن صار من كبار علماء زمانه.

---

(١) ينظر نشر المثاني: ٤/ ١٠-١١، وعناية أولي المجد: ٥٣، وسلوة الأنفاس: ٢/ ٣٦١ رقم ٧٧٣، وشجرة النور: ٣٣٥ رقم ١٣٢٠.

(٢) عناية أولي المجد: ص ٦١.

(٣) ينظر ترجمته في: صفوة من انتشر: ٣٧١، ونشر المثاني: ٣/ ٢٥٤-٢٦٠، وسلوة الأنفاس: ١/ ٣٦٢-٣٦٣، وشجرة النور: ٣٣٣ رقم ١٣٠٧.

(٤) عناية أولي المجد: ٦١، وتنظر ترجمته في نشر المثاني: ٢/ ٢٠٥، وعناية أولي المجد: ص ٥٤، وسلوة الأنفاس: ٢/ ٣٥٩.

(٥) عناية أولي المجد: ٦١.

د- شيوخه:

من أبرز شيوخ أبي حفص حسب ما ذكرهم المولى سليمان في «عناية أولي المجد»[(١)]، وتابعه عليه سائر مترجميه:

- الأديب اللغوي أبو العباس أحمد بن علي الوجّاري (ت١١٤١هـ)[(٢)]، واعتمد عليه في النحو.
- العلامة النحوي أبو عبد الله محمَّد بن إدريس العراقي الحسيني (ت١١٤٢هـ)[(٣)]، واعتمد عليه في علوم العربية.
- الفقيه المحدّث أبو الحسن علي بن أحمد الحُرَيْشي (ت١١٤٣ أو ١١٤٥هـ)[(٤)]: وقد سمع عليه أوائل الكتب الستة بقراءة غيره، وأجازه بروايتها عنه، كما أجازه بغيرها من مرويّاته لفظاً وخطاً[(٥)]، وكان عمدتَه في رواية الحديث بأعلى أسانيده[(٦)].
- العلامة الحافظ المعقوليّ أبو العباس أحمد بن مبارك السجلماسي اللَّمَطي (ت١١٥٦هـ)[(٧)]: وهو عمدته، فقد اعتمده في التوحيد

(١) ص: ٦١.

(٢) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: ٣/ ٣٠٤، والتقاط الدرر: ٣٤٤، والروضة المقصودة: ١/ ٢٦٨-٢٧١، وسلوة الأنفاس: ٢/ ١٦٤-١٦٥ رقم ٥٧٠.

(٣) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: ٣/ ٣٦٣، والتقاط الدرر: ٣٥٣، وسلوة الأنفاس: ٢/ ٣٣ رقم ٤٣١، وشجرة النور: ٣٣٥ رقم ١٣١٧.

(٤) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: ٣/ ٣٦١-٣٦٣، والتقاط الدرر: ٣٥٩، وسلوة الأنفاس: ٢/ ١٦٤-١٦٥ رقم ٥٧٠، وشجرة النور: ٣٣٦ رقم ١٣٢٧.

(٥) ينظر فهرسة ابن ريسون (بذيل فهرسة إدريس العراقي): ١٣٧-١٣٨.

(٦) عناية أولي المجد: ٦١.

(٧) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: ٤/ ٤٠-٤٢، والتقاط الدرر: ٣٧٣، والروضة المقصودة: ١/ ٢٩٠-٢٩٤، وسلوة الأنفاس: ٢/ ٢٢٨-٢٣٠ رقم ٦٥٣، وشجرة النور: ٣٥٢ رقم ١٤٠٥.

وأصول الفقه، وعلم الجدل والبيان، والمنطق والتفسير، ولما تضلع من العلوم العقلية والنقلية اقتصر عليه، فلازمه إلى أن صار من فحول علماء عصره[١]، وخلفه في حمل لواء علم المعقول بفاس بعد وفاته.

- المفتي النوازلي أبو عبد الله محمَّد بن عبد السلام بنّاني (ت١١٦٣هـ)[٢].

- شيخ الجماعة أبو عبد الله مَحمد بن قاسم جسّوس (ت١١٨٢هـ)[٣]، وقد قرأ عليه وعلى سابقه الفقه والحديث والتفسير وغير ذلك.

- وذكر القاضي مَحمد بن مَحمد -فتحاً فيهما- بن صالح الفيلالي (ت١٢٤١هـ) أنّ أبا حفص أخذ عن أبي العباس أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي (ت١١٧٥هـ)[٤] عند قدومه إلى فاس سنة ١١٧١هـ[٥]. ولا ندري صورة أخذه عنه، وهل يجعله هذا أحد تلاميذه، والظاهر أنه لم يجلس بين يديه مجلِس المتعلم، وإنما لقيه وأفاد منه، ولعله أخذ عنه شيئاً من مرويّاته، كما يفهم من كلام ابن صالح حين ذكره في طائفة ممن أخذوا عن الهلالي، وقال:

---

(١) عناية أولي المجد: ٦١.

(٢) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: ٤/ ٨٠-٨١، والتقاط الدرر: ٤١٦-٤١٧، وسلوة الأنفاس: ١/ ١٥٦-١٥٧ رقم ٧٤، وشجرة النور: ص ٣٥٣ رقم ١٤٠٨.

(٣) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: ٤/ ١٨٨-١٩٠، والروضة المقصودة: ١/ ٣٠٧-٣١٢، وسلوة الأنفاس: ١/ ٣٧٥-٣٧٦ رقم ٣٣٧، وشجرة النور: ص ٣٥٥ رقم ١٤٢١.

(٤) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: ٤/ ١٤٣-١٤٦، والروضة المقصودة: ١/ ٢٩٤-٣٠٢، والتقاط الدرر: ٤٤٣-٤٤٦، وشجرة النور: ٣٥٥ رقم ١٤٢٠.

(٥) نقله المختار السوسي عن مقدمة ديوان ابن صالح الفيلالي في «المعسول»: ٦/ ٣٣.

«وأجاز من طلب منه الإجازة منهم، ورووا عنه ما أرادوا سماعه منه»[١].

ومن أبرز شيوخه بالإجازة شيخُ الإسلام بالديار المصرية، محققُ الشافعية، محمَّد بن سالم الحفناوي (ت١١٨١هـ)[٢]، فقد استجازه مكاتبةً[٣]، فكتب إليه بالإجازة المطلقة[٤].

هـ - تلاميذه:

ما إن انتصب أبو حفص للتدريس حتى أقبل عليه طلاب العلم، من مدينة فاس وغيرها، فـ«تفقّه به جماعة، وتخرّج عليه طلبة الوقت، وتسارعوا للأخذ عنه، وازدحموا عليه، واغتبطوا وتنافسوا، وتفاخروا بالأخذ عليه؛ لأنه أوحد زمانه في المعقول، والتحقيقِ والتدقيق والتبيين في ذلك»[٥].

وقد وصف تلميذه سليمانُ الحوّات (ت١٢٣١هـ) مجلسَ درسه فقال: «كان مجلسه روضةً يلتقط منه أعيانُ العلماء من تلامذته أزهارَ المسائل بالاستنباط العقلي المؤيد بالنقل الثابت في جميع ما يحتاج إليه،

---

(١) المصدر السابق: ٦/ ٣٣.

(٢) ويطلق عليه كذلك الحفني، تنظر ترجمته في: نشر المثاني: ٤/ ١٨٢-١٨٣، والتقاط الدرر: ٤٦٤، وفهرس الفهارس: ١/ ٣٥٣-٣٥٤ رقم ١٥٢.

(٣) ذكره الكتاني في فهرس الفهارس (١/ ٣٥٤) ضمن جماعةٍ من علماء المغرب استجازوا الحفناوي، ويبدو أنهم استدعوه للإجازة مع بعض أهل فاس القاصدين للحج كما أخبر القادري عن نفسه في التقاط الدرر: ٤٦٤-٤٦٥.

(٤) عناية أولي المجد: ٦١، والروضة المقصودة: ٢/ ٥٦٥، وذكر ابن ريسون إجازته له وسنده عنه في فهرسته (ص١٣٨): «محقق الشافعية الصالح مصطفى البكري»، والظاهر أنّ ثمّة سقطًا، والصواب كما في مخطوطة الحسنية (٢/أ) ومخطوطة علال الفاسي (ص٢٦): «محقق الشافعية أبو عبد الله الحفناوي، وهو يروي عن شيخه الشيخ الصالح مصطفى البكري».

(٥) طبقات الحضيكي: ٢/ ٥٢٤.

مع وقار وهيبة وجلالة، وفصاحةِ لسان في التعبير من غير تكلف، يحافظ على رعاية الإعراب محافظةَ ذي المَلَكة القارّة، حتى كأنه سَلِيقيّ[١]، ما سمعته يرتكب شاذّاً، فضلاً عن لحن»[٢].

وكان في درسه يأتي -على حد تعبير تلميذه ابن ريسون- «بأبحاث رائقة، وتحريرات فائقة»[٣]، فانتفع به طلابه في كثير من العلوم العقلية والنقلية، لاسيما علوم الأصلين، والبيان، والمنطق، والفقه، وصاروا -فيما بعدُ- من أبرز علماء عصرهم[٤]. وأذكر هنا ما وقفت عليه من هؤلاء مرتبين حسب تواريخ وفياتهم، فمنهم:

- العلامة الراوية أبو عبد الله محمد بن أحمد الحضيگي الجزولي (ت١١٨٩هـ)[٥]: أخذ عنه بعد رجوعه من المشرق، واستجازه فأجازه[٦].

- الفقيه المشارك أبو زيد عبد الرحمن بن الخياط، المعروف بـ: حسِّينْ[٧] (ت١١٩٣هـ)[٨].

---

(١) ثمرة أنسي: ٧٩.
(٢) في ثمرة أنسي: «سيلقي»، ولعله خطأ طباعي، والصواب ما أثبتُّه.
(٣) فهرسة ابن ريسون: ١٣٦.
(٤) ينظر عناية أولي المجد: ٦٥-٦٦، وسلوة الأنفاس: ١/ ٣٨٦.
(٥) تنظر ترجمته في: الإعلام للمراكشي: ٦/ ٨١، وفهرس الفهارس: ١/ ٣٥١-٣٥٢ رقم ١٥١، والمعسول: ١١/ ٣٠٢.
(٦) ذكر ذلك في طبقاته: ٢/ ٥٢٤، وفي فهرسته الكبرى: ص ٧٧.
(٧) ضبطها المولى سليمان في عناية أولي المجد (٦٥) -ضبط كتاب-بتشديد السين المهملة مكسورة، وضبطه ابن سودة في إتحاف المُطالع (١/ ٤٦) بكسر السين دون شدَّة.
(٨) تنظر ترجمته في: تذكرة المحسنين (ضمن موسوعة أعلام المغرب): ٧/ ٢٤١٧، وسلوة الأنفاس: ١/ ١٨٣ رقم ١٠١، وإتحاف المُطالع: ١/ ٤٦.

- العلامة اللغوي أبو الحسن علي زين العابدين زيّان بن هاشم العراقي (ت١١٨٤هـ)[١]: وهو عمدته.

- العالم الفقيه أحمد بن أبي جيدة الفاسي (ت١١٩٤هـ)[٢].

- الكاتب الأديب محمَّد بن الطيب سْكيرج الفاسي (ت١١٩٤هـ)[٣].

- الفقيه أبو الفضل الوليد بن أبي القاسم العراقي (ت١١٩٦هـ) وهو عمدته[٤].

- الفقيه الكاتب أبو العباس أحمدُ بن عمر الفاسي (ت١١٩٧هـ)[٥] وهو نجل أبي حفص.

- الإمام الحافظ أبو محمَّد عبدُ الكريم بن علي الزهني، المعروف باليازغي (ت١١٩٩هـ)[٦]، وهو عمدته.

---

(١) تنظر ترجمته في: سلوة الأنفاس: ٣/ ١٤٠-١٤١ رقم ١٠٠٩، وفهرس الفهارس: ١/ ٤٦٠ رقم ٢٤٣، وشجرة النور: ٣٥٧-٣٥٨ رقم ١٤٢٧.

(٢) تنظر ترجمته في: عناية أولي المجد: ٦٦-٦٧، وسلوة الأنفاس: ١/ ٣٦٩ رقم ٣٣٠، وإتحاف المطالع: ١/ ٥٠.

(٣) تنظر ترجمته في: الإعلام للمراكشي: ٦/ ٨٦-٨٧ رقم ٢٦٠، وإتحاف أعلام الناس: ٤/ ١٢٠-١٢٧، وإتحاف المطالع: ١/ ٤٨.

(٤) تنظر ترجمته في: سلوة الأنفاس: ١/ ٢٤٨ رقم ١٨٢، وإتحاف المُطالع: ١/ ٥٣.

(٥) تنظر ترجمته في: عناية أولي المجد: ٦٧، وشجرة النور: ص ٣٥٨ رقم ١٤٣٠، وإتحاف المُطالع: ١/ ٥٥.

(٦) تنظر ترجمته في: سلوة الأنفاس: ٣/ ١٢٨-١٢٩ رقم ٥٣٩، وشجرة النور: ٣٥٩ رقم ١٤٣٣، وإتحاف المُطالع: ١/ ٥٨.

- الفقيه المشارك أبو عبد الله محمَّد بن الحسن الجَنَوي (ت١٢٠٠هـ)[١].

- الكاتب الأديب أحمد بن أحمد بن الراضي بن عثمان المكناسي (ت١٢٠٠هـ)[٢].

- القاضي الحافظ أبو حامد العربي بن علي القسنطيني الحسني (ت١٢٠٠هـ)[٣].

- العلامة المقرئ أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي (ت١٢١٤هـ)[٤]: أخذ عنه العربية، واعتمده في البيان والأصلين والمنطق[٥].

- القاضي الأديب أبو عبد الله محمد بن مَسْعُود الطُّرُنْباطي (ت١٢١٤هـ)[٦]: أخذ عنه البيان والأصول والمنطق[٧].

---

(١) تنظر ترجمته في: إتحاف أعلام الناس: ٤/ ١٣٥-١٤٠، وشجرة النور: ص ٣٧٥ رقم ١٤٩٩، وقد وهِم في تاريخ وفاته، فذكر أنها سنة ١٢٢٠هـ، والإعلام للمراكشي: ٥/ ٩٣-١٠٨، وتاريخ تطوان: ٣/ ٩٩-١٠١، وإتحاف المُطالع: ١/ ٦٠.

(٢) تنظر ترجمته في: إتحاف أعلام الناس: ١/ ٣٥٣-٣٦٠، والإعلام للمراكشي: ٢/ ٣٩٤، ولم يذكرا تاريخ وفاته، وإنما ذكره ابن سودة في إتحاف المُطالع: ١/ ٦١.

(٣) تنظر ترجمته في: إتحاف المُطالع: ١/ ٧٦.

(٤) تنظر ترجمته في: عناية أولي المجد: ص ٧٠، وسلوة الأنفاس: ٢/ ٣٥٧-٣٥٨ رقم ٧٦٩، وشجرة النور ص ٣٧٤ رقم ١٤٩٦.

(٥) عناية أولي المجد: ٧٢.

(٦) ترجمته في سلوة الأنفاس: ٢/ ٣٠٣-٣٠٤ رقم ٧٢٢، وشجرة النور: ٣٤٧ رقم ١٤٩٥، وإتحاف المطالع: ١/ ٩٠، والأعلام للزركلي: ٧/ ٩٦.

(٧) سلوة الأنفاس: ٢/ ٣٠٣.

- الفقيه المشارك أبو محمَّد عبد القادر بن أحمد ابن شَقْرون الفاسي (ت١٢١٩هـ)[١].
- القاضي العدل مَحمد بن طاهر الهوّاري (ت١٢٢٠هـ)[٢]: أخذ عنه الفقه والأصول، والمنطق والبيان[٣].
- الفقيه المحدث محمَّد بن الطاهر الـمِيْر السلاوي (ت١٢٢٠هـ)[٤].
- الإمام الحافظ محمد الطيب بن عبد المجيد بن كِيران الفاسي (ت١٢٢٧هـ)[٥]: حضر مجالسه، وأفاد منه على صغر سنه.
- الفقيه يحيى بن المهدي الإدريسي العلَمي الشفشاوني (ت١٢٢٩هـ)[٦].
- الأديب النسّابة أبو الربيع سليمان بن محمَّد الحسني العلمي الشفشاوني، الشهير بالحوّات (ت١٢٣١هـ)[٧]: وبه تخرَّج في فنونٍ من العلم، ما بين معقول ومنقول، وفروع وأصول، وقد شافهه أبو حفص بالإجازة، وناوله جملة من تصانيفه[٨].

---

(١) تنظر ترجمته في: سلوة الأنفاس: ١/٩٨-٩٩ رقم ١١، والفكر السامي: ٢/ ٢٩٥ رقم ٧٨٠، وشجرة النور: ٣٧٤-٣٧٥ رقم ١٤٩٧.
(٢) تنظر ترجمته في: سلوة الأنفاس: ١/ ٣٤٩ رقم ٣١٦، وشجرة النور: ص ٣٧٥ رقم ١٤٩٨، وإتحاف المطالع: ١/ ١٠٠.
(٣) سلوة الأنفاس: ١/ ٣٤٩.
(٤) تنظر ترجمته في: الإعلام للمراكشي: ٦/ ١٦١-١٦٢، وشجرة النور: ٣٧٦ رقم ١٥٠٤، وإتحاف المطالع: ١/ ١٠١.
(٥) تنظر ترجمته في: سلوة الأنفاس: ٣/ ٣-٦ رقم ٨٣٨، والفكر السامي: ٢/ ٣٥١ رقم ٧٨١، وشجرة النور ص ٣٧٦-٣٧٧ رقم ١٥٠٦، وإتحاف المطالع: ١/ ١٠٨.
(٦) تنظر ترجمته في: سلوة الأنفاس: ١/ ٩٧-٩٨ رقم ١٠، وإتحاف المطالع: ١/ ١١٠.
(٧) تنظر ترجمته في: سلوة الأنفاس: ٣/ ١٤٢-١٤٥ رقم ١٠١١، ومؤرخو الشرفاء: ص٢٤١، وشجرة النور: ص٣٧٩ رقم ١٥١٤.
(٨) ثمرة أنسي: ٧٨.

- العالم المشارك أحمد بن عبد السلام بنّاني (ت١٢٣٤هـ)(١).

- الفقيه الأديب أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد بن عامر التادلي المغْداني (ت١٢٣٤هـ)(٢).

- الفقيه النوازلي أحمد بن التاوْدي ابن سودة (ت١٢٣٥هـ)(٣): قرأ عليه «كبرى السنوسي» بحاشيته عليها(٤).

- الفقيه النسّابة محمد بن عبد الصادق ابن ريسون الحسني العلمي (ت١٢٣٦هـ)(٥): قرأ عليه جلّ الخمس الأخير من «صحيح البخاري»، وأوائل الكتب الستة، وأوائل «الموطأ»، وأوائل «الشمائل»، ورُبُع الإجارة من «مختصر خليل»، ونحو النصف من «التحفة» بشرحه، ونحو النصف من «الزَّقَّاقية»، و«كبرى» السنوسي بشرحه، وأجازه بجميع مقروءاته ومسموعاته ومرويّاته(٦).

- الراوية المحدّث أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي (١٢٣٨هـ)(٧).

---

(١) إتحاف المطالع: ١/ ١٢٣، ودليل مؤرخ المغرب الأقصى: ١٠٠.
(٢) تنظر ترجمته في: سلوة الأنفاس: ٣/ ٢٢-٢٣، وإتحاف المطالع: ١/ ١٢٣.
(٣) تنظر ترجمته في: سلوة الأنفاس: ١/ ١٢١ رقم ٤١، والفكر السامي: ٢/ ٢٩٧، وشجرة النور: ٣٨٠ رقم ١٥٢١.
(٤) الروضة المقصودة: ٢/ ٧٠٩.
(٥) تنظر ترجمته في: الإعلام للمراكشي: ٦/ ١٩٠، وفهرس الفهارس: ١/ ٤٤٥-٤٤٦ رقم ٢٣٥، وتاريخ تطوان: ٦/ ٢٦٦-٢٧٤، وإتحاف المطالع: ١/ ١٢٨.
(٦) ينظر فهرسة ابن ريسون: ١٣٦.
(٧) تنظر ترجمته في: إتحاف أعلام الناس: ٤/ ١٤٥-١٧٠، وفهرس الفهارس: ٢/ ٨٤٣-٨٤٨ رقم ٤٧٩، وشجرة النور: ص ٣٨١ رقم ١٥٢٤.

- الوزير أبو القاسم بن أحمد بن علي الزياني (ت١٢٤٩هـ)[١]: درس عليه مختصر خليل، ولكنه انقطع عنه[٢].

وكان أبو حفص -رحمه الله- مخالطاً لتلاميذه، ومن عاداته التي كان لا يتخلف عنها زمنَ الربيع أنه كان يتوجه مع طلبته للنزهة كل خميس[٣].

و- وظائفه:

حين قارب أبو حفص سن الأربعين، وأذِن له شيوخه المعتبرون في التدريس، انتصب بجامع القرويين[٤] مدرِّساً لمختلِف المتون العلميَّة المتداولة آنئذ في مجالس الدرس، وسخّر حياته لذلك، حتى إنّ تلميذه الحضيكي حلّاه بـ«مدرّس فاس المحروسة»[٥].

أمّا رزقه فقد كان يناله من تعاطي الشهادة بسِماط القرويين، كما يستنبط ذلك مما ذكره عصْريُّه محمَّد بن الطيب القادري (ت١١٨٧هـ) في

(١) تنظر ترجمته في: الترجمانة الكبرى: ٥٦-٦٥، والسلوة: ١/ ٢٩٦ رقم ٢٥٧، والإعلام للمراكشي: ١/ ٣٩٠-٣٩٢ رقم ١١٢، وشجرة النور: ص ٣٨٢ رقم ١٥٣٠.

(٢) وقد بيّن سبب ذلك فقال: «فذكروا للفقيه عني أشياءَ كنت أتهم بها (يعني ألعابًا سحرية)، فقال لي يومًا بالنزهة: يا فلان، أرِنا شيئًا مما تعلمه ولا نعلمه نحن. وحتّم عليّ في ذلك، فخجلت منه وقلت له: لم يتهيأ لي عملٌ الآن. فقال: ولو ما خفّ؟ فقلت: لم يحضر لي شيء الآن. فكان ذلك سبب انقطاعي عنه».

(٣) الترجمانة الكبرى لأبي القاسم الزياني: ٥٧.

(٤) الترجمانة الكبرى: ٥٧، وتاريخ الضعيّف: ٢/ ٥٧١.

(٥) طبقات الحضيكي: ٢/ ٥٢٣.

ترجمة رفيقه فيها، الفقيهِ الموثّق الحسن بن علي، المعروفِ بأبي عنان الشريف (ت١١٦٣هـ)[١].

كما أنه تولى الخطابة بجامع الجيسة[٢]، إلى أن عزله السلطان عبد الله سنة ١١٥٣هـ، عند مبايعة أهل فاس له بعد رجوعه إلى العرش للمرة الثالثة، وولّى مكانه محمَّد السلاوي[٣].

ز- آثاره:

كان أبو حفص يعْتلّ بدنه بين الفينة والأخرى لهيجان المرارة السوداء عليه، فيضعف عن التدريس، ولكنه كان يعتكف حينها على التصنيف حرصاً على دوام الإفادة[٤]، ولذلك ترك كتباً ورسائل عديدة، وكانت كما وصفها صاحب شجرة النور «مفيدةً بارعة»[٥]، لما تتضمنه من تحقيقات نفسية، وتحريرات منتخبة[٦]، وهي تتوزع بين مؤلفات تدور حول المتون والعلوم التي كان يعنى بتدريسها، ورسائل في بعض القضايا التي يثور حولها الجدل بين علماء عصره، وتقاييد يجيب فيها عن الأسئلة التي ترِد إليه، أو يحلّ الإشكالات التي تُعرَض

---

(١) نشر المثاني: ٤/ ٧٦، وذلك حيث قال: «وصلى عليه رفيقه في تعاطي الشهادة أبو حفص عمر بن عبد الله الفاسي».

(٢) وهو واقع عند باب الجيسة، وهو ينسب إلى الأمير الزناتي عجيسة بن دوناس المغراوي عند تحصينه لعدوة القرويين، ينظر جذوة الاقتباس: ص ٣٦-٤٩.

(٣) تاريخ الضعيّف: ١/ ٢٣٦، وسبب عزله أنه خطب لأخيه المستضيء.

(٤) عناية أولي المجد: ٦٣.

(٥) ص ٣٥٦.

(٦) تقديم عبدالواحد بن عبد السلام الفاسي (ت١٣٥٦هـ) لثلاث رسائل لأبي حفص، ضمن نسخة مخطوطة بمؤسسة علال الفاسي برقم: ع ٨٠٤.

عليه[١]، ومن هذه المؤلفات[٢]:

- **إجادة التأليف لبيان متعلَّق التكليف**[٣]: وهو رسالة في بيان عدم تعلّق التكليف بالمعرفة.

- **إحراز الفضل بتحرير مسائل القول الفصل**[٤]: وهو كالحاشية على كتاب: «القول الفصل في الفرق بين الخاصّة والفصل»[٥]، للشيخ أبي علي اليوسيّ (ت١١٠٢هـ).

- **إزاحة الإشكال عن إباحة السؤال**[٦]: وهو رسالة أجاب فيها أبو حفص عن إشكال واردٍ على مسألة الدعاء.

---

(١) ولذلك أشار إليها المولى سليمان إشارة مجملة في عناية أولي المجد: ٦٤، فقال: «وأما ما قيده من الفوائد، وجمعه في صوان جمعَ الأطعمة المتنوعة في الموائد، فهو من حديث البحر، لا يحيط بجمعه الحصر، وأكثره أجوبةٌ عمّا كان يرفع إليه من الأسئلة في حل المشكلات وفكّ المعضلات».

(٢) ومعظم ما ذكره مترجموه كانوا فيه عالةً على ما ذكره السلطان المولى سليمان في «عناية أولي المجد»، وإن كان لم يستوف جميع مؤلفات المترجَم.

(٣) وهو إحدى الرسائل الموجودة ضمن كتاب «إسعاف السائل بجمع الأجوبة والرسائل» المنسوب إلى المؤلف، ومنه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية، ضمن مجموع برقم ١٩٤د، وأخرى ضمن مجموع برقم ٢٤٣٨د.

(٤) عناية أولي المجد: ٦٤، ومعجم طبقات المؤلفين: ٢/ ٢٣٣، ومنه نسختان بالمكتبة الوطنية بالرباط، الأولى ضمن مجموع برقم ١٥٣ج/ ٢، والثانية برقم ٢٥٧٢د، ونسخة بالخزانة الحسنية برقم ٩٥٤٣، وكذا نسخة بمؤسسة علال الفاسي برقم: ع ٧٠٥، وأخرى مبتورة برقم ع ١٥٨، ولكنها بعنوان: «إحراز الخصل»!.

(٥) عناية أولي المجد: ٦٤.

(٦) وهو أوّل رسالة في كتاب «إسعاف السائل» المنسوب إلى المؤلف، ومنه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع برقم ١٩٤د، وأخرى ضمن مجموع برقم ٢٤٣٨د.

- **اقتباس أنوار الهدى فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا**: وهي الرسالة التي بين أيدينا.
- **التماس الرشد في مجاوبة ابن رشد**[١]: وهو رسالة في مسألة الاستثناء بالمشيئة في الطلاق المعلَّق، ردّ فيها على ما أورده ابن رشد الجدّ على ابن القاسم فيها، وما لابن عرفة وغيره من كلام في ذلك.
- **بغية الأريب في بعض مسائل مغْني اللبيب**[٢]: وهو كالحاشية على «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام[٣]، بيّن فيها بعض المواضع التي غلط فيها، وأتى بزيادات غفل عنها من كلام سيبويهِ[٤].
- **تحرير الكلام فيما قرَّره العَضُد في صفة الكلام**: وهو تقييد على ما قاله عَضُد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ) في مقدّمة كتابه «المواقف في علم الكلام»، حول صفة الكلام ونسبتها لله تعالى. وهذا الكتاب لم يرد ذكره في كتب التراجم، وإنما هو منسوب إلى المؤلف على ظهر نسخة خطية ضمن مجموع موجود بمركز نجيبَويْه للمخطوطات وخدمة التراث[٥] بسراييفو عاصمةِ البوسنة والهرسك، لصاحبه الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب[٦].

---

(١) وهو من الرسائل الموجودة ضمن «إسعاف السائل»، ومنه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية، ضمن مجموع برقم ١٩٤د، وأخرى ضمن مجموع برقم ٢٤٣٨د.
(٢) منه نسخة بالخزانة الصبيحية بسَلا برقم ٤٦، وأخرى ضمن مجموع في خزانة المسجد الأعظم بوزّان برقم ١١٦١.
(٣) إتحاف المطالع: ١/ ٣٧، ومعجم طبقات المؤلفين: ٢/ ٢٣٢.
(٤) عناية أولي المجد: ٦٣.
(٥) وهي برقم: ٢٤/ ٣.
(٦) مختارات من المخطوطات الأصلية في مركز نجيبويْهِ للمخطوطات وخدمة التراث، لحسن بن الطالب: ٦٧.

- **تحرير النظر في مسائل المختصر**[١]: وهو حاشية على شرح مختصر الإمام السنوسي في المنطق[٢].

- **تحفة الحذاق في شرح لامية الزَّقّاق**[٣]: شرح فيه لاميّة الزَّقّاق (ت٩١٢هـ) في القضاء وأحكامه، وقد جمع فيه ما افترق عنده من المباحث والاعتراضات الواردة على الكثير من دواوين المذهب[٤]، وقد وصفه ابن ريسون بأنه «أبدأ فيه وأعاد، وأجاد وأفاد»[٥].

- **تقييد في ترتيب أسماء الصحابة في المسند**[٦].

- **تقييد في تقرير قول الشيخ خليل: «ولمعتكف في المسجد»**[٧].

---

(١) منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع برقم ٢٤٩د، ونسخة ضمن مجموع بالخزانة الصبيحية برقم: ١/١١٢، وقد حسِب د. العمراني أنّ المختصر هو مختصر خليل، ولذلك ذكر هذا الكتاب ضمن ما ألفه المترجَم في الفقه وأصوله (١/ ٥٠١)، ولكنه عاد فذكره بعنوان: «حاشية على مختصر السنوسي المنطقي» في مؤلفاته في المنطق (١/ ٥٠٣).

(٢) عناية أولي المجد: ٦٤، وسلوة الأنفاس: ١/ ٣٨٦، وإتحاف المطالع: ١/ ٣٧، ومعجم طبقات المؤلفين لابن زيدان: ٢/ ٢٣٢.

(٣) عناية أولي المجد: ٦٣، ومعجم طبقات المؤلفين: ٢/ ٢٣٣، طبع طبعة حجرية بمطبعة العربي الأزرق بفاس سنة ١٣٠٦هـ وأعيد طبعه سنة ١٣١٦هـ، ومنه عدة نسخ مخطوطة بالمكتبة الوطنية، برقم: ٣٣٠٨د، وضمن مجاميع برقم: ١٤٤٩د، و١٨٦١د، و٣٣٨٧د، وكذا بالخزانة الحسنية إحداها برقم ٣٣٦٤.

(٤) عناية أولي المجد: ٦٣.

(٥) فهرسة ابن ريسون: ١٣٦.

(٦) وهو موجود ضمن مجموع بمركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميَّة في الرياض برقم: ج ٤٣٨/ ١٠.

(٧) ذكره ابن زيدان في معجم طبقات المؤلفين: ٢/ ٢٣٣، ولكن محققه لم يتبين نصَّ خليل من الأصل، فتركه بياضاً، وهو موجود ضمن مجموع بمركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميَّة في الرياض برقم ٠٢١٦٨-٤٨.

- **تقييد في شرح البيتين**[١]:

إذا المال لم يوجب عليك عطاؤه صنيعةَ تقوى أو حبيب تُوامقُه
منعت وبعض المنع حزمٌ وقوةٌ فلم يفْتَلِتك المال إلا حقائقُه

وقد كتبه استجابةً لطلب السلطان محمَّد بن عبد الله (ت١٢٠٤هـ) الذي كلفه هو ومحمد التاودي بن سودة (ت١٢٠٩هـ) بشرحهما[٢].

- **حاشية على العَضُد**: وهو حاشية على كتاب «المواقف» لعَضُد الدين الإيجي، يقع في سِفْر، أورده الأستاذ محمَّد المنوني ضمن كشف الكتب التي كانت بخزانة قصر المدرسة بمكناس عام ١٣٠٥هـ[٣].

- **رسالة فقهية في مسألة الوزيعة**[٤].

- **رسالة في الجملة الشرطية في المنطق**[٥].

- **سلّم العبادة لمعرفة سمت القبلة وأوقات العبادة**[٦]: ولم يذكره أحد من مترجميه.

- **شرح حديث: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر...»**[٧].

---

(١) منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع برقم ٣٧٥د، وأخرى بالخزانة الحسنية ضمن مجموع برقم ١٢٤٩٥، وأخرى بمؤسسة علال الفاسي برقم ع ٣٥٧.
(٢) الدرر الفاخرة لابن زيدان: ٦٠.
(٣) قبس من عطاء المخطوط المغربي: ٢/ ٥٩٧.
(٤) منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع برقم ٢٩٨١د، من ص ٢٣٢ إلى ٢٣٧.
(٥) منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع برقم ١٨٩٠د/ ٢، من ١٩/ ب إلى ٢٦/ أ.
(٦) وهو موجود ضمن مجموع بدار الكتب الوطنية بتونس، ورقم التسلسل هو: ٣٣٠١.
(٧) وهو ضمن مجموع بمركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميَّة في الرياض برقم ٢١٦٨-٠٢-٤٧ (خزانة التراث: ١/ ١٦٩).

- **طلائع[١] البشرى فيما يتعلق بشرح «العقيدة الكبرى»[٢]**: وهو حاشية على شرح «العقيدة الكبرى» للإمام السنوسي (ت٨٩٥هـ)، وصفها المولى سليمان بأنها «جمّة الفوائد»[٣].
- **غاية الإحكام في شرح «تحفة الحكام»[٤]**: شرح فيه «تحفة الحكام» لابن عاصم الغرناطي (ت٨٢٩هـ) في سِفْرين؛ وصفه ابن ريسون بأنه لم ينسج على منواله[٥]، وقال عنه الحجوي: «مهمٌّ، عديمُ النظير، دل على باعه وسعة اطلاعه»[٦].
- **فتاوى مهمة للعويصات المدلَهِمّة[٧]**: قال عنها ابن تاويت التطواني: «تنزّله منزلة الاجتهاد»[٨].
- **لواء النصر في الرد على بعض أبناء العصر**: وهو عبارة عن جزء، «ردّ فيه قول من أفتى من أهل عصره بجواز بيع الأحباس المؤبّدة لضرورة المسْغَبة»[٩].

---

(١) هكذا سماه أبو حفص في رسالته: «إجادة التأليف»، وهو كذلك في نسخة الكتانية.

(٢) عناية أولي المجد: ٦٣، وسلوة الأنفاس: ١/ ٣٨٦، وسماها ابن سودة في إتحاف المطالع (١/ ٣٧): «طوالع البشرى»، ومنها نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية برقم ٤٢١د، وأخرى برقم ١٣٤ك/ ٢.

(٣) عناية أولي المجد: ٦٣.

(٤) المصدر نفسه: ٦٣، وإتحاف المطالع: ١/ ٣٧، شجرة النور: ٣٥٦، وتوجد نسخة منه في خزانة القرويين بفاس برقم ١٥٨٦، وثلاث نسخ بالخزانة الحسنية، برقم: ٢٦١٣، و٣٨٧٧، و١١٨٤٠.

(٥) فهرسة ابن ريسون: ١٣٦.

(٦) الفكر السامي: ٢/ ١٢٥.

(٧) الفكر السامي: ٢/ ١٢٥، ومحاضرات في تاريخ التشريع لمحمَّد بن تاويت التطواني: ١١٠.

(٨) محاضرات في تاريخ التشريع: ١١٠.

(٩) عناية أولي المجد: ٦٤، ومعجم طبقات المؤلفين: ٢/ ٢٣٤، وشجرة النور: ٣٥٦.

- **لامية المفرد العلَم والركن المستَلم**(١): وهي قصيدة لاميّة في الحِكَم والآداب، عارض بها الطُّغْرائيّ في «لامية العجم»، وعدد أبياتها ٦٩ بيتاً، ومطلعها:

حسْنُ الغزالةفي الإشراق والطَّفَل(٢) وفي المنـازل مـن جـدي ومـن حمَـل
فمـا يضـرك أن الـدهـر معـتسفٌ إن لم تكـن عن سبيل الرشد ذا حِوَل

- **المقترح في شرح أبيات ابن الفرح**(٣): وهو شرح على منظومة ابن فرح الإشبيلي (ت٦٩٩هـ) في ألقاب الحديث، المشهورة بـ: «غرامي صحيح»، وقد انتهى من كتابته في أواسط جمادى الثانية عام ١١٧٧هـ.

- **مِنّة الوهّاب في نصرة الشهاب**(٤): وقد أيّد فيه ما قرّره الإمام القرافي (ت٦٨٤هـ) في «الفروق» من اعتبار شرط المنافاة في مسألة تخصيص نيّة الحالف، وردّ فيه على مخالفه أبي القاسم ابن الشّاط (ت٧٢٣هـ)(٥).

- **منظومة في مصطلح الحديث**: وهي قصيدة بائية في أقسام الحديث

---

(١) منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع برقم ٢٧٩٥د/ ٤، وأخرى بمؤسسة علال الفاسي برقم ع ٣٩٣، وقد نشرها العلامة عبد الله كنون مبتورة المطلع في ثمانية وخمسين بيتًا في «النبوغ المغربي»: ٣/ ٧٨٨-٧٩٢.

(٢) المراد بالغزالة هنا: الشمس، والطفَل: ميلُها إلى الغروب.

(٣) عناية أولي المجد: ٦٤، ومعجم طبقات المؤلفين: ٢/ ٢٣٤، ومعجم المطبوعات المغربية: ٢٦٧، ولم يذكروا عنوانه، ومنه عدّة نسخ خطيّة بالمكتبة الوطنية، برقم ١٢٥٦د، و٢٧٢١د، و٢٥٩٢د، وقد حقّقه الأستاذ عبد الحفيظ هروس في بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة بدار الحديث الحسنية سنة ٢٠٠٢م.

(٤) وقد حقّقته على أربع نسخ خطيّة، وهو قيد النشر.

(٥) عناية أولي المجد: ٦٤، وشجرة النور: ٣٥٦.

النبوي، من اثنين وعشرين بيتاً، على نسق قصيدة «غرامي صحيح»، سجلها في آخر كتابه «المقترح»[١].

- **منهل التحقيق ومنهج التوفيق في مسألة التخليق**[٢]: وهو رسالة في شرح حديث: «إن أحدكم يُجمَع خلقُه في بطن أمه أربعين يوماً. . .»[٣]، وتوجيه كلام الإمام القرافي عنه.

- **نهاية التحقيق في مسألة تعليق التعليق**[٤]: وهو نبذة في مسألة تعليق التعليق في الطلاق، تعقب فيها ما ذهب إليه القرافي وابن الشاط في هذه المسألة[٥].

كما أنه اشترك مع الشيخ محمَّد التاودي ابن سودة (ت١٢٠٩هـ)، في تأليف كتاب «**إحكام أحكام الزكاة للحكّام**»[٦]، وهو عبارة عن فتاوى أصدرها الفقهاء بأمر السلطان محمَّد بن عبد الله، حرّر أبو حفص القسم الأوَّل المتعلق بالزكاة ومصارفها، وحرّر التاودي القسم الثاني المتعلق بموارد بيت المال ومصارفه.

وله كذلك **ديوان شعر**، «فرقته أيدي سبأ» على حد تعبير

---

(١) منها نسخة مخطوطة بمكتبة آل سعود ضمن مجموع برقم ٣/٦٢٣.

(٢) منها نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع برقم ٣٢٩ق.

(٣) صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة: رقم ٣٠٣٦ (٣/ ١١٧٤)، وصحيح مسلم، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه: رقم ٢٦٤٣ (٤/ ٢٠٣٦).

(٤) عناية أولي المجد: ٦٤، ومعجم طبقات المؤلفين: ٢/ ٢٣٣، وشجرة النور: ٣٥٦، وقد حققته على سبع نسخ خطية، وهو قيد النشر.

(٥) عناية أولي المجد: ٦٤.

(٦) منه نسخة مخطوطة بالخزانة الصبيحية بخط تلميذهما ابن ريسون برقم: ٢/١٧٠.

ابن زيدان[(١)]، وقد جمع عبد السلام ابن سودة ما وقف عليه من شعره، ورتبه في ديوان[(٢)]، يضمّ ما يقارب ثمانمئة بيت، موزعة على مئة وأحد عشر نصاً، أغلبها نُتَف ومقطوعات[(٣)].

كما أن له حواشيَ وطُرَراً على شرح المحَلّي على «جمع الجوامع»، و«مُطَوَّل» السعد التفتازاني و«مختصره في البيان»، لو جُرّدت لكانت من أحسن الحواشي وأجمعها[(٤)].

وله كذلك فتاوى كثيرة، يوجد بعضها ضمن مجاميع مخطوطة[(٥)]، لو جمعت لجاءت في مجلدات، ولكانت -على حد تعبير المولى سليمان- أكبر حجماً من «المعيار المُعرِب»[(٦)].

وثمّة كتاب منسوب لعمر بن عبد الله الفاسي، انفرد محمَّد الأمين العمراني بذكره دون غيره من مترجميه[(٧)]، وهو يضم طائفة من أجوبته،

---

(١) معجم طبقات المؤلفين: ٢/ ٢٣٣، وقد ذكره كذلك ابن الماحي في معجم المطبوعات: ٢٦٧.

(٢) دليل مؤرخ المغرب الأقصى: ٢/ ٣٩٠ رقم ١٧١٩، ويوجد في الخزانة الحسنية ضمن مجموع برقم ١٣٩١٦ من ص ٢٩ إلى ص ٨٥، وافتتحه بلاميته السالفة الذكر، وتوجد مجموعة من قصائده في مدح النبي عليه الصلاة والسلام ضمن مجموع بخزانة تطوان برقم: ١٠٢م.

(٣) «المعارضات المغربية للامية الطغرائي، لامية أبي حفص الفاسي» مقال للدكتور أحمد العراقي في مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع ١، مارس ١٩٩٦، ص ٩٤.

(٤) عناية أولي المجد: ٦٤، ومعجم طبقات المؤلفين: ٢/ ٢٣٤.

(٥) مثل مجاميع في المكتبة الوطنية: ١٧٢٤د، و٢٩٨١د، أو مجاميع بالخزانة الحسنية: ١٢٥٣٠، و١٢٥٨٠، ومنها ما ورد ضمن كتاب «إسعاف السائل». ومنها ما نقله محمَّد المهدي الوَزّاني في «النوازل الجديدة الكبرى».

(٦) عناية أولي المجد: ٦٤.

(٧) الحركة الفقهية: ١/ ٥٠١، ولكنه وهِم حين ذكر أنّ كتاب «إسعاف السائل» سؤال وجواب في موضوع الدعاء وفائدته، وأنّ «إزاحة الإشكال عن إباحة السؤال»=

وبعض رسائله المتقدمة، وعنوانه: «**إسعاف السائل بجمع الأجوبة والرسائل**». ويبدو لي أنه من تأليف بعض أهل العناية بالعلم، وقد حاول أن يجمع فيه ما وقف عليه من رسائل وأجوبة لأبي حفص، ولكنه لم يوفق في إتمامه واستيعاب رسائله وأجوبته.

والأجوبة التي تتضمنها -نسختا المكتبة الوطنية منه[١]- هي:

- جواب في معنى الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن.
- جواب في حكم التكبير عند أواخر سور المفصل.
- جواب عن مسألتين في أسماء السور[٢].
- جواب عن حكم إهداء الخيل للكافر المهادن لمصلحة.
- جواب في مسألة الجمع بين الأختين بملك اليمين.
- فتوى فيمن تزوج يتيمة من غير حاجة إليها.
- جواب في حكم تسعير الحليب.
- جواب عن مسألة قضاء فوائت الصلاة.

=الذي تقدّم ذكره رسالةٌ ثانية في الموضوع نفسه حين لم يتضح للسائل الجواب الأوّل!! والحقيقة أنه مجموع من عدّة رسائل وأجوبة كما هو واضح من عنوانه، وأوّل رسالة فيه هي التي تختص بالإجابة عن الإشكال الوارد على الدعاء.

(١) الأولى ضمن مجموع برقم ١٩٤د، والثانية ضمن مجموع برقم ٢٤٣٨د.

(٢) وقد نشر بتحقيقي في مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع ٦٩، مارس ٢٠١٠م: ص١٤٧-١٦٧.

أما الرسائل التي يتضمنها فهي خمس، تقدّم ذكرها، وهي:

- إزاحة الإشكال عن إباحة السؤال.
- إجادة التأليف لبيان متعلّق التكليف.
- مِنّة الوهّاب في نصرة الشهاب.
- نهاية التحقيق في مسألة تعليق التعليق.
- التماس الرشد في مجاوبة ابن رشد.

وتزيد نسخة الخزانة الملكية منه[١] بجواب عن مسألة أحباس المساجد المعطلة، وبرسالتين هما:

- اقتباس أنوار الهدى فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا.
- منهل التحقيق ومنهج التوفيق في مسألة التخليق.

ح- منزلته العلميَّة وثناء العلماء عليه:

يُعد أبو حفص الفاسي من أكابر علماء زمنه، وواحداً من أبرز شيوخ الأسرة الفاسية الذين توارثوا العلم كابراً عن كابر، فهو «إمام نَظّار، وفقيه مِكثار، له الاطلاع الواسع، وإتقان العلوم بغير مُدافع»[٢]، وقد كان شيخَ الجماعة بفاس[٣]، فائقاً لأهل زمانه في جميع الفنون التي كانوا يتعاطوْنها[٤]، منفرداً بالتحقيق فيها، لاسيما في العلوم

(١) وهي النسخة الموجودة -كما سيأتي-ضمن مجموع، تحت رقم ١١٤٢٠.

(٢) الفكر السامي: ٢/ ١٢٤.

(٣) طبقات الحضيكي: ٢/ ٥٢٤، و«شيخ الجماعة» لقب علمي يكثر في تراجم المغاربة، ويلقب به أكابر العلماء، وينعت به -حسب ما فهمت-من طال أمده في خدمة العلم وتدريسه، إلى أن صار معظم علماء البلد ممن تتلمذ له وأخذ عنه.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ٥٢٤.

العقلية؛ إذ كان لا يدرك شأوُه «في مجال الكلام والأصلين والمنطق والبيان»[١]، ناهيكَ عن تبريزه في علوم العربية، وبراعته في الأدب، وتبحره في الفقه، وتمكّنه من أدوات الاستنباط[٢]، حتى إنه كان «ممن وُصِف بالاجتهاد»[٣].

ولا أدل على ذلك من أننا نجده في بحثه في مسائل الفقه «يعارض بين أدلته ويرجح، ويضعف في أقواله ويصحح»[٤]، بل إنه -لقوة عارضته- «يردّ على أئمة المذاهب، بالدليل الواضح والاعتبار المناسب»[٥].

وقد حلّاه تلميذه سليمان الحوّات فقال: «الفقيه العلامة، سلطان المحقّقين، ورأس الجهابذة المدقّقين، آخرُ أهل التحرير درساً وتصنيفاً، مع بيان المشكلات بسطاً وتعريفاً، المستنبطُ للأحكام بالاستدلال على طريقة الاجتهاد المطلَق»[٦].

وقال تلميذه الحضيكي في حقه: «شيخ الجماعة، ومحقق المعقول والمنقول... وكان -رحمه الله- علامة فهّامة بارعاً، فائقاً لأهل زمانه في جميع الفنون التي يتعاطاها أهل وقته»[٧].

وحلّاه تلميذه ابن ريسون فقال: «الإمام الشريف، المتفنن المتثبت الأثير، العلامة الصدر النِّحرير، سليل العلماء العارفين، ونخبة العارفين بالله الكاملين، علامة فاس، بإجماع من يُعتَد به من الناس»، وقال عنه

---

(١) عناية أولي المجد: ٦٢.
(٢) ينظر المصدر نفسه: ٦١.
(٣) الفكر السامي: ٢/ ١٢٤.
(٤) عناية أولي المجد: ٦٢.
(٥) عناية أولي المجد: ٦١، وسلوة الأنفاس: ١/ ٣٨٥.
(٦) ثمرة أنسي: ٧٨، وبهذا الكلام نفسِه حلّى الكتاني المترجَمَ في سلوة الأنفاس: ١/ ٣٨٤، وغالب الظن أنه نقله منه.
(٧) طبقات الحضيكي: ٢/ ٥٢٤.

أيضاً: «ولم أرَ من يحسن كل فنٍّ[١] أقبل عليه، وصرف عِنانَ همته إليه، مثلَ شيخنا المذكور، أبقاه الله شافياً غليلَ[٢] الصدور، وطاعناً لكل ما عنّ به من المشكلات في النحور... وقطُّ ما اجتمعت معه ولم أقم بفوائد جمّة»[٣].

وأطال تلميذُ تلميذه المولى سليمان[٤] في بيان تفنّنه في العلوم، وتقدّمه على أبناء عصره في جميع أنواع المعارف، كل ذلك بعبارات مسجوعة، وتشبيهات بديعة.

أما ابن سودة فقد حلّاه بـ «الإمام المشارك الحجة، خاتمة المحقّقين بالديار المغربية، المؤلف الشهير»[٥].

وحلّاه ابن الماحي بقوله: «فخر البيت الفاسي، الفقيه العلامة، الدرّاكة الفهّامة، المحقّق المدقّق... أعجوبة وقته، وحامل راية العلوم بين أبناء جنسه»[٦].

وقد كان معاصروه يقرّون له بالفضل، فها هو العلامة أحمدُ بن عبد العزيز الهلالي -وهو أسنُّ منه وفي منزلة شيوخه- يعزّيه في وفاة والده ويمدحه فيقول:

يقولون عبد الله مات فقلت لن
يموت امرؤ أبقى فتًى كأبي حفص

(١) في فهرسته المطبوعة (ص ١٣٦): «يحسن إلى كل من أقبل عليه»، وما أثبتُّه من النسختين الخطيتين، وهو أصح.

(٢) في فهرسته المطبوعة (ص ١٣٦): «عليل»، وما أثبته من النسختين، وهو أصح.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٣٦، ونسخة الحسنية: ٢/ب، ونسخة علال الفاسي: ص ٢٧.

(٤) فشيخه هو محمَّد بن عبد السلام الفاسي، تلميذُ أبي حفص وقريبُه.

(٥) إتحاف المطالع: ١/ ٣٧.

(٦) معجم المطبوعات المغربية: ٢٦٧.

سرى سارياً والقوم مُغْرَوْن بالكَرى
فأحرز أشتاتَ العلوم بلا نقص
ولا غروَ إن سامى أوائلَه الأُلى
تساموا[١] فسِرّ الليثِ يسري إلى الحفص[٢]

عليك أبا حفص تحية مؤمن
يراعي على طول النوى منة الخلص

بل كان يرسل إليه بعض ما استُفتِي فيه ليدلي فيه برأيه، كما في مسألة اليتيمة المهملة[٣].

وحين قدم أبو حفص إلى آسفي مع العلامة أحمد بن عبد الله الغربي (ت١١٧٨هـ)[٤]، وابنِ طاهر الهوّاري، امتدحهم قاضيها محمد بن عبد العزيز المدعو بابن عزوز بقصيدة منها:

لاسيما إذ معكم لؤلؤةٌ في صدفِ
نجلُ الهمام المرتضَى سِبطُ الإمام يوسف
فاسٌ به قد أشرقت أنوارُها في شرفِ
ذاك أبو حفص الذي ضاهى الإمامَ النسَفِي

(١) «تساموا» زيادة من «الروضة المقصودة»، وبها يستقيم الوزن.
(٢) الدرر اللآلي (خ المكتبة الوطنية: ١٩٥٧) ص ٢٧٣، وذكرها الحوات في الروضة المقصودة: ١/ ٣٠١-٣٠٢، وفيها بعض التصحيفات والتحريفات. والحفْص: شِبل الأسد (اللسان: ٧/ ١٦).
(٣) ينظر جواب أبي حفص الفاسي عن مسألة اليتيمة المهملة ضمن «إسعاف السائل»، رقم ٢٤٣٨د، لوحة ٩١.
(٤) ينظر ترجمته في: الروضة المقصودة: ١/ ٣٠٢-٣٠٧، والإعلام للمراكشي: ٢/ ٣٨٥، وفهرس الفهارس: ١/ ١١٩ رقم ٩.

في علمه ولو رُئي لغار منه السِّلَفي[١]

ط- صفاته وأخلاقه:

كان -رحمه الله- مهيباً، ذا سمت وسكينة ووقار، مُظهِراً لإجلال العلم وتعظيمه[٢]. ويروى أنه كان يخرج من مدينة فاس ثم يتوجه إليها ويخاطبها قائلاً: «تيهي يا فاسُ بوجودي، والله ما فيكِ مثلي»[٣].

ومن دلائل اعتزازه بعلمه ما يروى عنه أنه أنشد قائلاً:

إنّي وإن فاتني صدرُ الزمان ففي

ردٌّ على الصدر من أيامه العجُزُ

أخوض في بحر أفكار الأُلى سلفوا

وأجْتني منه ما عن دَرْكه عَجَزوا[٤]

وكان يحسن الظن بالناس، ناصحاً لهم، عفُوّاً عنهم، محباً للخير، وكان يلتمس الخير والبركة في المنسوبين للصلاح، ويكثر من زيارتهم، فانتفع بجملة منهم في مداواة القلوب، منهم العربي بن عبد الله مَعْنْ الأندلسي (ت١١٦٥هـ)، وأحمد الصقلي الحسيني (ت١١٧٧هـ)، وعلي العمراني المشهور بالجمل (ت١١٩٤هـ)؛ وكان محباً لآل البيت، قائماً بما يجب لهم من الإجلال والتعظيم[٥].

---

(١) جواهر الكمال: ٥٠، ويعني بالسِّلَفي الحافظ أبا طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ).

(٢) أزهار البستان: ص ٢٢٥.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٢٥، وسلوة الأنفاس: ١/ ٣٨٦، وفي إتحاف المطالع نحوه: ١/ ٣٧.

(٤) الروض المعطار لأحمد بن عبد السلام بناني (نسخة المكتبة الوطنية: ٦٦ج): ص ٤٣٥، والوافي بالأدب العربي: ٣٩٠.

(٥) عناية أولي المجد: ٦٤-٦٥، وسلوة الأنفاس: ١/ ٣٨٥.

وكان -رحمه الله- يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ولا تأخذه في ذلك لومةُ لائم؛ ومن أمثلة ذلك ما رواه أبو عبد الله محمد بن علي الزبادي (ت١٢٠٩هـ)(١) حيث قال: «كان -رحمه الله- لا يملك نفسه، إذا رأى منكراً يأمر بتغييره؛ كان يوماً على المنبر في خطبة الجمعة، ودخل بعض الأدارِسة يتخطّى رقاب الناس، فقطع -رحمه الله- الخطبة، وجعل يقول: لا تتخَطَّ، حرام؛ قالها ثلاثاً أو أكثر، ورجع في خطبته. . .»(٢).

أما في علاقته بالسلاطين فقد كان -رحمه الله - «منقبضاً عن مخالطة الملوك، مباعداً عنهم»(٣)، لاسيما أنّ المولى عبدَ الله عزله عن الخطابة بجامع الجيسة كما تقدّم.

أما السلطان محمَّد بن عبد الله فقد كان يقر له بعلمه وفضله؛ إذ كان أبو حفص واحداً ممن بايعوه وحرّروا منشوراً بذلك(٤)، وذلك سنة ١١٧١هـ، ولهذا كان السلطان يراسله ويسأله عن بعض القضايا، كما في مسألة إهداء الخيل إلى العدو المهادن للاستعانة به على اقتناء السلاح من أجل الجهاد(٥)، ومسألة فرض المكوس(٦)، ويكلفه ببعض

(١) تنظر ترجمته في إتحاف المطالع: ١/ ٧٨، والأعلام للزركلي: ٦/ ٢٩٧.
(٢) سلوك الطريق الوارية في الشيخ والمريد والزاوية، للزبادي: لوحة ٥٢.
(٣) المصدر نفسه: لوحة ٥٢.
(٤) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: ٨/ ٣-٤.
(٥) وهو أحد أجوبته الموجودة ضمن «إسعاف السائل» كما تقدّم، ينظر نسخة المكتبة الوطنية (٢٤٣٨د): ص ٦٧-٦٩، وهو قيد النشر.
(٦) فلما حضر فقهاء فاس عند السلطان كلمهم في شأن ما كان موظفًا على الموازين، فأجابوه بجواز أخذ ما يستخدم به الجند، فأمرهم أن يكتبوا له في ذلك، وكان ممن كتب له في ذلك-بالإضافة إلى المترجَم ـ التاودي ابن سودة، ومحمَّد بن قاسم جسوس، وعبد الرحمن المنجرة، ومحمَّد بن عبد الصادق، وعبد القادر بو خريص، وغيرهم، ينظر الاستقصا: ٨/ ٧.

المهام العلميَّة، كالإشراف على نسْخ الأجزاء الخمسة الثانية من كتاب «البيان والتحصيل»[١]، أو شرح بيتين شعريين[٢]، ويحضره في بعض المجالس الحديثية التي تعقد في قصره[٣].

وممّا يدل على مكانته عند السلطان محمَّد بن عبد الله، أنه لما زار مدينةَ فاس بعد مبايعته سأله -دون غيره- عن أعلم الناس وأعملِهم، فقال: «الأحمدون الثلاثة»[٤]، فصدّقه ووافقه، وكان بالمجلس أعيانُ علماء الحضرة الفاسية، كالشيخ التاودي ابن سودة وغيره[٥].

وفي مقابل ذلك كان أبو حفص ممتنّاً لهذا التقدير من السلطان، ولذلك امتدحه بقصيدة شعرية سجل فيها بعض مناقبه ومآثره[٦].

ولكنّ السلطان -حين أصدر مرسومه الإصلاحي بعد وفاة أبي حفص- انتقد عليه تدريس كتب علم الكلام، وإفتاءَه بالفتاوى الواهية المفضيةِ -في زعمه- إلى أكل حقوق المسلمين، فقال: «وهذه العلوم التي نهيْنا عن قراءتها، كان أعظمَ من يأمر بالاشتغال والاعتناء بها في زماننا من أيام سيدنا ومولانا إسماعيل -قدس الله روحه- إلى وفاته، السيدُ أحمد بن مبارك الفيلالي، عفا الله عنّا وعنه، وأخلفه فيها السيد عمر الفاسي... قال: لو كنت قاضياً لم أقبل شهادتهما... وكذلك السيد

---

(١) الدرر الفاخرة: ٦٠.

(٢) وهما البيتان اللذان كتب تقييدًا في شرحهما، وسبق ذكرهما ضمن آثاره.

(٣) الحركة الفقهية: ١/ ١٧١.

(٤) يعني أحمد بن عبد العزيز الهلالي، وأحمد بن عبد الله الغربي، وأحمد بن محمَّد الورزازي (ت١١٧٩هـ).

(٥) الروضة المقصودة: ١/ ٣٠٦، وفهرس الفهارس: ٢/ ١١٠٠، ومختصر تاريخ تطوان: ص ٢٩٠.

(٦) وهي قصيدة فائية من واحد وعشرين بيتًا، ينظر الحركة الأدبية: ١١٠.

عمر، سمعت بالتواتر أنه كان يفتي بالفتاوي الواهية لتضييع حقوق المسلمين»[١]!

ولا نعرف على وجه التحديد ما هي هذه الفتاوى الواهية التي اتهم أبو حفص بأنه كان يفتي بها من أجل تضييع حقوق المسلمين، ولم أر في أجوبته التي وقفت عليها ما يؤكد هذه التهمة، أما إن كان يعني أنه كان يعتمد في بعض فتاواه على خلاف المشهور في المذهب المالكي، أو على بعض الأقوال الضعيفة فيه، فهو أمر غير مستنكر إن كانت المصلحة ترجحه، أو الضرورة تدفع إليه، وهذا ما صرّح به أبو حفص في قوله تأييداً لجواب أحد علماء عصره: «ما ذُكِر من جواز ارتكاب الأقوال الضعيفة -إن دعت الضرورة إلى ذلك، ولم يجد المرء مندوحةً عن ذلك- صحيحٌ، وبه أفتى جمع من أئمة المتأخرين»[٢].

ي- شعره:

بلغ أبو حفص درجة عالية في الأدب، نظماً ونثراً، ولا سيما في الشعر، فقد كان شاعراً مجيداً، لا يشق له في مضماره غبار[٣].

ومن شعره[٤] ما ذكر أبو القاسم الزياني أنه قال:

قــل لمــن يــعــلــو عــلى ... الــنــاس بــآبــاء سَراةِ
ليس مــن شــأني افــتــخــارٌ ... بــعــظــام نَخِــرات
مــا فَــخَــارُ المــرء إلا ... بــعــلــوم زاخــرات
وســجــايــا ومــزايــا ... وهــبــاتٍ وافــرات

(١) إتحاف أعلام الناس: ٣/ ٢١٤.

(٢) نسخة مخطوطة ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية برقم ١٧٢٤د: ص ١٢٦.

(٣) عناية أولى المجد: ٦٢.

(٤) ينظر شيء من شعره في كتاب الحياة الأدبية في عهد الدولة العلوية: ٣٠٨-٣١١.

وضِراب بـنـصـال ... في مجـال الـغـمَـرات
وجـفـانٍ كـالجـوابي ... وقُـدور راسيات[١]

ك- وفاته:

توفي أبو حفص -رحمه الله- بداره الكبرى بحومة العواد بفاس، ضحوةَ يوم الخميس، التاسع والعشرين[٢] من رجب سنة ١١٨٨هـ، الموافقِ لسنة ١٧٧٤م، وهو ابن ثلاث وستين سنة، وصلي عليه بجامع القرويين بعد صلاة العصر، ودفن بزاوية جده أبي المحاسن الفاسي، بأقصى الدرب السفلي من حومة المخفيّة[٣]، وقبره عن يمين المحراب، وكانت له جنازة عظيمة، حضرها عامةُ الناس وخاصّتُهم[٤]. وقد رثاه كثير من الشعراء، ومن ذلك ما قاله فيه تلميذه سليمان الحوّات مشيراً إلى تاريخ وفاته:

هذا ضريح شيخنا الذي عَمَرْ ... ربْعَ المغارب أبي حفص عُمَرْ
وارثِ كنز السر بعد جدّه ... أبي المحاسن الإمام المعتبرْ
حُطَّ الرحال حول بابه وسَلْ ... به تَفُزْ عما قريب بالوطَرْ
وانشُدْ بما أُنشِدُهُ تاريخه ... في جنة النعيم بانَ كالقمر[٥]

ومن ذلك أيضاً ما قاله تلميذه أحمد بن عثمان المكناسي في رثائه

(١) الترجمانة الكبرى: ٥٣٩-٥٤٠، والنبوغ المغربي: ٣/ ٦٦٨، وفي البيت الأخير اقتباس لقوله تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ﴾ (سبأ: ١٣).
(٢) ووهِم صاحب معجم المؤلفين (٧/ ٢٩٤) فقال: إنه «توفي في ١٩ رجب».
(٣) عناية أولي المجد: ٦٦.
(٤) المصدر نفسه: ٦٦، وسلوة الأنفاس: ١/ ٣٨٦.
(٥) سلوة الأنفاس: ١/ ٣٨٦، وقد أشار بالشطر الأخير منه إلى تاريخ وفاته: ١١٨٨، باعتبار حساب الجمل.

من قصيدة طويلة:

الدمع يروي عن فؤاد الأكمد ... بمسلسل وبمرسل وبمسند
فاجعل حديث الدمع عندك حجة ... واطرح مقالة جاهل لم يرشد
وابك العلوم أصولَها وفروعها ... وابك الدروس ولا تكن كالجلمد
وابك السماحة والصباحة والفصا ... حة والبراعة واليراعة تَهتدِ
وابكِ المَجادَة والجلالَة والمكا ... نةَ والمهابَة والنَّزاهةَ تَسْعَد
وابْك المآثر والمفاخر والعلا ... وابكِ المواهب والمناقب تُحمدِ
أوَ ما فقدت الدين والدنيا معاً ... لما فقدت حياة أفضلِ سيد[1]

(١) إتحاف أعلام الناس: ١/ ٣٣٥.

٢- التعريف بالرسالة

أ - نسبة الرسالة إلى المؤلف:

نسبة هذه الرسالة إلى المؤلف صحيحة بلا شك؛ فقد ذكرها عدد من مترجميه[١]، وفي مقدمتهم المولى سليمان، حيث وصف هذه الرسالة بقوله: «وجزءٍ في حكم المدّ الطبيعي، وحكم ما يفعله الناس من إجراء الوصل مجرى الوقف في غير المواضع التي نقل فيها، حقّق فيها المناط، وأحكم وجوه الارتباط»[٢].

ومن جهة أخرى فإن كلام المؤلف نفسه فيها يشير إلى ذلك، حيث قال في مطلعها: «وبعد، فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى عمرُ بن عبدالله بنِ عمرَ بنِ يوسفَ الفاسي، كان الله له وليّاً، وبه حفيّاً».

ب- عنوان الرسالة:

لم يذكر واحد من مترجمي أبي حفص عنوان هذه الرسالة، بل كانوا ينقلون كلام المولى سليمان المتقدم في وصفها، وسماها ابن الماحي بناءً

---

(١) عناية أولي المجد: ٦٤، وشجرة النور: ٣٥٦، ومعجم طبقات المؤلفين: ٢/ ٢٣٣، ومعجم المطبوعات المغربية: ٢٦٧.
(٢) عناية أولي المجد: ٦٤.

على ذلك: «جزء في حكم المدّ الطبيعي»[١]، وتبعه في ذلك د. أحمد الأمين العمراني[٢]، ولكن النسخة الموجودة بالخزانة الملكية ضمن مجموع يضم طائفة من رسائل أبي حفص وأجوبته، تفرّدت بعنوان هذه الرسالة: «**اقتباس أنوار الهدى فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا**».

والنفس تطمئن إلى كون هذا العنوان هو العنوان الذي وضعه المؤلف لرسالته، لوثاقة تلك النسخة وجودتها؛ فالناسخ -وإن كان مجهولاً- واضح الخط، جيد الضبط، قليل الخطأ، ويبدو أنه كان على حظ غير قليل من العلم والمعرفة، كما تشهد بذلك تعليقاته وهوامشه، وجل ما كتبه من رسائل أبي حفص وأجوبته نقله من خط المؤلف أو بواسطة واحدة أو بواسطتين على الأكثر، وكلها على درجة واحدة من الجودة إذا قورنت بغيرها من النسخ؛ ومن ثم فالراجح أنّ الناسخ وقف على نسخة عليها هذا العنوان، فاحتفظ به كما وجده، والله أعلم.

ج- تاريخ تأليف هذه الرسالة:

ذكر المؤلف -رحمه الله- في ختام رسالته تاريخ فراغه من تأليفها، ولكن نسْختَيْ هذه الرسالة اختلفتا في هذا التاريخ، فجاء في نسخة الخزانة الملكية على هذا النحو: «وفي أواسط ذي القعدة الحرام، عام سبعة وسبعين ومائة وألف». أما في نسخة مؤسسة علال الفاسي فقد جاء فيها: «تسعة وسبعين»، بدل «سبعة وسبعين»، وبناءً على ذلك ذكر الأستاذ عبد الرحمن الحريشي في فهرس المخطوطات الموجودة في هذه المؤسسة أنّ تاريخ تأليفها هو سنة ١١٧٩هـ.

---

(١) معجم المطبوعات المغربية: ٢٦٧، ولكن فيها «المدى» بدل «المد»، وهو خطأ طباعي.
(٢) فسماها «رسالة في حكم المد الطبيعي»، الحركة الفقهية: ١/ ٥٠٢.

ولا شكّ أنّ أحد التاريخيْن مصحّف، ولا يوجد -في الحقيقة- دليل قوي يرجح أحدهما على الآخر، إلا إن أخذنا في الحسبان جودة نسخة الخزانة الحسَنية وضبط ناسخها، ولذلك فإنني أميل إلى ما جاء فيها من كون تاريخ تأليف هذه الرسالة هو سنة ١١٧٧هـ، والله أعلم.

د- موضوع الرسالة:

هذه الرسالة في أصلها جواب عن سؤالين طرحا على المؤلف: أولهما عن حكم إسقاط المدّ الطبيعي، والثاني عن حكم إجراء الوصل مُجرى الوقف في غير المواضع التي نُقِل فيها عن القراء.

أما إسقاط المد الطبيعي، فالمراد به إسقاط حروف المد الثلاثة: الألف، والواو والياء المدِّيَّتين، وإسقاط الصلة في هاء الضمير، في نحو: ﴿بِهِۦ﴾، ﴿بَعۡدِهِۦ﴾، ﴿مِيثَٰقِهِۦ﴾، ﴿إِنَّهُۥ﴾، ﴿وَرَحۡمَتُهُۥ﴾، ﴿نَزَّلَهُۥ﴾ «فإذا قرأ القارئ مثلاً: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ أسقط الألف التي بين اللام والهاء من اسم الجلالة، والتي بين العين واللام من ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ، والتي بين الميم والنون من ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾، وأسقط الياء من ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ و﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ ، وهكذا يسقط حروف المد من جميع القرآن»[1].

أما إجراء الوصل مجرى الوقف، فالمراد به ما يفعله قراء الحزب الراتب وغيرهم من تسكين المتحرك في الوصل، وإبدال التنوين فيه ألفاً، وتاء التأنيث هاءً، وحذف التنوين بعد غير الفتحة، من غير قطع الصوت أصلاً، فإذا قرأ القارئ مثلاً: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدًى﴾(البقرة: ١) سكّن الباء، ووصلها بالفاء، وإذا قرأ: ﴿غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ﴾ (البقرة: ٦)

---

(١) القول الوجيز في قمع الزاري على الكتاب العزيز: ٦٦.

أبدل التاء هاءً ساكنة، ووصلها بالواو بعدها، وإذا قرأ ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ (البقرة: ٦) -دون الوقوف عند رأس الآية- حذَفَ التنوينَ، وسكن الميمَ ووصلها بالواو، وإذا قرأ ﴿مَرَضًا وَلَهُمْ﴾ (البقرة: ٩) أبدل التنوين ألفاً ووصلها بالواو، وذلك كله مما لا يجوز إلا في الوقف[١].

وهذان الأمران شاع الوقوع فيهما من القراء وحملة القرآن -فضلاً عن عوامّ الناس- في المغرب الأقصى آنئذٍ، بل فشا التساهل بينهم في مراعاة أحكام التجويد عموماً، حتى تمالأ عليه أكثر الفقهاء وطلاب العلم، وبعضُ من يُعدّ من القراء؛ وتنبئنا حكاية الإمام الرحالة أبي سالم العياشي (ت١٠٩٠هـ)[٢] أنّه حين قرأ القرآن بالمدينة المنورة سنة ١٠٧٣هـ على شيخه علي بن محمد بن عبد الرحمن الديْبَع اليمني الزَّبيدي (ت١٠٧٦هـ)[٣]، نبّهه على رعاية تجويد الحروف، ومراعاةِ نطقها في الوقوف، ومما قال له في ذلك: «ويحْذر القارئ من قراءة ﴿غِشَٰوَةٌ﴾ (البقرة: ٦) ونحوها بالهاء على نية الوقف، ثم يصل، ولا بد من وقف بيِّن، يعلم به القارئ فصلَ بين ما وقف عليه وما ابتدأ به، وإلا صار كمن قرأ بالهاء في الوصل، وهو لحن»[٤].

كما ينبئنا ما رواه الشيخ الهلالي عن فشوّ ذيْنِك الأمرين حتى عند من يُقرِئ القرآن بقراءاته، وذلك حين يقول: «... حتى إنني حضرت رجلاً مشهوراً بالأستاذية والاقتباس منه، مقصوداً لأخذ القراءات

(١) عَرف النَّد في حكم حذف حرف المدّ: ١٦٠-١٦١.
(٢) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: ٢/ ٢٥-٣٢، واليواقيت الثمينة: ١٧٨-١٧٩، وفهرس الفهارس: ٢/ ٨٣٢-٨٣٤، والفكر السامي: ٢/ ٢٨٠.
(٣) تنظر ترجمته في: نشر المثاني: ٢/ ١٥٣، والتقاط الدرر: ١٦٧.
(٤) الرحلة العياشية: ١/ ٤٧٣.

السبع عنه، قرأ مع طالبٍ لوحَة بالسبع على كيفيةٍ رفض فيها المد الطبيعَّي رفضاً، بل كادت تَذهب حروفٌ من غير حروف المد أيضاً، فكُلِّم في ذلك برفق، ظناً أنه ينتبه للحق فيتبعه، لكون الأمر من الوضوح بحيث يسلِّمه المنصف أولَ ما يسمعه، فما كان جوابه إلا أن قال: هذه طريقتنا التي أخذناها في المغرب، وتلك التي تأمرنا بها طريقةُ اللمَطيين بسجلماسة!! ثم لجّ في عمله الذي بنى على غير شيءٍ أساسَه»[1]، وعنى باللمَطيّين مشيخة بلاد لَمَطة[2] المشهورين بإتقان التجويد والعناية بمخارج الحروف وتوفية صفاتها، وعلى رأسهم شيخ الجماعة، المجودُ البارع، أحمد الحبيب بن محمد اللمَطي (ت١١٦٥هـ)[3]، وشقيقه العلامة المقرئ، صالح بن محمد اللمَطي (ت١١٧٩هـ)[4]، ومن سلك طريقهما من تلاميذهم، وأخذ القرآن من طريقهم[5].

ويبدو أنّ هذه الطريقة كانت شائعة بين قراء فاس، مع كونها حاضرةَ العلم آنئذ، شأنها شأن سائر مناطق المغرب الأقصى عدا سجلماسة، وأن التنبه لخطأ هذه الطريقة كان من أولئك الذين رحلوا إلى المشرق، ومنهم شيخ الجماعة عبد الواحد بن أحمد ابن عاشر الفاسي (ت١٠٤٠هـ)، إذ يذكر مترجموه أنه حين رجع من المشرق سنة ١٠٠٨هـ، أنكر على الحزّابين من أهل فاس قراءتهم، لأنهم يفسدون قراءة القرآن، ورام إرشادهم إلى الصواب، فقابله بعضهم بالنكير، وأقرّ بعضهم بما نبههم إليه، ولكنهم لم يعملوا بمقتضاه لعسر تحويل ألسنتهم عما ألِفته،

---

(١) عَرف النَّد: ١٢٨.

(٢) وهي عمل من أعمال سجلماسة.

(٣) تنظر ترجمته في نشر المثاني: ٤/ ٩٤-٩٥، والتقاط الدرر: ٤٢٤، وطبقات الحضيكي: ١/ ١٠٤-١٠٥، والإعلام للمراكشي: ٢/ ٣٨٣-٣٨٤.

(٤) تنظر ترجمته في طبقات الحضيكي: ٢/ ٣٩٢-٣٩٣.

(٥) عَرف النَّد: ١٢٨- ١٢٩.

وقبل بعضهم نصيحته، فوطّنوا أنفسهم على تعلم التجويد، ومراعاةِ أحكامه في التلاوة[١].

ولعلّ تنبيه بعض أهل العلم على الأخطاء التي يقع فيها القرّاء عند تلاوتهم للقرآن أحدث خلافاً بينهم في مدى صحة القراءة بتلك الطريقة؛ ولهذا تناول العلماء المسألتين المتقدمتين بالبحث، فمنهم من تكلم عنها عرَضاً في بعض مؤلفاته، ومنهم من أفردها بتأليف مستقل، منهم:

- عبد الرحمن بن إدريس المنجرة (ت١١١١هـ)، فله جواب عن الوصل بنية الوقف في القرآن، هل يجوز في غير الوارد؟[٢]
- علامة سوس أحمدُ بن عبد الله الصَّوابي (ت١١٤٩هـ)[٣]، فقد تكلم عن مسألة الوصل بنية الوقف، خصوصاً في بعض رسائله إلى بعض علماء بلاده[٤].
- أحمد بن عبد العزيز الهلالي (ت١١٧٥هـ)، فله رسالة في هذا الموضوع عنوانها: «عَرف الندّ في حكم حذف حرف المدّ»[٥].

---

(١) المصدر نفسه: ١٣١، وينظر طبقات الحضيگي: ٢/ ٥١٣، وسلوة الأنفاس: ٢/ ٣١٢.

(٢) منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع برقم ٢١٨٦د، وأخرى بالخزانة الحسنية برقم ١٧٧٤.

(٣) تنظر ترجمته في: طبقات الحضيگي: ١/ ٩٥-١٠٢، والمعسول: ٨/ ٦٣.

(٤) ينظر نص رسالته إلى العلامة أبي العباس العباسي (ت١١٥٢هـ)، في طبقات الحضيگي: ١/ ٩٨-١٠١.

(٥) وقد صدر محقّقًا بتحقيق الأستاذ إبراهيم آيت واغوري عن دار الكتب العلمية سنة ٢٠٠٩م، وذكر له سعيد أعراب اسمًا آخر، وهو: «الزهر الربيعي في حكم المد الطبيعي»، ينظر: «نظرة عن التراث القرآني حول مقرأ نافع»، مقال بمجلة دعوة الحق، العدد ٢٧٣، ص ١٦١، و«القراءات والقراء بالمغرب» له: ١٤٠.

- محمد بن عبد السلام الفاسي (ت١٢١٤هـ)، فقد تكلم عنها استقلالاً في بعض أجوبته[١]، وتحدّث عنها بتفصيل ضمن كتابه: «القول الوجيز في قمع الزَّاري على حملة الكتاب العزيز»[٢].

وفي هذا السياق يأتي تأليف صاحبنا أبي حفص الفاسي رحمه الله، ويبدو أنّ تلك المسائل كانت محل نزاع بين طلاب العلم، وموضعَ جدال بينهم آنئذٍ، وأنّ طالباً من نجباء الطلبة ـ وكان حريصاً على اقتناص الفوائد العلمية- قد ألَحَّ على أبي حفص في السؤال، ورغب إليه في الكتابة في هذا المجال، فلم يجد بدّاً من إجابته، بعد اعتذاره بأنه ليس من أهل علم القراءات، وأسعفه بهذه الرسالة التي نصر فيها القول بمنع إسقاط المد الطبيعي وإجراء الوصل مجرى الوقف كما يفعله عامّة من يقرأ القرآن في زمنه، موافقاً فيها ما ذهب إليه العلامة أبو العباس الهلالي.

هـ - مضمون الرسالة ومنهج المؤلف فيها:

لم يشأ صاحبُنا أبو حفص أن يلقي الجواب عن هذه المسألة، قبل التمهيد له بالأصول التي يستند إليها، ولذلك قدّم الحديث عن قضايا تتعلق بالقراءات القرآنية عامّة، من خلال مقدّمة مسهبة، شغلت أكثر من ثلاثة أرباع هذه الرسالة، وتضمنت ثلاث مسائل «تَمَس الحاجة إليها، وتقع الإحالةُ في الجواب عليها»، وهي:

- **المسألة الأولى**: وقد قرّر فيها أنّ القراءة سنّة متبعة، لا مجال

---

(١) منه نسخة مخطوطة بخزانة الملك عبد العزيز آل سعود بالبيضاء، ضمن مجموع برقم: ٣٠٠/١، ورقة ١٦. وذكر سعيد أعراب في «القراءات والقراء بالمغرب» (١٤٠) أنّ له رسالة في المد الطبيعي.

(٢) وقد صدر بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب عن مركز نجيبويه سنة ٢٠٠٧م.

للاجتهاد فيها، وأنه يحرم أن يحدث أحدٌ قراءةً أو يثبت حرفاً في القرآن الكريم برأيه، على خلاف المأثور عن الصحابة الذين تلقوه من في رسول الله عليه الصلاة والسلام. وبيّن أنّ ما ورد عن أئمة القراءات من حروف وأوجه في القراءة مأثورٌ عن النبي عليه السلام، محفوظٌ عن الصحابة، وليس للقرّاء فيه من عمل إلا النقل والرواية. وقد استشهد في هذه المقدّمة بنصوص طويلة من كلام القاضي أبي بكر الباقلّاني (ت٤٠٣هـ) في كتاب «الانتصار»، كلها تحوم على هذا المعنى، وتؤكده وتحتجّ له.

ثم بيّن امتناع الأخذ بالقياس المطلق في القراءة، وهو ما لا يستند إلى النقل، وإن وافق العربية ورسم المصحف، وتطرّق إلى تجويز علماء القراءات للقياس الذي يكون مبنياً على إجماع، أو راجعاً إلى أصل مطرد، وأنّ القرّاء يصيرون إليه -في شيء يسير- عند عدم النص وغموض وجه الأداء، حملاً للشيء على نظيره، وإدراجاً للجزئي تحت الكليّ؛ ولكنه مال -تبعاً للباقلانيّ- إلى منع هذا الضرب من القياس أيضاً.

- **المسألة الثانية**: وقد قرّر فيها أنّ القرآن لا يثبت إلا بالتواتر عند المحققين من الأصوليين والفقهاء، وأنّ التواتر شرط في نقل القراءة، فما ليس متواتراً شاذّ لا تصح القراءة به عندهم؛ أمّا القرّاء فيعتبرون في ضبط القراءة المعتمدة اجتماعَ صحّة السند مع موافقة العربية والرسم، ووجّه كلامهم بأن جواز القراءة عندهم منوط بالتواتر أو باجتماع الشروط الثلاثة، وأنهم يقسِّمون القراءة -بناءً على ذلك- إلى متواترةٍ وصحيحةٍ وشاذة؛ وأشار إلى أنه قد يروى عن بعض القراء السبعة من طريق الآحاد بعض الوجوه التي يحكم بشذوذها لعدم استيفائها للشروط المتقدّمة، كرواية الأهْوازي (ت٤٤٦هـ) للبتر في جميع ما كان من كلمتين عن ابن كثير المكي (ت١٢٠هـ).

ثم تحدّث عن موافقة العربية، وبيّن أنّ المراد بذلك موافقةُ وجه من وجوهها، سواء كان أفصحَ أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً يسيراً، وأنه لا يصح ردُّ قراءة جاءت على خلاف الأقيسة النحوية، ما دام قد صحّ سندها، واستفاض نقلها، وتلقّاها أئمة هذا الشأن بالقبول.

- **المسألة الثالثة**: وذكر فيها ما ذهب إليه ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ومن وافقه من عدم تواتر ما كان من قبيل الأداء، كالمدّ، وبيّن أنه لا ينفي تواتر أصله، وإنما أراد نفي تواتر الخصوصيات، وهو مقدار الزيادة في المدّ، ثم بيّن أنّ أصل المدّ لا يعني المد الطبيعي، لأنه مختلف بحسب اختلاف مراتب القراءة. ثم بيّن أنّ من أكابر العلماء من ذهب إلى تواتر الوجوه والكيفيات كذلك.

ثم استطرد فتطرق إلى توجيه كلام ابن رشد في كراهة القراءة بالنبر في الصلاة، ثم تحدّث عن حرمة إبدال القراءة بالمعنى، وإبدالِ كلمة بأخرى مرادفة لها، وساق ما قاله الباقلّاني في ذلك، ثم عرّج على حكم القراءة بذلك في الصلاة، وتوجيه ما روي عن ابن مسعود مما يفيد تجويزه، ثم ذيّلها بحكم الصلاة وراء من لا يحسن القرآن وحكم صلاة الذي يلحن فيه؛ وهذه الاستطرادات لا تخلو من فوائد يُتشوَّف إليها.

ثم بعد ذلك شرع في تقرير الجواب عن المسألتين، محيلاً على ما تقدّم من المسائل الثلاث، واعتمد الطريقة الحِجاجيّة في التدليل على ما قرره، والإجابة عن الاعتراضات الواردة عليه، مستعملاً في ذلك أسلوب الفَنْقلة.

وهو في كل ذلك يسوق ما يشهد لكلامه من أقوال العلماء، موجهاً لكلامهم ومعترضاً عليهم في بعض الأحيان، مع العناية بتحرير تعاريف المصطلحات التي يدور عليها الكلام، كمصطلح التجويد، واللحن، والوقف، والسكت.

و- مصادر المؤلف في هذه الرسالة:

مما يجلي قيمة أي كتاب تنوعُ مصادره وأهميتها، وقد اعتمد أبو حفص في هذه الرسالة مجموعةً متنوعة من المصادر، منها ما يتعلق بعلم القراءات وعلوم القرآن والتفسير، ومنها ما يتعلق بالفقه، ومنها ما يتعلق بالأصول، ومنها ما يتعلق بالحديث، ومنها ما يتعلق بالنحو، أذكرها مصنّفةً حسب هذه العلوم، ومرتبةً حسب تواريخ وفيات مؤلفيها.

أمّا مصادره في علوم القرآن فهي:

- «الانتصار لنقل القرآن» للإمام أبي بكر الباقلّاني، وهو أكثر الكتب وروداً في هذه الرسالة، وعدّة نقوله عنه خمسة عشر نقلاً.

- «التبيان في آداب حَملة القرآن» للإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، وقد نقل عنه وعن كتابه «الأذكار» نقلاً واحداً بالمعنى نفسه.

أما مصادره في القراءات والتجويد فمتعدّدة، وهي:

- «تهذيب المنافع في قراءة نافع» لأبي الحسن بن سليمان القرطبي (ت٧٣٠هـ)، وقد نقل عنه نصاً واحداً.

- «كنز المعاني» في شرح الشاطبية، للإمام برهان الدين الجَعْبري (ت٧٣٢هـ)، ونقل عنه بضعة نقول.

- «النشر في القراءات العشر» للإمام ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، حيث نقل عنه نقولاً طويلة، ورجع إليه في بعض التعاريف، وعدّة ما نقل عنه تسعة نصوص، واحد منها بالمعنى.

- أرجوزة «طيِّبة النشر في القراءات العشر» للإمام ابن الجزري، وقد نقل عنه مرة واحدة.
- «شرح طيِّبة النشر» لأبي القاسم النُّوَيري (ت٨٥٧هـ)، وقد نقل عنه نصاً واحداً.
- «شرح المقدّمة الجزَريّة»، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، وقد نقل عنه نصاً واحداً.

أمّا مصادره في التفسير فهي:

- «الكشاف»، للإمام الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وقد نقل عنه نصاً واحداً.
- «تفسير الإمام البيضاوي» (ت٦٨٥هـ)، وقد نقل عنه نصاً واحداً.
- «فتوح الغيب» لشرف الدين الطَّيِّبي (ت٧٤٣هـ)، وقد نقلَ عنه نصاً واحداً.
- «الانتصاف من الكشاف»، لناصر الدين ابن المنيِّر الإسكندراني (ت٦٨٣هـ)، وقد نقل عنه نصاً واحداً.
- «البحر المحيط» في التفسير، لأبي حيان الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، وقد نقل عنه نصاً واحداً.
- «حاشية سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٣هـ) على الكشاف»، وقد نقل عنه نصاً واحداً.

أما مصادره في الحديث النبوي وشروحه فهي:

- «صحيح الإمام البخاري» (ت٢٥٦هـ)، ونقل عنه نصين اثنين.
- «فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وقد نقل عنه نصين اثنين.

أما مصادره في أصول الفقه فهي:

- «جمع الجوامع» لتاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، وقد نقل عنه مرة واحدة بالمعنى.
- «حاشية السعد التفْتازاني على شرح العَضُد لمختصر ابن الحاجب»، وقد نقل عنه نصاً واحداً.
- «شرح جمع الجوامع» لجلال الدين المحَلِّي (ت٨٦٤هـ)، وقد نقل عنه نقلاً واحداً.
- «حاشية الكمال ابن أبي شريف (ت٩٠٦هـ) على شرح المحَلّي لجمع الجوامع»، وقد نقل عنه ثلاثة نقول.
- «حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) على شرح المحَلّي لجمع الجوامع»، وقد نقل عنه نصاً واحداً.
- «حاشية شهاب الدين العبّادي (ت٩٩٤هـ) على شرح المحّلّي لجمع الجوامع»، وقد نقل عنه نقلين.

أما مصادره في الفقه فهي:

- «البيان والتحصيل» للقاضي أبي الوليد ابن رشد (ت٥٢٠هـ)، وقد نقل عنه نصين.
- «مختصر الإمام ابن عرفة» (ت٨٠٣هـ) في الفقه على مذهب الإمام مالك، وقد نقل عنه نصين اثنين.
- «مواهب الجليل شرح مختصر خليل»: للإمام الحطاب (ت٩٥٤هـ)، وهو لم يصرح بذكره، ولكن تبيّن لي من خلال تتبعي لرسائله وأجوبته أنه يرجع إليه في بعض النقول الفقهية، ويغلب على ظني أنه نقل كلام الإمام المازَري منه.

أما مصادره في النحو فهي:

- «المفصّل في النحو» للإمام الزمخشري، وقد أحال عليه مرة واحدة.

- «تسهيل المقاصد» لجمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، وقد نقل عنه نقلين.

- أرجوزة «الكافية الشافية» في النحو، لابن مالك، وقد أحال عليه مرة واحدة.

- أرجوزة «الخلاصة» في النحو، المشهورة بالألفية، لابن مالك، وقد أحال عليها مرة واحدة.

وما عدا ما تقدّم مما جاء من نقول في هذه الرسالة فإنما نقله المؤلف -رحمه الله- بالواسطة.

وقد كان -رحمه الله- يحرص على إيراد النقول عن تلك المصادر معزوَّةً إلى أصحابها، وينقلها بنصها غالباً، ويصرّح بذلك بقوله: «قال... ما نصّه»، وينبه في آخرها على نهايتها، من أجل الفصل بين منقولِهِ ومَقوله، فيستعمل رمز: «هـ»، أو يقول: «انتهى كلام فلان». وأحياناً يتصرف في بعض النقول ويختصرها مع التنبيه على ذلك، فيقول مثلاً: «انتهى باختصار»، ويقول في موضع آخر معلّلاً لصنيعه: «انتهى المراد منه ببعض اختصارٍ لا يخلّ، وقد أطال -رضي الله عنه- في تقرير هذا المطلب بما يعسر جلبه، وفيما نقلناه منه كفاية».

وقد ينقل بعض النصوص أحياناً بتصرف واختصار دون التنبيه على ذلك، كما فعل في نقله عن «الانتصاف» لابن المنيِّر، و«شرح الكشاف» للطيبي.

وعند الحديث عن مصادره يرد سؤال، وهو: هل اطلع أبو حفص الفاسي على رسالة «عَرف الند» لأحمد بن عبد العزيز الهلالي؟ وهل رجع إليها واستفاد منها؟ والجواب: أن اطلاع أبي حفص على هذه الرسالة غير مستبعد، فقد قدم الهلالي إلى فاس سنة ١١٧١هـ بدعوة من السلطان، ولقيه أبو حفص في هذه الفترة، وأخذ عنه، وكان يعظمه ويعدُّه واحداً من أعلم أهل زمانه؛ ثم إن الهلالي أقعد منه بفن القراءات، وقد ألّف رسالته - فيما يبدو- خلال السنوات العشر الأخيرة من حياته[١]، ولم يؤلف أبو حفص رسالته هذه إلا بعد سنتين من وفاته.

أما أن أبا حفص رجع إلى رسالته «عَرف النَّد» واستفاد منها فهو محتمل، وإن لم يذكر الهلالي، ولا واحداً من معاصريه ممن كان لهم كلام في هذه المسألة، ولكننا حين نقارن بين رسالتيهما نجد بعض أوجه التشابه[٢]، منها:

- قول أبي حفص في مطلع جوابه: «إذ ليس لي بِتعاطيه يدان»، وهو يشبه كلام الهلالي في الصفحات الأولى من رسالته: «ولا لي بالخوض في بحار العلم -وخصوصاً علوم القرآن- يدان»[٣]. وكذلك قول أبي حفص: «لكنْ ليس كُلُّ ما جاز في العربية جاز أن يُقرأ به»، فهو يشبه قول الهلالي: «وذلك لأن القرآن سنة متبعة، ليس كل ما جاز في العربية جائزاً فيه»[٤].

---

(١) فقد ألّفه بعد وفاة شيخه أحمد الحبيب سنة ١١٦٥هـ، فيكون تأليفه قد تم -إذًا على أعلى تقدير ـ بين ١١٦٥هـ و١١٧٥هـ، ينظر كلام محقق «عَرف النَّد»: ٦٤.

(٢) ومما يستأنس به هنا أن ناسخ نسخة الخزانة الملكية كتب في الهامش عند بداية هذه الرسالة: «وهذا التأليف قريب من تأليف الشيخ سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي: النَّد في أحكام المد».

(٣) عَرف النَّد: ١٣٣-١٣٤.

(٤) المصدر نفسه: ١٦٦.

- تواردهما على عدد غير قليل من النقول، كنقل الجعْبري عن مكي وجوابه عن اعتراضه[١]، وتعريف زكريا الأنصاري للمد[٢]، وتعريف ابن الجزري للبتر[٣]، ونقله كلام الداني عنه[٤]، وكلام البيضاوي عن إسقاط الألف في اسم الجلالة[٥]، وكلام النووي في كتابيْه «التبيان» و«الأذكار»[٦]، وتعريف الجعْبري للوقف[٧]، وكلام الجعْبري في مسألة القياس في القراءة[٨]، وتعريف ابن الجزري للوقف والسكت[٩]، والإشارة إلى كلام الزمخشري على قراءة ابن عامر[١٠]؛ ويستبعد أن يتوافقا على هذه النقول على تعدّدها وتنوعها إن لم يكن أبو حفص قد اطلع على رسالة الهلالي.

- توافقهما على تفسير بعض النقول، كتوافقهما على أنّ المراد بالمد في كلام مكي بن أبي طالب هو المد الأصلي -وإن اختلفا في تعليل عبارته- خلافاً للجعْبري[١١].

ولكن أبا حفص عمد إلى صياغة رسالته على نحو مخالف لمنهج الهلالي في رسالته؛ ذلك أنّ أبا حفص استهلّ رسالته بمقدمات ينبني عليها النظر في تيْنِك المسألتين، ثم ختمها بالجواب عن مسألة إسقاط المد

(١) عَرف النَّد: ١٤٢.
(٢) المصدر نفسه: ١٤١.
(٣) المصدر نفسه: ١٤٥.
(٤) المصدر نفسه: ١٤٧.
(٥) المصدر نفسه: ١٤٧-١٤٨.
(٦) المصدر نفسه: ١٥٦.
(٧) المصدر نفسه: ١٦٢.
(٨) المصدر نفسه: ١٦٨-١٦٩.
(٩) المصدر نفسه: ١٦٤-١٦٥.
(١٠) المصدر نفسه: ١٦٧.
(١١) المصدر نفسه: ١٤٢.

الطبيعي، ثم مسألة إجراء الوصل مجرى الوقف.

أما الهلالي فقد دخل إلى صلب الموضوع مباشرة، وصاغ الدليل على رأيه في مسألة حذف المد الطبيعي صياغة منطقية، على الصورة الآتية: إسقاط المد الطبيعي يستلزم إسقاط حروف المد، وإسقاط حروف المد حرام، وما يستلزم الحرام حرام. ثم راح يبيّن كل دعوى من الدعاوى التي أقامه عليها، وبعدما استكمل بيانها، انتقل إلى ذكر ألوانٍ من اللحن التي يقع فيها قرّاء القرآن الكريم، الناشئةِ عن الجهل باللغة العربية، ثم عقد خاتمة في نهاية الرسالة، أفردها للحديث عن حكم إجراء الوصل مجرى الوقف في جميع مواضع الوقف.

ز- القيمة العلمية لهذه الرسالة:

تتجلى القيمة العلمية لهذه الرسالة في عدّة جوانب:

١- منهج المؤلف في هذه الرسالة، حيث عمد إلى تمهيد الأصول في المقدّمة، ثم تفريع الفروع عليها عند الجواب عن المسألتين.

٢- تنوع مصادره وأصالتها ومكانتها العلمية، فقد كان يقتبس من نصوصها التي تناسب السياق ما شاء أن يقتبس، وكأنها منثورة بين يديه نثراً، مما يدل على سعة اطلاعه رحمه الله.

ومن أهم تلك المصادر وأعرقها كتاب «الانتصار لنقل القرآن» لسيف السنَّة الإمام أبي بكر الباقلّاني، الذي اهتبل به، واستكثر من النقل عنه، لما يتضمنه من حجاج قوي، واستدلال علمي متين، لاسيما في المسألتين الأولى والثالثة من المقدمة، وكان يغتنم كل مناسبة ليورد نصاً منه، وكانت هذه النقول طويلة في الغالب، حتى إن بعضها لَيُجاوز صفحة أو أكثر، بل بلغ بعضها صفحتين، وأورد بعضها متواليةً مع أنها تحوم على معنى واحد، وهذا مما لا يحسُن في صنعة التأليف، ولكنه

أراد -لاعتقاده بنفاسة الكتاب وجلالة مؤلفه- أن يتحف قارئ رسالته بهذه النقول، ويشدَّ بها -في الوقت نفسه- أزْرَ ما يقرّره من مسائل وأصول.

٣- تضمنه لنقول نفيسة غير مطبوعة، منها نصوص عديدة من القسم غير المطبوع من كتاب «الانتصار»، الذي كان مفقوداً إلى وقت قريب، إلى أن عثر بعض الباحثين[1] له على نسخة خطيّة تامّة، ولكنه لم ير النور بعد، ومنها نصوص من «حاشية سعد الدين التفتازاني على الكشاف»، و«مختصر ابن عرفة» في الفقه، و«حاشية الكمال بن أبي شريف على جمع الجوامع»، و«تهذيب المنافع» لأبي الحسن بن سليمان، ومنها ما هو منقول من كتاب حقّق ولم ينشر بعد، كنص منقول عن «فتوح الغيب» للطيبي، ونص منقول عن القسم غير المطبوع من «كنز المعاني» للإمام الجعْبري.

٤- توجيهاته لكلام أكابر العلماء المتقدمين، وتعقباته على بعض آرائهم، كتعقبه على ابن الجزري في القياس على ما له أصل مطرد في القراءة، وفي أولوية تواتر الخصوصيات، وتوجيهه لكلام ابن الحاجب في نفي تواتر ما كان من قبيل الأداء، وتعقبه على الشهاب العبّادي في استحالة ضبط الخصوصيات، وتعقبه على ابن عرفة في إقراره لاحتمال ضعيف، وتعقبه على المازَري في سبب الخلاف في صلاة اللحّان.

٥- عنايته ببيان المصطلحات، والإجابة عن الإيرادات والاعتراضات، لاسيما في الجواب عن المسألتين.

---

(١) وهو الدكتور عبد الله بن عبد الغني كحيلان، الأستاذ المساعد بقسم الثقافة الإسلامية، بكلية التربية، بجامعة الملك سعود، بالرياض، وكان قد نال الدكتوراه بدراسة وتحقيق لكتاب: «الانتصار لصحة نقل القرآن»، من أوله إلى نهاية الكلام في المعوذتين، بقسم علوم القرآن في كلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، تحت إشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم سلامة.

٦- ربطه بين مختلِف فنون العلوم، الشرعية واللغوية، العقلية والنقلية، كالقراءات والأصول والفقه والحديث والعربية، وإعماله إياها في الإجابة عن المسألتين التي تدور عليهما الرسالة، وهذا يعكس ما وصفه به مترجموه من مشاركة نادرة[١].

٧- إفادته للقارئ بالإجابة عما يتشوف إلى معرفته، حيث تناول حكم اللحن في قراءة القرآن في الصلاة، وحكم الصلاة وراء من لا يحسن القراءة[٢]، وحكم التجويد في الصلاة وفي خارجها، وهي أسئلة تنقدح في ذهن القارئ، ويتعرض لها عامّة الناس، ويكثر فيها القيل والقال؛ وهذا ما يدل على ارتباط المؤلف بالواقع، واستحضاره للأسئلة والاستفتاءات التي تعرض عليه.

ومما يزيد من محاسن هذه الرسالة كذلك جزالةُ أسلوب مؤلفها ورصانةُ تعابيره.

ح- اختيارات المؤلف في هذه الرسالة:

مما يبيّن بروز الشخصية العلمية للمؤلف، ويُجلّي قيمة رسالته، آراؤه واختياراته العلمية في المسائل المختلف فيها، ومن هذه الاختيارات التي بثها في هذه الرسالة:

- منع اعتماد القياس المبني على أصل مطرد في القراءة، وفاقاً

---

(١) ينظر الفكر السامي: ٢/ ١٢٤.

(٢) ويبدو أنّ هذا الأمر كان مثار نقاش كذلك، ولذلك ألف فيه معاصره الشيخ التاودي بن سودة: «الفجر المنير في الرد على من أبطل صلاةَ الجمّ الغفير»، وهو في المكتبة الوطنية: ١٨٦٥د/١، وينظر الكلام عنه في الحركة الفقهية: ٢/ ١٤٩-١٥٥، وذكر سليمان الحوات في الروضة المقصودة (٢/ ٧٠٠) أنّ له رسالة أخرى بعنوان: «إزالة الأشجان في صلاة اللحّان».

للباقلاني، وخلافاً لما عليه المحقّقون من علماء القراءات.

- ميله -تبعاً للأصوليين- إلى اعتبار التواتر شرطاً في نقل القراءة وقبولها، وعدم ثبوتها بمجرد صحة السند.
- ميله إلى تواتر ما كان من قبيل الأداء في القراءات في الجملة، كأصل المد، دون الخصوصيات، خلافاً لابن الجزري في تواتر الخلاف اللفظي والأدائي معاً.

ومن اختياراته الفقهية:

- تصويبه أن منشأ الخلاف بين فقهاء المذهب في صلاة اللحّان هو الالتفات إلى القصد.
- ميله إلى كراهة تكلف التجويد في الصلاة لمن لم يحصّله من الأئمة، وأن الذي ينبغي له أن يقرأ فيها على سجيته.

ومن اختياراته النحوية:

- تصحيحه لاختيار ابن مالك جوازَ إضافة المصدر إلى فاعله مفصولاً بمفعوله في غير الضرورة نظماً ونثراً.

- تصحيحه أنّ إجراءَ الوصل مُجرى الوقف جائز في النثر، ولا يختص بالضرورة[1].

ومن الجدير بالذكر أنّ المؤلف انتهى إلى منع إجراء الوصل مجرى الوقف في غير المواضع التي نقل فيها، ولكن تلميذه محمد بن عبدالسلام الفاسي انتهى في بحثه في هذه المسألة إلى الجواز، تخريجاً على قول ابن سعدان (ت٢٣١هـ) وابن مجاهد (ت٤٠٨هـ) بجواز السكت في رؤوس

(١) ولأبي حفص الفاسي ملَكة في النحو، وكتابه «بغية الأريب» شاهد صدقٍ على ذلك، لاسيما في مناقشته لبدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧هـ) شارحِ «مغني اللبيب».

الآي للبيان، وذكر أنه راجع شيخيه: أبا حفص، وأبا العباس الهلالي، فوافقاه على ذلك.

قال: «وإذا صح ذلك، فيخرّج فعلهم -يعني قرّاء الحزب الراتب- على شيء من الوجهين المذكورين، اللذَيْن هما إجراء الوصل مجرى الوقف، ونظيرُه الذي هو السكت على رؤوس الآي، وليس في هذا إثبات القراءة بالقياس، حسب ما بيّن ذلك في الكتاب، والمقصود من هذا رفع الحرج عن الأمة بحمل فعلهم على مذهب المجيز... وقد كنت راجعت ساداتِنا الفقهاءَ في ذلك، فراجعتُ شيخنا العلامة، سيدي أبا حفص عمرَ بن عبد الله الفاسي -قدس الله سره- فارتضاه، وراجعت شيخنا العلامة أبا العباس أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي، سقى الله ضريحه شآبيب الغفران، وذلك على سبيل المراجعة فيما كتبه في مقيَّدة له في هذا المعنى ومثله، وأوقفته على نص «النشر» فارتضاه، وقال لي: ما وقفت عليه حين قيدتُ ما قيدت»[(١)].

فلعل أبا حفص رجع عمّا ذكره في هذه الرسالة، اقتناعاً بقوة تخريج محمد بن عبد السلام الفاسي، الذي استدلّ بالنص نفسِه الذي فرّع أبو حفص عليه القولَ بالمنع في آخر رسالته.

ط- النسخ المعتمدة في تحقيق الرسالة:

بعد البحث عن نسخ هذه الرسالة لم أقف إلا على نسختين:

النسخة الأولى: وهي تقع ضمن مجموع بالخزانة الحسنية بالرباط، يحمل رقم ١١٤٢٠، وهو يتضمن مجموعة من رسائل أبي حفص وأجوبته، عنونها جامعها بـ: «إسعاف السائل بجمع الأجوبة والرسائل»،

(١) القول الوجيز: ٧٦-٧٧، وقد ألف هذا الكتاب سنة ١٢٠٧هـ.

مكتوبة بخط مغربي واضح دقيق، مع استعمال اللون الأحمر في بعض المواضع، وبحواشيها عناوين الرسائل والمسائل الموجودة فيه، وهي خلو من المقدّمة، ولم يُذكَر اسم جامعها، وكذلك الناسخ وتاريخ النسخ غير معروفيْن على وجه التحديد، وأحسب أنها نسخت في القرن الثالث عشر الهجري؛ لأن الناسخ كان ينقل أجوبة أبي حفص ورسائله -في الأكثر- من خط المؤلف بواسطة واحدة، ومرة نقل جواباً من خطه مباشرة.

وتبتدئ هذه الرسالة من لوحة: ١٨٧/ب، وتنتهي عند اللوحة: ٢٠٣/أ، وهي معنونة بعنوان: «اقتباس أنوار الهدى فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا». وهي تسير بنظام التعقيبة، وفي هوامش لوحاتها الأولى بعض الفوائد المقتبسة منها كتبها الناسخ باللون الأحمر(١)، وهي تدلّ على أنّ الناسخ من أهل العلم والتيقظ، ويؤكد ذلك أيضاً هوامشه الأخرى في غير هذه الرسالة، حيث يضبط فيها بعض الكلمات، أو يبيّن الغامض منها، ونحو ذلك.

ويبدو أنّ هذه الرسالة منقولة عن نسخة مقابلة، ففي كلمة «معاهد» في مطلع هذه الرسالة يشير الناسخ إلى أنّها في نسخة: «نتائج»، وفي نسخة أخرى: «مناهج»؛ وإن كنت لم أجد لذلك نظيراً في بقية النسخة. وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (م).

ومن الجدير بالذكر أنّ نسختي «إسعاف السائل» الموجودتين في المكتبة الوطنية(٢)، لا تتضمنان هذه الرسالة، زيادة على اختلافهما عن نسخة الملكية في ترتيب المسائل والرسائل الواردة فيها.

النسخة الثانية: وهي تقع في نسخة مخطوطة موجودة بمؤسسة علال

---

(١) مثل: «ما لم يُنقَل ترد القراءة به وإن وافق العربية والرسم».

(٢) الأولى ضمن مجموع برقم ١٩٤د، والثانية ضمن مجموع برقم ٢٤٣٨د.

الفاسي، وتحمل رقم ع ٧٣٨، وتبتدئ من ص١ إلى الصفحة ٣٦، وفي الصفحة الأولى منها مجموعة من الأبيات الشعرية. ومقاسها: ٢١/ ١٦، ومسطرتها: ٢٣، وهي مكتوبة بخط مغربي دون الوسط، والنسخة متآكلة الأطراف، وبها آثار الأرضة، والكتابة منطمسة بسبب الرطوبة في أعلى الصفحات، لاسيما جوانبها.

وبها تشطيب وأخطاء وكلمات ساقطة، استدرك الناسخ بعضها وصححها في الهامش، وهذا يدل على أنها قوبلت بالأصل المنقول عنه، وهي تسير على نظام التعقيبة، وفي بعض صفحاتها عناوين فرعية باللون الأحمر[(١)]؛ وهي تخلو من عنوان الرسالة، وقد عنونها مفهرس خزانة علال الفاسي بـ: «جواب عن مسألتين تتعلقان بالتجويد في القراءة». وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ف).

وبعد المقارنة بين النسختين تبيّن لي أنّ النسخة (م) أجود وأصح، ولذلك اعتمدتها أصلاً في تحقيق هذه الرسالة، وأثبتُّ نصّها في المتن، وأشرت إلى الفروق الموجودة في (ف) في الهامش، إلا إذا كان ما في (ف) أصحّ أو أرجح، فهنا أثبت الراجح في المتن، وأثبت المرجوح في الهامش.

ي- المنهج المتبع في تحقيق هذه الرسالة:

اتبعت في تحقيق هذه الرسالة الخطوات الآتية:

- تقسيم النص إلى فقرات، وكتابته وفق قواعد الإملاء المعاصر.

- وضع علامات الترقيم.

---

(١) مثل: «الوجوه السبعة متواترة»، و«لم يكن الزمخشري من أهل القراءة ولا الأصول»، و«ليس القصد تصحيح الرواية بالعربية بل العكس» في ص ١٣.

- ضبط النص وتصحيحه من خلال مقابلة النسختين الخطيتين.
- إثبات فروق النسختين في الهامش.
- إثبات بعض الزيادات من المصادر التي نقل عنها المؤلف عند الحاجة إليها، مع وضعها بين معقوفيْن.
- الإشارة إلى نهاية كل صفحة من صفحات النسخة الأصل (م).
- إضافة بعض العناوين التوضيحية، ووضعها بين معقوفيْن.
- توثيق الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية، وكتابته في المتن.
- تخريج الأحاديث النبويّة.
- توثيق النقول والأقوال الواردة في النص ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وما لم أقف على مصدره الأصلي وثقته من مصادر أخرى أقدم.
- شرح بعض المصطلحات والألفاظ الغريبة.
- التعريف بالأعلام الواردِ ذكْرُهم في النص، باستثناء مشاهير الصحابة والخلفاء، والأئمة الأربعة، وأصحاب الكتب الستّة، ونحوهم؛ فمن جاء ذكره في كلام المؤلف توسعت في ترجمته، ومن ورد ذكره في نقول المؤلف عن غيره، اقتصرت فيه على اسمه وتاريخ وفاته، وبعض مصادر ترجمته.
- التعليق على بعض المسائل التي تحتاج إلى ذلك.
- وضع الفهارس العلمية لتيسير الاستفادة من هذه الرسالة.

نماذج من المخطوط

الصفحة الأولى من النسخة (م)

منقول عن أهل الأمصار والأعصار نقلا ظاهرا متواترا وخلفا عن سلف وما قيل
أول وهذا آخر ما تيسر إيراده في هذا التنقيح بفضل الله العزيز الحميد ونحن
نتكل على الله في جواب السؤال ونتضرع إلى الله العفو وعفوه الإفضال والله
الحمد على ما منح من التوفيق والتيسير بنعمة التعليق وصلى الله على سيدنا محمد
السراج الأمين والنور والسراج المنير وعلى آله الأكرمين وصحابته
الكرام وسلم تسليما وفرغ من نسخها في النصف الأخير عام سبعة وتسعين
وسابعة والعب م

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

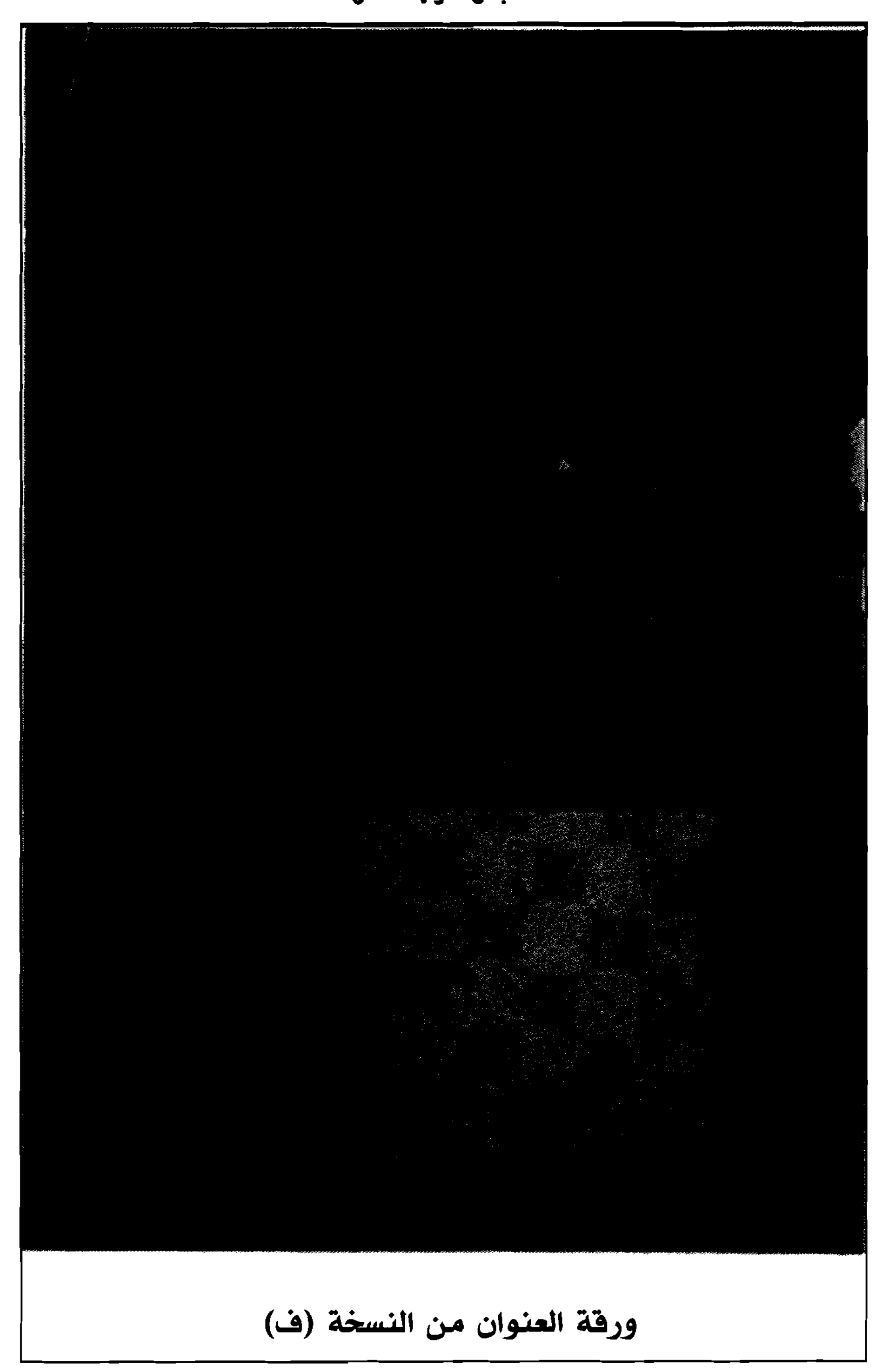
نهاية التنقيح في مسألة تعليق التعليق

والتحقيق في تعليق التعليق

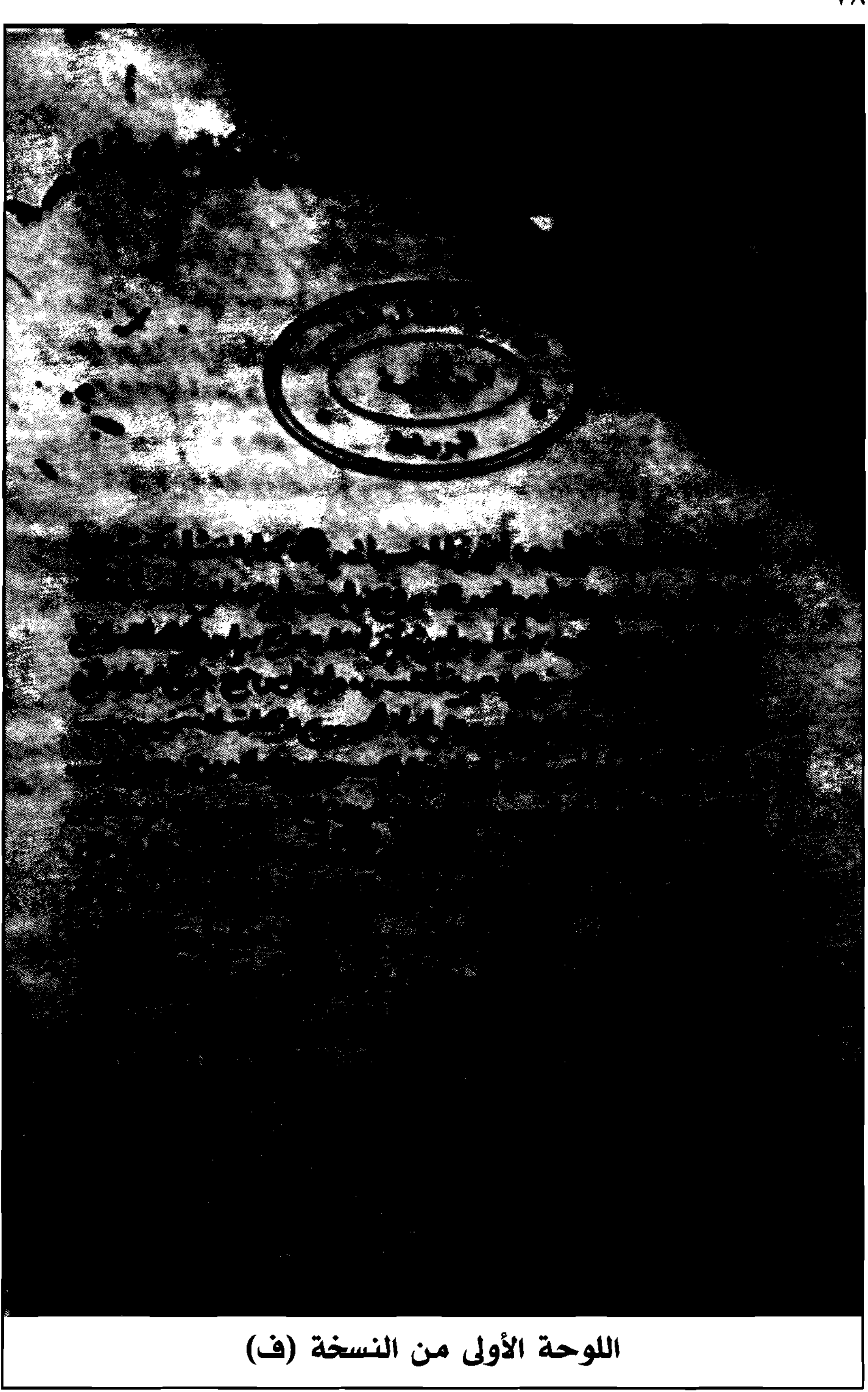
قال الإمام أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي شهاب الدين رحمه الله المسألة الثامنة
والعشرون الثالثة عشر من كتابه المسمى بأنوار البروق في أنواء الفروق ما نصه
في الجواهر إن قال إن كلمت زيدا إن دخلت الدار فهو تعليق التعليق
فإن كلمت زيدا أولا تعلق الطلاق بالدخول لأنه معلق به باعتبار الشرط
الأول وقال الشيخ أبو إسحاق في المهذب هذا يسميه أهل النحو اعتراض
الشرط على الشرط فإن دخلت الدار ثم كلمت زيدا طلقت وإن كلمت زيدا أولا
ثم دخلت الدار لم تطلق لأنه جعل دخول الدار شرطا في كلام زيد فوجب
تقديمه في الكلام ومثاله قال إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فأنت
كذا لم تطلق حتى يوجد السؤال ثم الوعد ثم العطاء لأنه شرط في
العطية الوعد وشرط في الوعد السؤال وكأنه قال إن سألتني فوعدتك
فأعطيتك فأنت كذا لو ورد فعند الشيخ أبي حامد الإسفراييني عن قوله عكسا
خلافا لما ذكر الإمام أبي المعالي في هذه المسألة في النهاية واختار رحمهما
وأن التعليق مع عدم الواو يكون كالعطف بالواو وفي ظاهر مذهب الشافعي
أن الشرط إن وقعت كيف ما وقعت بعد الأول لم تطلق وإن عكسه التقدم والتأخر

والمتأخر

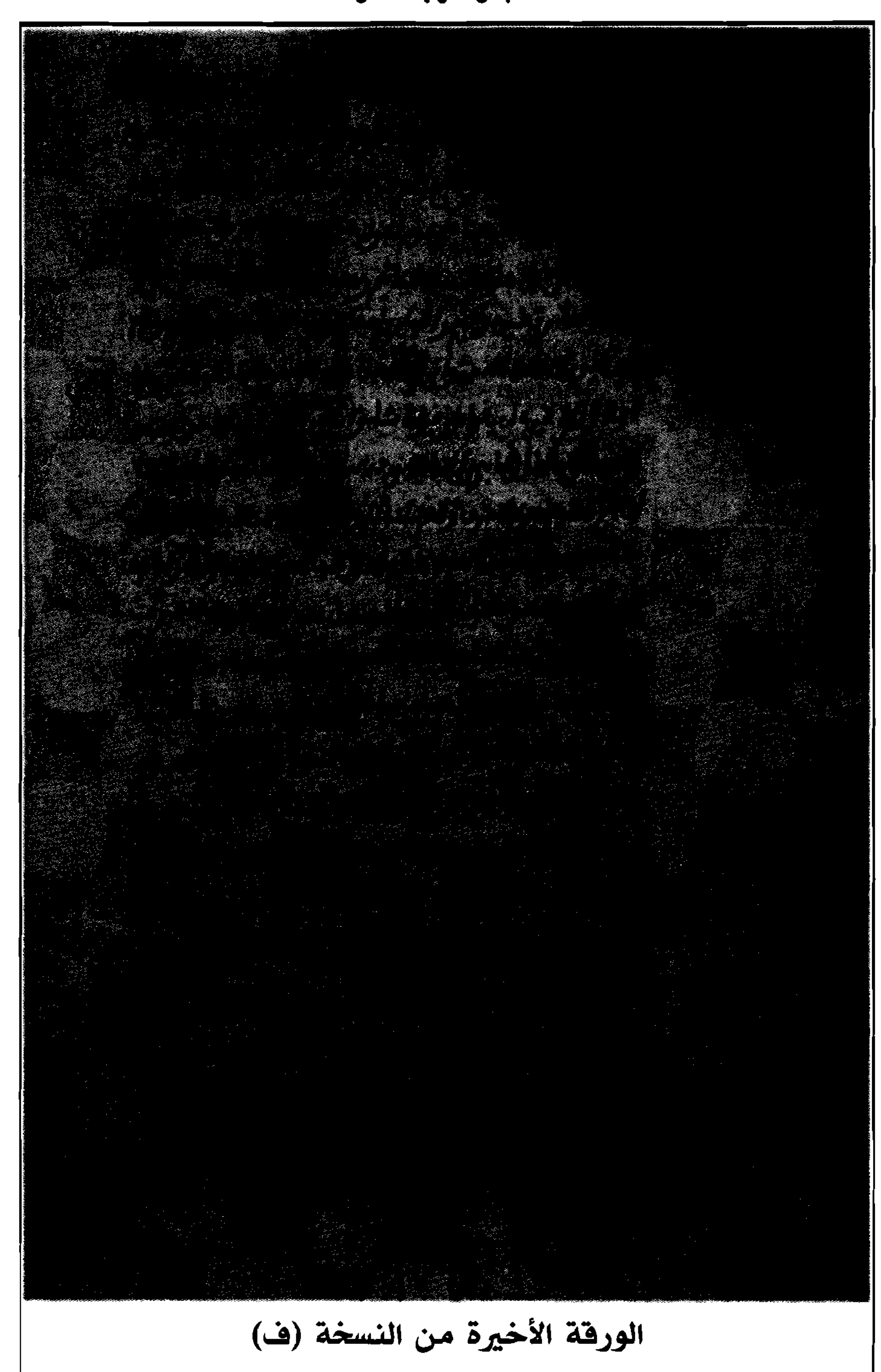
الصفحة الأخيرة من النسخة (م)



ورقة العنوان من النسخة (ف)



اللوحة الأولى من النسخة (ف)



الورقة الأخيرة من النسخة (ف)





اقتباس أنوار الهدى فيما يتعلق ببعض وجوه الأدا

للإمام العلامة

الشيخ أبي حفص عمر بن عبد الله الفاسي

المتوفى سنة ١١٨٨ هـ

تحقيق

رشيد الحمداوي

تقديم

أحمد عبادي

الأمين العام

تصدير

عبد الرحيم نبوسي

رئيس المركز

[خطبة الرسالة]

الحمد لله الذي نزّل أحسنَ الحديث كتاباً متشابهاً مثاني، وقيّض لدراسته في القديم والحديث من قضى له بتيسير حِرْز الأماني[١]، ناهيكَ بعصابةٍ جعلهم الله[٢] من المصطَفَيْن الأخيار، وأورثهم كنزَ المعارف والأسرار؛ والصلاةُ والسلام على سيدنا محمد، أفصح من نبَع في دَوْحة اللسَن، وأفضلِ من جمع بين الخُلُق الحسَن، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين، وصحابته المُنتخَبين.

وبعد، فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى: عمرُ بن عبد الله بنِ عمرَ ابنِ يوسفَ الفاسي، كان الله له وليّاً، وبه حفيّاً:

رفع إليّ بعض الإخوان سؤالاً عن مسألتين:

إحداهما: إسقاطُ المدّ الطبيعي، ما حكمه؟

الثانية: مسألة إجراء الوصل مُجرى الوقف في غير المواضع التي نُقِل فيها، ما حكم ما يفعله الناس من ذلك؟

ولولا كرامةُ السائل عليّ، ومكانتُه لديّ، ما اقتحمتُ سلوكَ هذه الطرائق، ولا تكلّفتُ الولوجَ في هذه المضايق، ولا أمليتُ في الجواب حرفاً، ولا أجريتُ في ميدانه طِرْفاً[٣]، علماً مني بقصور باعي، وإمحال

---

(١) في (ف): «بتيسير الأماني».

(٢) «الله» زيادة من (ف).

(٣) الطِّرف: الكريم العتيق من الخيل، وقيل: هو الطويل القوائم والعنق المطرف الأذنين، اللسان: ٩/ ٢١٣.

رِباعي، ونُبوٍّ فكري عن معاهد[1] التحصيل، وخلوٍّ ذهني عن ذخائر التفريع والتأصيل، وأن أوَّل ما يرجع إليه في الجواب علمُ القراءة، وأنا ممن لا يستطيع ارتقاءَه؛ إذ ليس لي بِتعاطيه يدان، ولا في مُتعاطيه أخْدان.

وقد استعْفيت السائلَ فلم يُعفِني، واشتكيت إليه فلم يُشْكِني، لشدة حرصه على اقتناص العلوم، وفَرْط وُلوعه باقتباس أنوار الفُهوم، فرأيت أنْ لا بد من إسعافه (١٨٧/ب)، ولا سبيل إلى خلافه، فقلت مستعيناً بالله ومعتضداً بحوله، ومعتمداً على فضله العظيم ومعتصماً بحبله:

(١) في هامش (م): خ «نتائج» خ «مناهج».

مقدّمة

تشتمل على مسائل تَمس الحاجة إليها، وتقع الإحالة في الجواب عليها

المسألة الأولى

اعلم أنّ القراءة سنّة متبعة، لا مجال للرأي فيها والاجتهاد، يقول بهذا من يعتبر التواترَ في القراءة الصحيحة ومن لم يعتبرْه، بل اعتبر صحةَ الإسناد فقط، فالصحابة رضوان الله عليهم أخذوا القراءة عن النبي ﷺ مُشافَهةً كما أُنزِل، والتابعون -رضي الله عنهم- أخذوا عن الصحابة ما أخذه الصحابة عن[1] النبي ﷺ، وجرَوْا في ذلك على سَنَنهم، واقتفوا في الحفظ والضبط والتحري أثرَهم[2].

ثم أخذ عن التابعين خلقٌ انتصبوا لإقراء الناس، ورووا القراءة عن التابعين كما رواها التابعون عن الصحابة، وصاروا أئمة في الإقراء، فيجب على الناس اتّباعُهم فيما تواتر عنهم من القراءة، وتحرم مخالفتُهم وإحداثُ قراءة يقرؤها المرء برأيه على خلاف المأثور عنهم؛ هذا ما صرّح به السلف والمحققون من أئمة الخلف من الأصوليين والفقهاء

(١) في (م): «على».
(٢) في (ف): «آثرهم».

والقرّاء وغيرهم؛ قال القاضي سيفُ السنّة أبو بكر الباقلّانيّ[١] -رحمه الله- في كتابه «الانتصار» ما نصّه:

«وأنه لا مجال ولا مساغ[٢] لإعمال الرأي والقياس في إثبات قرآنٍ أو قراءةٍ أو[٣] حرفٍ يقرأ القرآن عليه، وأن ذلك أجمعَ[٤] سنةٌ[٥] مُتَّبعة، وروايةٌ مأثورة، وأن هذا هو باب إثبات القرآن والقراءة[٦]، وطريقُه الذي لا مصرفَ عنه، ولا معْدِل عنه[٧]، وأنّ من أعمل الرأي في ذلك فقد ضلّ، وأخطأ الحقَّ وتنكّبه...»[٨]، إلى أن قال: «وأنه لا يجوز لأحدٍ أن يقرأ القرآن بخلاف جميع الأحرف والوجوه التي أُنزل عليها، وإن كان ما قرأه لغةً للعرب أو لبعضِها»[٩].

قال: «وقال قوم من المتكلمين: إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات القرآن وأوجهٍ وأحرفٍ إذا كانت تلك الأوجهُ صواباً في

(١) محمَّد بن الطيب، أبو بكر الباقلاني: من أكبر المتكلمين على طريقة الأشعري، وكان إمام وقته، حتى قيل: إنه مجدّد المئة الرابعة، واشتهر برده على المعتزلة والملاحدة، له تصانيف كثيرة، منها: إعجاز القرآن، والانتصار لنقل القرآن، والتقريب والإرشاد، وغيرها (ت٤٠٣هـ). ينظر تاريخ بغداد: ٥/ ٣٧٩-٣٨٢، ووفيات الأعيان: ٤/ ٢٦٩-٢٧٠، وسير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٩٠-١٩٣.

(٢) «ولا مساغ» ساقطة من «الانتصار» المطبوع، وهي ثابتة في مخطوطة «الانتصار» بالخزانة الحسنية: ص ٥.

(٣) في الانتصار: «و».

(٤) في الانتصار المطبوع: «الجمع»، وهو تحريف.

(٥) «سنة» ساقط من (م).

(٦) في الانتصار: «القراءات».

(٧) «عنه» ساقطة من «الانتصار» المطبوع، وثابتة في المخطوط.

(٨) الانتصار: ١/ ٦٥.

(٩) المصدر نفسه: ١/ ٦٦.

العربية[١]، ومما يسوغ التكلم بها، ولم تقم حجةٌ بأنّ النبي ﷺ قرأ تلك المواضع، بخلاف موجَب رأي[٢] القائسين، واجتهاد المجتهدين!! وأبى ذلك أهلُ الحق وأنكروه، وخطّأوا من قال بذلك وصار إليه، واحتجوا (١٨٨/أ) على ذلك[٣] بما سنوضحه[٤] إن شاء الله»[٥]. هـ.

وقال في موضع آخر ما نصّه: «وقد عُلِم بالأخبار المتواترة والمتظاهرة أنه قد كان من الصحابة خلقٌ كثير، منتصبون لقراءة القرآن وإقراء الناس ورواية قراءتهم عن الرسول عليه السلام، وأنهم هم الذين أخذ عنهم التابعون، منهم عثمان بن عفان، وعليّ بن أبي طالب، وأُبيّ ابن كعب، وعبد الله بن مَسْعُود، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبو موسى الأشعري، وأبو هريرة، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن السائب[٦]، وعبد الله بن عمرو بن العاصي؛ وأكثر هؤلاء قد قرأوا [القرآن][٧] على رسول الله عليه السلام، وأخذوا القراءة عنه، وأسندوها إليه، كعليٍّ، وأبي موسى، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وابن الزبير، ومن جرى مجراهم.

ومنهم من عرف قراءة الرسول عليه السلام بالاستفاضة عنه وتواتُر الخبر بها؛ ولم يُحفَظ عن[٨] أحد منهم[٩] أنه قرأ آيةَ كذا بالرأي وغالب

(١) في الانتصار: «في اللغة العربية».
(٢) في (ف): «رأي موجب».
(٣) في الانتصار: «على فساده».
(٤) في الانتصار هنا زيادة: «فيما بعد». (٥) الانتصار: ١/ ٦٩.
(٦) عبد الله بن السائب بن أبي السائب، القرشي المخزومي، قارئ أهل مكة، توفي في إمارة عبد الله بن الزبير. ينظر أسد الغابة: ٣/ ٢٥٧ رقم ٢٩٥٣، وغاية النهاية: ١/ ٣٧٦-٣٧٧ رقم ١٧٧٥، والإصابة: ٤/ ١٠٢-١٠٣ رقم ٤٧٠١.
(٧) زيادة من «الانتصار».
(٨) في (م): «على». (٩) في (م): «منه».

الظن، وأنه ناظَر في ذلك فلاناً، واجتمعا للنظر في الدليل المؤدي إلى القراءة بكذا، واعتبار طريق القياس والاجتهاد، ولم يجُز مع ذلك أن يكون قومٌ أو واحدٌ يُحدِث قراءة بالرأي وغالب الظن، ويعدل عن السنّة والرواية، فلا يحفظ ذلك عنه، ولا يظهر عنه، ولا يناظر عليه، ولا يكون في ذلك شيعةٌ متبِعون، أو أضدادٌ منافرون؛ وقد عُلِم بموضوع العادة أنّ مثل هذا يجب ظهورُه واشتهارُه، وتوفّرُ الدواعي على نقله وحفظه، فإذا لم يوجد، ولم يكن للخبر عنه أثر، عُلِم أنه لا أصل له، وأنه لم يكن قطّ.

ثم إنه أخذ القراءةَ عن هذا السلف الصالح خلَفٌ عدولٌ أبرار، أهلُ طهارة ودين وأمانةٍ ونزاهة من التابعين لهم بإحسان، فجروْا في ذلك على سَنَنِهم، واقتفوا أثرهم، ورووا قراءتهم عنهم[١]، وتحروْا كتحريهم، ولم يحفظ على أحد منهم القراءةُ بالرأي وغالب الظن» .

قال: «فمِمّن أخذ عن السلف من التابعين عروةُ بن الزبير[٢]، وسالم ابن عبد الله[٣]، وسليمانُ[٤] وعطاءُ[٥] ابنا يسار، وسعيدُ بن المسيّب[٦]،

(١) في (م): «عنه».

(٢) عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، (ت٩٤هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٢/ ٣٥٥-٣٥٨، وسير أعلام النبلاء: ٤/ ٤٢١-٤٣٧.

(٣) سالم بن عبد الله بن عمر العدوي، (ت١٠٦هـ)، ينظر وفيات الأعيان: ٢/ ٣٤٩-٣٥٠، وسير أعلام النبلاء: ٤/ ٤٥٧-٤٦٧.

(٤) سليمان بن يسار الهلالي المدني، (ت١٠٧هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٢/ ٣٩٩، وسير أعلام النبلاء: ٤/ ٤٤٤-٤٤٨، وغاية النهاية: ١/ ٢٨٨ رقم ١٣٩٦.

(٥) عطاء بن يسار المدني، (ت١٠٣هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٤/ ٤٤٨-٤٤٩، وغاية النهاية: ١/ ٥٥ ٤ رقم ٢١٢٢.

(٦) سعيد بن المسيب القرشي المخزومي، (ت٩٤هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٢/ ٣٧٥-٣٧٨، وسير أعلام النبلاء: ٤/ ٢١٧-٢٤٥.

وزيدُ بن أسْلم[١]، وعطاءُ بن أبي ربَاح[٢]، وعِكْرَمة[٣]، ومجاهد[٤]، وقتادة[٥]، وابنُ أبي مُلَيْكة[٦]، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي[٧]، وأبو رجاء العُطارِدي[٨]، وأبو الأسود الدُّؤَلي[٩]، وأبو العالية[١٠]، والحسن[١١]، ومحمدُ بن سيرين[١٢]، وغيرُ هؤلاء من الأئمة التابعين، يكثر تتبع

(١) «وزيد بن أسلم» ساقط من (م). وهو زيد بن أسلم العدَوي (ت١٣٦هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٥/ ٣١٦-٣١٧، وغاية النهاية: ١/ ٢٦٩ رقم ١٣٠٤.

(٢) عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم، (ت١١٤هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٣/ ٢٦١-٢٦٣، وسير أعلام النبلاء: ٥/ ٧٨-٨٨.

(٣) عكرمة بن عبد الله، القرشي مولاهم، المدني، البربري الأصل، (ت١٠٦هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٣/ ٢٦٥-٢٦٦، وسير أعلام النبلاء: ٥/ ١٢-٣٦.

(٤) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، (ت١٠٣هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٤/ ٤٤٩-٤٥٧، وغاية النهاية: ٢/ ٤٠ رقم ٢٦٥٩.

(٥) قتادة بن دِعامة، أبو الخطاب السَّدُوسي البصري، (ت١١٧هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٥/ ٢٦٩-٢٨٣، وغاية النهاية: ٢/ ٢٤ رقم ٢٦١١.

(٦) عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، القرشي التيمي، (ت١١٧هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٥/ ٨٨-٨٩، وغاية النهاية: ١/ ٣٨٥ رقم ١٨٠٦.

(٧) عبد الله بن حبيب، أبو عبد الرحمن السلمي، مقرئ الكوفة، (ت٩٤هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٤/ ٢٦٧-٢٧٢، وغاية النهاية: ١/ ٣٧٠-٣٧١.

(٨) عمران بن تيم ـ ويقال: ابن ملحان ـ العطاردي التميمي البصري، (ت١٠٥هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٤/ ٢٥٣-٢٥٧، وغاية النهاية: ١/ ٥٣٣ رقم ٢٤٦٩.

(٩) ظالم بن عمرو الدؤلي، ويقال: الديلي، قاضي البصرة، (ت٦٩هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٢/ ٥٣٥-٥٣٩، وسير أعلام النبلاء: ٤/ ٨١-٨٦.

(١٠) رُفَيْع بن مهران، أبو العالية الرياحي البصري، (ت٩٣هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٤/ ٢٠٧-٢١٣، وغاية النهاية: ١/ ٢٥٩ رقم ١٢٧٢.

(١١) الحسن بن أبي الحسن، أبو سعيد البصري، (ت١١٠هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٢/ ٦٩-٧٣، وسير أعلام النبلاء: ٤/ ٥٦٣-٥٨٨.

(١٢) محمَّد بن سيرين، أبو بكر البصري، الأنصاري مولاهم، (ت١١٠هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٤/ ١٨١-١٨٣، وسير أعلام النبلاء: ٤/ ٦٠٦-٦٢٢.

ذكرهم، وكلٌّ هؤلاء كان يُسنِد قراءته إلى الصحابة ويرويها عنهم، ولا يحفظ عنهم[١] عن أحد منهم (١٨٨/ب) أنه قال في القرآن برأيه، وأثبت قراءةً بغالب ظنه وتوهّمه.

ثم أخذ عن هؤلاء خلق كثير، صاروا أئمةً في إقراء القرآن، وانتصبوا لإقراء الناس، ورووا القراءة عن التابعين كما رواها التابعون عن الصحابة، فمنهم: نافع[٢]، وحُمَيْد[٣]، وابنُ مُحَيْصِن[٤]، وعاصم[٥]، وابن كثير[٦]، وإسماعيلُ بن أبي خالد[٧]، وعطاءُ بن السائب[٨]، وابنُ أبي ليلى[٩]، وأبو عمرو بن العلاء[١٠]، وعبدُ الله

(١) في (ف) في موضع: «عنهم» بياض.
(٢) نافع بن عبد الرحن بن أبي نعيم، أبو رويم الليثي مولاهم، المدني، (ت١٦٩هـ). ينظر معرفة القرّاء الكبار: ١/٢٩٧، وغاية النهاية: ٢/ ٢٨٨-٢٩١ رقم ٣٧١٨.
(٣) حُمَيد بن قيس الأعرج، أبو صفوان المكي، (ت١٣٠هـ). ينظر معرفة القرّاء: ١/ ٩٧-٩٨، وغاية النهاية: ١/ ٢٣٩ رقم ١٢٠٠.
(٤) محمَّد بن عبد الرحمن ابن محيصن السهمي المكي، (ت١٢٣هـ). ينظر معرفة القراء: ١/ ٩٨-٩٩، وغاية النهاية: ٢/ ١٤٨ رقم ٣١١٨.
(٥) عاصم بن أبي النَّجود، أبو بكر الأسدي مولاهم، الكوفي، (ت١٢٧هـ). ينظر معرفة القرّاء: ١/ ٨٨-٩٤، وغاية النهاية: ١/ ٣١٥-٣١٧ رقم ١٤٩٦.
(٦) عبد الله بن كثير الداري، أبو معبد المكي، (ت١٢٠هـ). ينظر معرفة القرّاء: ١/ ٨٦-٨٨، وغاية النهاية: ١/ ٣٩٦-٣٩٧ رقم ١٨٥٢.
(٧) أبو عبد الله البجَلي، الأحمسي مولاهم، (ت١٤٦هـ)، ينظر معرفة القرّاء: ١/ ٥٥، وسير أعلام النبلاء: ٦/ ١٧٦-١٧٨، وتهذيب التهذيب: ١/ ٢٥٤-٢٥٥ رقم ٥٤٣.
(٨) عطاء بن السائب، أبو زيد الثقفي الكوفي، (ت١٣٦هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٦/ ١١٠-١١٤، وغاية النهاية: ١/ ٤٥٥ رقم ٢١٢١.
(٩) عبد الرحمن بن أبي ليلى، أبو عيسى الأنصاري الكوفي، (ت٨٣هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٤/ ٢٦٢-٢٦٧، وغاية النهاية: ١/ ٣٤٠ رقم ١٦٠٢.
(١٠) زبان بن العلاء بن عمار، أبو عمرو البصري المازني التميمي، (ت١٥٤هـ). ينظر معرفة القرّاء: ١/ ١٠٠-١٠٥، وغاية النهاية: ١/ ٢٦٢-٢٦٥ رقم ١٢٨٣.

ابن عامر[١]، وعيسى بن عمر الثقفي[٢]؛ فأقرؤوا الناسَ، واشتهرت الرواية عنهم، وعُلِم من حالهم رَفْعُ قراءتهم إلى الصحابة، وظهر ذلك من أمرهم، إلا في كلمة أو حرف أو شيء من ذلك الإعراب، قال فيه بعضهم بما هو أولى وأشبه عنده وأليقُ بموضوع اللغة، فيظهر ذلك من أمره، ولا يخفى على الناس، ويفخم الأمر فيه، وينسب فاعله إلى مخالفة السنّة في القرآن، والعدولِ عن الرواية، ويصير ذلك ذريعةً[٣] إلى تنقّصه والقدح فيه، والرغبةِ عن قراءته تلك عند الدهماء والسواد الأعظم».

قال: «فحرامٌ عندنا أن يقرأ قارئٌ[٤] برأيٍ يؤدّيه إلى خلاف المنصوص والأمرِ المأثور المشهور الذي هو طريقُ القراءة وسنّتُها، وبابُها الذي لا معدلَ عنه ولا مصرف، وهذا عندنا هو الذي جزم على جميع القرّاء الذين انفردوا بقياس لهم في حروف يسيرة ووجوهٍ استصوبوها، نُسِبت إليهم، وعلقت عليهم؛ لأن الآثار والسير مروية في قراءة تلك الحروف -وإن قلّت- لا محالة، ولو جوزنا أن يكون هاهُنا أحرفٌ يسيرة لم تُحفظ عن النبي عليه السلام، ولم يُعلم من جهته الوجهُ الذي يجب أن يقرأ، لجوّزنا ذلك في أضعاف قدْرِ ما يدّعي هذا، ولجوّزنا ذلك في سورةٍ بطُولها، وفي كلمات كثيرة، وإننا لا ندري أهي كانت هذه الكلمات، أو كلمات أخر هي بمعناها وقريبٌ منها، وهذا يعود بالشك في جميع القرآن، وجميعِ الوجوه والقراءات».

قال: «فثبت بهذه الجملة أن الرأيَ وغالبَ الظن لا مساغ له ولا

---

(١) عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الشامي، (ت١١٨هـ). ينظر معرفة القرّاء: ١/ ٨٢-٨٦، وغاية النهاية: ١/ ٣٨٠-٣٨١ رقم ١٧٩٠.

(٢) عيسى بن عمر، أبو عمر الثقفي البصري، من أئمة اللغة، (ت١٤٩هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٣/ ٤٨٦-٤٨٨، وغاية النهاية: ١/ ٥٤٠-٥٤١ رقم ٢٥٩٤.

(٣) «ذريعة» ساقط من (ف).

(٤) في (ف) هنا زيادة: «عندنا فيها»، وفوقها علامة تشير إلى أنها خطأ من الناسخ.

مجالَ في وضع قراءة واختيار حرف، وأنّ سبيل ذلك الاقتفاءُ والاتباع فقط»[١]. هـ

وقال في موضع آخر: «وربما[٢] تخرّص الجاهل الضعيف من المنتسبين إلى علم القرآن وقراءته، والنظر في الشرع وأحكامه، بأن اختلاف القرّاء وأهل الأمصار في هذه القراءات، إنما صار إليهم من جهة الاجتهاد والاعتبار والقياس، وإعمال النظر في حمل الكلمة على ما هو أشبه وأليقُ بالقصة (١٨٩/أ) ومضمّن الكلام، وأن حالهم في ذلك حالُ الفقهاء فيما صاروا إليه من الخلاف في مسائل الفروع، والقولِ في ذلك بما هو أولى وأشبه، وهذا القول باطل، مرغوبٌ عنه عندنا، لا يُعرَف قائله والمتبتِّل[٣] لنصرته، ولا لهم جماعةٌ يحكى قولها، ولا مصنّفٌ[٤] يُرجَع إليه».

قال: «والأمر يجب أن يكون في هذا أضيقَ من القول[٥] في مسائل الاجتهاد[٦]؛ لأن هذه الحوادث والنوازل التي يسوغ للحاكم والعلماء القولُ فيها بالرأي وما هو أولى، لا نصَّ من الرسول فيها يجب طلبُه، ولا قولَ يلزم اتباعُه، ولو كان منه ذلك وكان لمعرفته سبيلٌ لحرِّم القول فيها بالاجتهاد، وليست هذه سبيل هذه القراءات؛ لأنها كلها منصوصٌ عليها، ومحفوظة من الرسول عليه السلام، منقولةٌ عنه ومشهورةٌ من دينه»[٧]. هـ

(١) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار».
(٢) في (ف): «ربما».
(٣) في (م): «المبتل»، وفي نُكَت الانتصار: «المنتصب».
(٤) في نكت الانتصار: «منصف».
(٥) في هامش (ف): «القول في».
(٦) في (ف): «مسائل العلم الاجتهاد».
(٧) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار»، ولكن ينظر نُكت الانتصار للصيرفي: ١٤٥.

وقال أيضاً: «ومما يدلّ على صحة ما قلناه، وأن جميع القرّاء المشهورين إنما صاروا فيما اختاروه وقرأوا وأقرأوا به إلى السنّة والرواية، أنّ ذلك ظاهرٌ منقولٌ عن السلف والخلف من أئمة القرّاء، لا يتناكرونه[١]، ولا يعرفون غيره، بل يتوقّوْن[٢] ويتجنبون القراءة بما لم يُسمَع..»؛ إلى أن قال: «وكل هذا ظاهر مرويٌّ عن جميعهم، فروى ابن أبي الزِّناد عن أبيه، عن خارجةَ بن زيد بن ثابت، عن أبيه قال: قال زيد بن ثابت: «القراءة سنّة». وروى الزُّهْري عن محمَّد بن المُنكدِر[٣] قال: «القراءة يأخذها الآخِر عن الأوّل»[٤].

قال[٥]: «وروى أحمد بن موسى[٦] عن أبي عمرو ابن العلاء قال: سمعته يقول: «ما قرأت حرفاً من القرآن إلا بسماع واجتماع من الفقهاء، وما قلت فيه برأيي إلا حرفاً واحداً، فوجدت الناس قد سبقوني إليه: ﴿وأُمْلِيَ لَهُمْ﴾[٧] (محمَّد: ٢٥)».

---

(١) في (م): «يتناكروه».

(٢) في (م): «يتقون».

(٣) محمد بن المنكدر بن عبد الله القرشي التميمي، (ت١٣٠هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٥/ ٣٥٣-٣٦١، وتهذيب التهذيب: ٩/ ٤١٧-٤١٨.

(٤) رواه ابن مجاهد بسنده في كتاب «السبعة»: ٥٠، بلفظ: «القراءة سنّة يأخذها...»، وبيّن أنّ ذكر الزهري في الإسناد غلط، وإنما رواه شعيب بن أبي حمزة عن ابن المنكدر.

(٥) قال: زيادة من (ف).

(٦) أحمد بن موسى بن أبي مريم اللؤلؤي الخزاعي البصري: مقرئ، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وعاصم، وعيسى بن عمر الثقفي، وإسماعيل القسط. ينظر غاية النهاية: ١/ ١٣٠ رقم ٦٦٦.

(٧) بضم الهمزة وكسر اللام وفتح الياء، بصغية المبني للمجهول.

وروى الأصمعي قال: سمعت أبا عمرو بنَ العلاء يقول: «لولا أنّه[١] ليس لي أن أقرأ[٢] إلا بما قُرِئ به لقرأت حرفَ كذا وكذا وحرفَ كذا وكذا»[٣]. هـ

وقال أيضاً: «المرويّ والمحفوظُ عن أئمة الفقهاء وأصحاب الحديث وعلماء السنّة القولُ بأنّ القراءة سنّة متبعة، وشريعةٌ مبيّنة[٤] موقف عليها، لا مجال للرأي والاجتهاد، وقد روينا عنهم -من قبل هذا- ما يدلّ على صحّة ما قلناه، وتبَرِّيَ جميع أهل الحديث وأئمة الفقهاء ممن يرى إثبات قرآن أو قراءة بالرأي والاجتهاد، وتبديعَه وذمّه، وتسميتَه[٥] بقبيح الأسماء، والدعاءَ إلى مفارقته والتنفير عنه؛ هذا هو المعروف المشهور عن أئمة الحديث وأصحاب الفقهِ (١٨٩/ ب) والسُّننِ ومن يجوز ويصلح أخذ الدين عنه، ولعل أكثر[٦] من يرى هذا المذهب السيئَ والقولَ المردودَ الذي ذكرناه قومٌ من المعتزلة والخوارج، وأمثالهم من أهل الأهواء والبدع»[٧]. انتهى المراد منه ببعض اختصارٍ لا يخلّ، وقد أطال -رضي الله عنه- في تقرير هذا المطلب بما يعسر جلبه، وفيما نقلناه منه كفاية.

---

(١) في (ف): «أني»، والصواب ما في (م) كما يدلّ عليه ما في صفحة لاحقة، وكما في «السبعة» لابن مجاهد: ٤٨.

(٢) في (ف): «أن لا أقرأ»، وعلى «لا» علامة تشطيب، والصواب إسقاطها، كما في المصدر السابق: ٤٨.

(٣) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار»، وينظر نكت الانتصار: ٤١٥-٤١٦، والآثار رواها كذلك الداني بأسانيده في جامع البيان: ١/ ١٢٦ و ١٢٨.

(٤) في (ف): «مبنية».

(٥) في (ف): «وتشميته».

(٦) «أكثر» ساقط من (ف).

(٧) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار».

ولما نقل الشيخ ابن الجزري[١] كلامَ أبي محمَّد مكيٍّ[٢] في تقسيم المرويّ من القرآن إلى ثلاثة أقسام، قال ما نصّه: «وبقي قسم مردود أيضاً، وهو ما وافق العربية والرسمَ ولم يُنقل البتة، فهذا ردُّه أحقّ، ومنعه أشدّ، ومرتكِبه مرتكبٌ لعظيم من الكبائر، وقد ذُكِر جوازُ ذلك عن أبي بكر محمَّد بن الحسن ابن مِقْسَم البغدادي[٣] المقرئ النحويّ، وكان بعد الثلاثمئة.

قال الإمام أبو طاهر ابنُ أبي هاشم[٤] في كتابه «البيان»: «وقد نبغ نابغٌ

---

(١) محمد بن محمد بن محمد، شمس الدين العمري، الشهير بابن الجزري: شيخ الإقراء في زمانه. نشأ في دمشق، ورحل إلى مصر مرارًا، ثم ولي قضاء شيراز، ومات فيها سنة ٨٣٣هـ. من كتبه: النشر في القراءات العشر، والتمهيد في علم التجويد، ومنجد المقرئين، وطيبة النشر في القراءات العشر.
ينظر غاية النهاية: ٢/ ٢١٧ـ٢٢٠ رقم ٣٤٣٣، والضوء اللامع: ٩/ ٢٥٥-٢٦٠، والأنس الجليل: ٢/ ٤٥٤.

(٢) مكيّ بن أبي طالب، أبو محمَّد القيسي، علامة مقرئ، متبحر في علوم القرآن والعربية، من أهل القيروان، رحل إلى المشرق، ثم عاد إلى بلده فدرّس بها، ثم سكن قرطبة وأقرأ بها إلى وفاته. له تآليف كثيرة، منها: «الهداية إلى بلوغ النهاية» في التفسير، والكشف عن وجوه القراءات وعللها، والإبانة عن معاني القراءات، وغيرها. (ت٤٣٧هـ).
ينظر الصلة لابن بشكوال: ٢/ ٥٩٧، ووفيات الأعيان ٥/ ٢٧٤-٢٧٧، وسير أعلام النبلاء: ١٧/ ٥٩١-٥٩٣، وغاية النهاية: ٢/ ٢٧٠-٢٧١ رقم ٣٦٤٥.

(٣) توفي سنة ٣٥٤هـ. تنظر ترجمته في معرفة القرّاء: ١/ ٣٠٦-٣٠٩، وغاية النهاية: ٢/ ١١٠-١١١ رقم ٢٩٤٥.

(٤) وفي غاية النهاية: «أبو طاهر بن عمر»، وهو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أبو طاهر البغدادي، أحد أعلم الناس بحروف القرآن ووجوه القراءات، له في ذلك تصانيف، منها كتاب «البيان والفصل»، (ت٣٤٩هـ).
ينظر «تاريخ بغداد»: ١١/ ٧، وغاية النهاية: ١/ ٤٢٣-٤٢٥ رقم ١٩٨٣، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٢١ رقم ١٥٩٤.

في عصرنا، فزعم أنّ كل ما[١] صحّ عنده وجهٌ في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحفَ، فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بدعةً ضلّ بها عن قصْدِ السبيل. قال[٢]: وقد عُقِد له بسبب ذلك مجلسٌ ببغذاذ[٣]، حضره الفقهاء والقراء، وأجمعوا على منعه، وأوقِف للضرب، فتاب ورجع، وكتب عليه بذلك مُحضَر، كما ذكره الحافظُ أبو بكر الخطيبُ[٤] في «تاريخ بغذاذ»، وأشرنا إليه في «الطبقات»[٥].

ومِن ثَمّ امتنعت القراءةُ بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصلٌ في القراءة يُرجَع إليه، ولا ركنٌ وثيقٌ في الأداء يُعتمَد عليه، لما روينا عن عمر ابن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وغيرِهما من الصحابة، وعن ابن المُنكدِر وعروةَ بن الزبير وعمرَ بنِ عبد العزيز وعامرِ الشعْبي[٦] من التابعين أنهم قالوا: «القراءة سنّة يأخذها الآخِر عن الأوّل، فاقرأوا كما عُلِّمْتموه»، وكذلك[٧] كان كثير من أئمة القرّاء كنافع وأبي عمرو يقول: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا وكذا وحرف كذا وكذا».

أما إذا كان القياس على إجماع انعقد، أو عن أصل يُعتمَد، فصِير[٨]

(١) في النشر: «من»، وهو أصح.

(٢) يعني ابن الجزري.

(٣) وهي اسم لبغداد، كما في اللسان: ٣/ ٤٧٨.

(٤) في (م) وف): «بن الخطيب»، والتصويب من النشر، والمراد به الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ). ينظر وفيات الأعيان: ١/ ٩٢-٩٣، وسير أعلام النبلاء: ١٨/ ٢٧٠-٢٩٧.

(٥) يعني غاية النهاية في طبقات القرّاء: ٢/ ١١١.

(٦) عامر بن شَراحيل الشعبي الهمداني الكوفي، (ت١٠٣هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٣/ ١٢-١٦، وتذكرة الحفاظ: ١/ ٦٣-٦٨.

(٧) في النشر: «لذلك».

(٨) في النشر: «فيصير».

إليه عند عدم النصّ وغموض وجه الأداء؛ فإنه مما يسوغ قبولُه، ولا ينبغي ردُّه، ولاسيما فيما تدعو الضرورة وتَمَسّ الحاجةُ إليه، مما يقوي وجهَ الترجيح، ويعين على قراءة[١] التصحيح، بل قد لا يسمي ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي؛ إذ هو في الحقيقة نسبةُ جزئيٍّ إلى كليّ، كمثل ما اختير في بعض الهمزات لأهل الأداء، وفي (١٩٠/أ) إثبات البسملة وعدمها لبعض القرّاء، ونقل: ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّى﴾ (الحاقة: ١٩-٢٠)، وإدغام ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ (الحاقة: ٢٨-٢٩) قياساً عليه، وكذا[٢] قياس: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ (المائدة: ٢٣)، و﴿قَالَ رَجُلٌ﴾(غافر: ٢٨) على: ﴿قَالَ رَبِّ﴾ (آل عمران: ٣٨) في الإدغام كما ذكره الداني[٣] وغيره، ونحو ذلك مما لا يخالف نصاً، ولا يَرُدّ إجماعاً ولا أصلاً، مع أنه قليل جداً، كما ستراه[٤] مبيَّناً بعدُ إن شاء الله تعالى.

وإلى ذلك أشار مكيُّ بن أبي طالب -رحمه الله- في آخر كتاب «التبصرة» حيث قال: «فجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام: قسم قرأتُ به ونقلتُه، وهو منصوص عليه[٥] في الكتب موجود، وقسم قرأتُ به وأخذتُه لفظاً أو سماعاً، وهو غير موجود في

(١) في النشر: «قوة»، وهو أظهر.

(٢) في النشر: «كذلك».

(٣) عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني الأموي، الإمام العلامة الحافظ، شيخ المقرئين، من قرطبة، سكن دانية، ورحل إلى المشرق، كان أحد الأئمة في علوم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وإعرابه، وجمع في ذلك تآليف مفيدة، من أبرزها: التيسير، وجامع البيان في القراءات السبع، والمقنع في مرسوم المصاحف، والتحديد في الإتقان والتجويد، وغيرها، (ت٤٤٤هـ). ينظر الصلة: ٢/ ٤٠٥-٤٠٧، وسير أعلام النبلاء: ٨/ ٧٧-٨٣، وغاية النهاية: ١/ ٤٤٧-٤٤٩ رقم ٢٠٩١.

(٤) وهو كذلك في النشر، وفي (ف): «تراه».

(٥) «عليه» ساقط من التبصرة والنشر.

الكتب، وقسم لم أقرأ به ولا وجدتُه في الكتب، ولكن قِسته على ما قرأتُ[١] به؛ إذ لا يمكن فيه إلا ذاك[٢] عند عدم الرواية في النقل والنص، وهو الأقلّ»[٣].

قال[٤]: «وقد زلّ بسبب ذلك قوم، وأطلقوا قياس ما لم يُروَ على ما رُوِي[٥]، وما له وجه ضعيف على الوجه القوي، كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة من النون والتنوين، وقطعِ بعض القراء بترقيق الراء الساكنة قبل الكسرة والياء[٦]، وإجازةِ بعضِ من بلغنا عنه ترقيقَ لام الجلالة تبعاً لترقيق الراء[٧]، إلى غير ذلك مما تجده في موضعه ظاهراً في التوضيح، مبيَّناً بالتصريح[٨]، مما سلكنا فيه طريق السلف، ولم نعدل فيه إلى تمويه الخلف»[٩]. هـ

وقد فصّل في القياس كما رأيت، فمنع القياس المطلق، وأجاز القياس على ما له أصل مطرد، وحاصلُه إدراجُ الجزئي تحت الكلي عند عدم النص وغموض وجه الأداء، وذلك فيما خفّ. ونقل ذلك عن الدانيّ وأبي محمَّد مكيّ، ونحوه للجعْبريّ[١٠] إذ قال عند قول

(١) في (ف): «قرأته». (٢) في التبصرة والنشر: «ذلك».
(٣) التبصرة في القراءات السبع: ص ٧٣٦.
(٤) يعني ابن الجزري.
(٥) في (ف): «ما لم يرو»، وهو خطأ من الناسخ.
(٦) في (ف) و (م): «الراء»، والتصويب من النشر.
(٧) في النشر هنا زيادة: «من ذكر الله».
(٨) في النشر: «في التصحيح». (٩) النشر: ١/ ١٧-١٨.
(١٠) إبراهيم بن عمر الجعبري، أبو إسحاق، فقيه مقرئ محقق في علم القراءات، وله معرفة بالحديث، سكن دمشق، ثم انتقل إلى بلدة الخليل، فولي مشيختها إلى أن مات، له نحو من مئة كتاب في أنواع من العلم غالبها مختصر، أهمها: كنز المعاني في شرح حرز الأماني، وشرحه للعقيلة، (ت٧٣٢هـ). ينظر الدرر الكامنة: ١/ ٥٥-٥٦، وغاية النهاية: ١/ ٢٥-٢٦ رقم ٨٤، وشذرات الذهب: ٦/ ٩٩.

صاحب «الحِرز»[١]:

وما لقياسٍ في القراءة مدخَلٌ[٢]

. . . .

ما نصّه: «وقولُ الدانيّ في آخر كتاب «الراءات»: «النص في ذلك معدوم، وإنما بنيناه على الأصول المتقدمة»، وقولُ مكيّ: «أكثر هذا الباب قياس، وبعضه أُخِذ سماعاً»[٣]، من قبيل المأمور به، لا المنهيّ عنه، ومعناه عدم النص على عينه، فحُمِل على نظيره الممثَّل به، بعد ثبوت الرواية في اطراد الأصل، لا أنهما عمِلا بمجرّد القياس، وفَتحَا باب الرأي للناس، ولقد كانا في غايةٍ من الدين والتمسك بالأثر، وحقّق ذلك ما قاله الدانيّ في أرجوزته[٤]، فإيّاك أن تحمل كلامهما على هـذا، فـتنتـظـم في واو: ﴿[٥]وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ (آل عمران: ٧٨)»[٦].

---

(١) قاسم بن فِيرُّه بن خلف، أبو القاسم الشاطبي الرعيني، إمام القرّاء في عصره، كان عالمًا باللغة والحديث والتفسير، مع الزهد والعبادة، قرأ القراءات وتلقّى العلوم بالأندلس، ثم استوطن القاهرة، وجلس للإقراء والتدريس بالمدرسة الفاضلية إلى أن توفي، ومن أشهر مؤلفاته أرجوزته «حرز الأماني ووجه التهاني» في القراءات السبع، وقد رزقت القبول، وصارت عمدة القراء بعده، (ت٥٩٠هـ). ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية: ١/٢٤٩- ٢٦٤، ووفيات الأعيان: ٤/ ٧٠ـ ٧٢، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٢٦١-٢٦٤، وغاية النهاية: ٢/ ٢٠-٢٢ رقم ٢٦٠٠.

(٢) متن الشاطبية: ص ٨٤، وهو صدر البيت الرابع والخمسين بعد الثلاثمائة، وعجزُه: فَدُونَكَ ما فيهِ الرِّضا مُتَكَفِّلا.

(٣) التبصرة: ٤١٤.

(٤) لعله يعني قول الداني في «الأرجوزة المنبِّهة» (٢/ ٥٠٤):

فـلا طـريـق لـقـيـاسٍ ونـظـرْ   في مـــا أتى فـــيه أداءٌ أو أثـــرْ

(٥) «و» ساقط من (م).

(٦) كنز المعاني (القسم المرقون في رسالة جامعية): ٢/ ٣١٤-٣١٥.

والقول بالجواز فيما (١٩٠/ب) ذُكِر هو ما ردّه القاضي فيما تقدّم عنه من قوله: «وهذا عندنا هو الذي جزم على جميع القرّاء الذين انفردوا بقياس لهم في حروف يسيرة...»(١) إلى آخره، مع قوله: «وليس في القرآن آيةٌ ولا كلمةٌ ولا حرفٌ إلا وقد سُمِع من الرسول كيف يقرأ به وحُفِظ عنه»(٢).

قلت: وحجة القاضي على ذلك واضحة؛ إذ لو جُوِّز في القليل لجُوِّز في الكثير، فيتطرق الشك، وخرقُه لا يلتئم، وإدراج الجزئيّ تحت الكليّ غيرُ قطعي، فلا يجزم بنسبة الحرف الملحق بأصل مطرد إلى النبي ﷺ، وليس هذا من قبيل الاستقراء التام المفيد للقطع؛ فقد صرّح الغزاليّ(٣) والإمام الرازيّ(٤) وغيرهما من المحققين بأنه لا بد من الاستقراء التام من تصفح جميع الجزئيات من غير استثناء(٥)، وحينئذ يكون تاماً، فيفيد القطع بإثبات الحكم للكليّ الشامل للجزئيات على وجه كليّ لا محالة، أما مع الاستثناء لأي صورة فليس بتامٍّ ولا مفيدٍ للقطع.

---

(١) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار».

(٢) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار».

(٣) محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، برع في المذهب الشافعي والخلافيات، والجدل والأصلين، والمنطق والفلسفة، تولى تدريس النظامية، ثم ترك ذلك وتجرّد للعبادة، من تآليفه: الوسيط، والوجيز كلاهما في الفقه الشافعي، والمستصفى في علم الأصول، وإحياء علوم الدين، وغيرها (ت٥٠٥هـ). ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية: ١/ ٢٤٩-٢٦٤، ووفيات الأعيان ٤/ ٢١٦، وطبقات الشافعية الكبرى ٦/ ١٩١-١٩٨.

(٤) محمد بن عمر التيمي البكري، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. له نحو مئتي مصنف، منها: مفاتيح الغيب في التفسير، ولوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، ومعالم أصول الدين، والمحصول في علم الأصول، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، وغيرها (ت٦٠٦هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٤/ ٢٤٨-٢٥٢، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٥٠٠-٥٠١، وطبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٨٠-٨١.

(٥) ينظر المستصفى: ٤١، والمحصول: ٥/ ٩٩.

المسألة الثانية

القرآن والكتاب اسمان لمسمّى واحد، والأصوليون على اعتبار التواتر شرطاً في نقله، حتى جعله بعضهم قيداً في تعريفه، فقال: «هو المنزّلُ على الرسول ﷺ، المكتوبُ في المصاحف، المنقولُ إلينا تواتراً»[١].

هكذا عرّفه غيرُ واحد كالغزالي[٢] وصدر الشريعة[٣] وغيرِهما، فما ليس بمتواتر ليس بقرآن، وهذه طريقة المحققين من أرباب المذاهب أيضاً.

قال الكمال ابن أبي شريف[٤] -رحمه الله- في حواشي «الجمع»[٥]

(١) هذا نص تعريف البزدوي في أصوله: ١/ ٥، إلا أنه قيد الجملة الأخيرة بقوله «بلا شبهة»، وينظر كشف الأسرار: ١/ ٣٦-٣٧.

(٢) ينظر المستصفى: ٨١.

(٣) ينظر التوضيح: ١/ ٤٦، وصدر الشريعة هو: عبيد الله بن مَسْعُود بن تاج الشريعة المحبوبي البخاري، أصولي حنفي، له علم بالطبيعيات، أخذ عن جدّه تاج الشريعة، له مؤلفات منها: شرح الوقاية، والنقاية مختصر الوقاية، والتنقيح في أصول الفقه، وشرحه المسمى بالتوضيح، (ت٧١٩هـ). ينظر تاج التراجم: ٤٠، والجواهر المضيّة: ٣٦٥.

(٤) محمد بن محمد بن أبي بكر المقدسي، كمال الدين ابن أبي شريف: متكلّم أصولي شافعي، نشأ بالقدس، ورحل إلى القاهرة وأخذ عن ابن حجر، وتولّى ببيت المقدس عدّة مدارس، وأفتى ببلده وبمصر. له تصانيف، منها: الدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع، والفرائد في حل شرح العقائد، والإسعاد بشرح الإرشاد، وغيرها (ت٩٠٦هـ). ينظر الأنس الجليل: ٢/ ٣٧٧-٣٨٢، والضوء اللامع: ٩/ ٦٥-٦٦، وشذرات الذهب: ٨/ ٢٩-٣٠.

(٥) المراد بالجمع: جمع الجوامع للسبكي.

ما نصّه: «وتحرير هذا المقام أنّ للقرّاء في ضبط القراءة المعتمدة والقراءة الشاذة طريقاً تخالف طريق الأصوليين والفقهاء؛ فإنّ الضابط عند القرّاء - كما ذكره أبو شامة[١] في «المرشد الوجيز» وغيرُه من أئمتهم- أنّ كل قراءة اجتمعت لها الأمورُ الثلاثة فهي معتمدة، يجوزُ أن يُقرأ بها، سواء كانت متواترة أم لا؛ وكل قراءة اختلّ فيها أحدُ الأمور الثلاثة فهي شاذة[٢]، والضابط عند الأصوليين والفقهاء التواتر والآحاد»[٣].هـ

ويعني بالأمور الثلاثة ما أشار إليه ابن الجزري بقوله في «النشر»: «كل قراءة وافقت العربيةَ ولو بِوجْه، ووافقت أحدَ المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندُها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها، ولا يحلّ إنكارُها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قَبولها، سواءٌ كانت عن الأئمة السبعة، أم عن[٤] العشرة، أم غيرِهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلِق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أو عن من هو أكبرُ منهم».

قال: «هذا هو الصحيح عن أئمة التحقيق من السلف والخلف،

(١) عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة: العلامة الحافظ المؤرخ، ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية بدمشق، له مؤلفات في أنواع من العلم، منها: إبراز المعاني في شرح الشاطبية، والباعث على إنكار البدع والحوادث، وكتاب الروضتين في أخبار الدولتين، وغيرها، (ت٦٦٥هـ). ينظر فوات الوفيات: ٢/ ٢٧٠-٢٧١، وطبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ١٦٥-١٦٨، وغاية النهاية: ١/ ٣٣٠-٣٣١ رقم ١٥٥٨.

(٢) ينظر: ١٧١-١٧٢.

(٣) حكاه عنه العبادي بالمعنى في الآيات البينات: ١/ ٤٠٥، وردّه.

(٤) «عن» ساقط من (ف).

صرّح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمانُ بنُ سعيد الدانيّ، ونصّ عليه في غير موضع الإمام أبو محمَّد مكيُّ بنُ أبي طالب، وكذا الإمام أبو العباس أحمدُ بنُ عمّار المهدويّ[١]، وحقّقه الإمام الحافظُ أبو القاسم عبدُ الرحمن بنُ إسماعيل، المعروفُ بأبي شامة رحمه الله، وهو مذهب السلف الذي لا يُعرَف عن[٢] أحد منهم خلافُه»[٣]. هـ

وقد أشار إلى ذلك في طيِّبته بقوله:

وكلُّ ما وافق وجهَ نحو[٤] وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصحَّ إسناداً هو القرآنُ فهذه الثلاثةُ الأركانُ[٥]

وقد اعترض النُّوَيْريُّ[٦] تلميذُ ابنِ الجزري هذا الكلام قائلاً: «هذا قول حادثٌ، مخالفٌ لإجماع الفقهاء والمحدثين.. وأن[٧] القرآن عند جمهور أئمة المذاهب[٨] الأربعة -منهم الغزاليّ، وصدر الشريعة،

---

(١) أحمد بن عمار المهدوي التميمي، (توفي بعد ٤٣٠هـ). ينظر الصلة: ١/ ٨٦-٨٧، وغاية النهاية: ١/ ٨٦ رقم ٤١٧، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٥٦-٥٧.

(٢) «عن» ساقط من (ف).

(٣) النشر: ١/ ٩.

(٤) في (م): «نحوي».

(٥) طيِّبة النشر: البيتان الرابع عشر والخامس عشر.

(٦) محمد بن محمد بن محمد الميموني القاهري المالكي، أبو القاسم النويري، علامة مشارك، عارف بالقراءات، قدم القاهرة، وأقام بغزة والقدس ودمشق وغيرها، وعرض عليه القضاء فامتنع. من آثاره: شرح طيِّبة النشر لابن الجزري، وبغية الراغب على مختصر ابن الحاجب، والتوضيح على التنقيح، وغيرها (ت٨٥٧هـ) ينظر الضوء اللامع: ٩/ ٢٤٦-٢٤٨، والبدر الطالع: ٢/ ٢٥٦-٢٥٧، وشذرات الذهب ٧/ ٢٩٢.

(٧) في شرح طيِّبة النشر: «إن».

(٨) في شرح طيِّبة النشر: «عند الجمهور من أئمة المذاهب».

وموفَّقُ الدين المقدسيُّ[١]، وابنُ مفلح[٢]، والطوفيُّ[٣]- هو ما نقل بين دفّتي المصحف نقلاً متواتراً[٤]». قال: «وحينئذ فلا بد من حصول التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة.

ولم يخالف أحد منهم[٥] فيما علمتُ بعد الفحص الزائد، وصرّح به جماعات لا يُحصَوْن كثرةً[٦]، كابن عبد البرّ[٧]، وابن عطيّة[٨]، وابن تيمية[٩]، [١٠]والنوويّ[١١]، والسبكيّ[١٢]،

(١) عبد الله بن أحمد الجماعيلي، المعروف بابن قدامة المقدسي، (ت٦٢٠هـ)، ينظر سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ١٦٥-١٧٣، وشذرات الذهب: ٥/ ٨٨-٩٢.

(٢) محمَّد بن مفلح بن محمَّد، شمس الدين المقدسي الراميني الحنبلي، (ت٧٦٣هـ). ينظر الدرر الكامنة: ٤/ ٢٦١، وشذارت الذهب: ٦/ ١٩٩-٢٠٠.

(٣) سليمان بن عبد القوي، نجمُ الدين الطوفي، الصرصَري، البغدادي، الحنبلي، (ت ٧١٦هـ). ينظر الدرر الكامنة: ٢/ ١٥٤-١٥٧، وشذرات الذهب ٦/ ٣٩-٤٠.

(٤) ولكن هذا الاستدلال مبني على أنّ القرآن والقراءات شيء واحد، وليس كذلك، بل هما حقيقتان متغايرتان كما قرّر الزركشي في البرهان (١/ ٣٩٥)، ومن ثمّ لا يلزم من اشتراط التواتر في نقل القرآن أن يشترط التواتر في نقل القراءات.

(٥) في شرح الطيِّبة: «منهم أحد».

(٦) «كثرة» ساقط من شرح الطيِّبة.

(٧) يوسف بن عبد الله، أبو عمر ابن عبد البر، النَّمَري القرطبي، (ت٤٦٣هـ)، ينظر ترتيب المدارك: ٢/ ٣٥٢-٣٥٣، وسير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٥٣-١٦٣.

(٨) عبد الحق بن غالب بن عطيّة المحاربي الغرناطي، (ت٥٤٢هـ)، ينظر تاريخ قضاة الأندلس: ١٠٩، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٢٦-٢٧.

(٩) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، أبو العباس الحراني الدمشقي، الحنبلي (ت٧٢٨هـ). ينظر الدرر الكامنة: ١/ ١٦٨-١٨٦، والوافي بالوفيات: ٧/ ١١-٢١.

(١٠) في شرح الطيِّبة هنا زيادة: «والتونسي في تفسيره».

(١١) في (ف): «والتوري»، وهو تصحيف، والنووي هو محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ). ينظر طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ٣٩٥-٤٠٠، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ١٥٣-١٥٧.

(١٢) عبد الوهاب بن علي، تاجُ الدين السبكي، (ت٧٧١هـ). تنظر طبقات =

والإسْنَوِيّ[١]، والأذْرَعِيّ[٢]، والزركشيّ[٣]، والدَّمِيري[٤]، وابن الحاجب[٥]، والشيخ خليل[٦]، وابن عرفة[٧]، [٨]رحمهم الله تعالى».

قال: «وأما القرّاء فأجمعوا في أوّل الزمان على ذلك، وكذا[٩] في آخره، ولم يخالف من المتأخرين إلا أبو محمدٍ مكيّ، وتبعه بعض المتأخرين..»[١٠]. ثم قال: «فعلى هذا لا يثبت القرآن بمجرد صحة السند؛ لأنه مخالف لإجماع المتأخرين والمتقدمين»[١١] انتهى.

=الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/ ١٠٤-١٠٦، والبدر الطالع: ١/ ٤١٠-٤١١.

(١) عبد الرحيم بن الحسن، جمال الدين الإسنوي الشافعي، (ت٧٧٢هـ). ينظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/ ٩٨-١٠١، والدرر الكامنة: ٣/ ١٤٧-١٥٠.

(٢) في (م) و (ف): «الأدرعي»، والصواب «الأذرعي»، وهو أحمد بن حمدان بن عبدالواحد الأذرعي، (ت٧٧٣هـ)، ينظر الدرر الكامنة: ١/ ٣٨-٣٩، والبدر الطالع: ١/ ٣٥.

(٣) محمد بن بهادر بن عبد الله، بدر الدين الزركشي، (ت٧٩٤هـ). ينظر الدرر الكامنة: ٤/ ١٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/ ١٦٧-١٦٨.

(٤) محمَّد بن موسى بن عيسى، كمال الدين الدَّمِيري الأصل، القاهري، الشافعي، أبو البقاء (ت٨٠٨هـ). ينظر الضوء اللامع: ١٠/ ٥٩-٦٢، وحسن المحاضرة: ١/ ٤٣٩، وشذرات الذهب: ٧/ ٧٩-٨٠.

(٥) عثمان بن أبي بكر المصري المالكي، جمال الدين ابن الحاجب، (ت٦٤٦هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٢٦٥-٢٦٦، والديباج: ٢/ ٨٦-٨٩.

(٦) خليل بن إسحاق الجندي، أبو المودة، ضياء الدين (ت٧٦٩هـ). ينظر الديباج: ١/ ١١٥-١١٦، ونيل الابتهاج: ١٦٨-١٧٢ رقم ١٧٧.

(٧) محمَّد بن محمَّد بن عرفة الوَرْغمي التونسي، إمام تونس ومفتيها، (ت٨٠٣هـ). ينظر الديباج: ٢/ ٣٣١-٣٣٣، ونيل الابتهاج: ٤٦٣-٤٧١ رقم ٥٧٧.

(٨) في شرح الطيِّبة هنا زيادة: «وغيرهم».

(٩) في شرح الطيِّبة: «وكذلك».

(١٠) شرح طيِّبة النشر: ١/ ١١٧-١٢١.

(١١) شرح طيِّبة النشر: ١/ ١٢٦. وقد بيّن الزرقاني في مناهل العرفان (١/ ٤٢٥-٤٢٦)=

قال ابن أبي شريف: «وقد استشكل شيخُنا[١] في تحريره ضبطَ القرّاء باستقامة الوجه في العربية، فقال: إن أرادوا الوجهَ الذي هو الجادّةُ لزم شذوذُ قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ (الأنعام: ١٣٧) بضم زاي «زُيِّن»، ورفع «قتلُ»، ونصب «أولادَهم»، وجرّ «شركائهم»، وإن أرادوا وجهاً -ولو بتكلفِ شذوذٍ وخروج عن الأصول - فممكن في كل قراءة شاذة».هـ

لا يقال: القرّاء على الأوّل؛ إذ يقولون بشذوذ[٢] قراءة ابن عامر في الآية المشار إليها؛ قال ابن الجزري في نظمه «المقدمة»[٣]:

وحيثما يختلُّ ركنٌ أثبتِ
شذوذَه (١٩١/أ) لو انه في السبعةِ[٤]

=أنه إنما اكتُفي في ضابط القراءة المشهورة بصحة الإسناد ولم يُشتَرط التواتر -مع أنه لا بد منه في تحقق القرآنية - لأسباب ثلاثة، أهمها أنّ هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة؛ لأن ما بين دفتي المصحف مجمع عليه من الأمّة في عهد الصحابة، فإذا صح سند القراءة، ووافقت قواعد اللغة، ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر، كانت هذه الموافقةُ قرينةً على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحادًا، وهذا ما أشار إليه ابن الجزري في «منجد المقرئين» (١٩) حيث قال: «والعدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العربية والرسم واستفاض وتلقي بالقبول أنه يفيد القطع»، أما التواتر بمفهومه عند الأصوليين فإنه «إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره» (النشر: ١/ ١٣).

(١) يعني محمَّد بن عبد الواحد السيواسي الإسكندري، المعروف بالكمال ابن الهمام الحنفي، صاحب «التحرير» في أصول الفقه، (ت٨٦١هـ). ينظر الضوء اللامع: ٨/ ١٢٧-١٣٢، والبدر الطالع: ٢/ ٢٠١-٢٠٢.

(٢) في (م): «شذوذ».

(٣) لعله سبق قلم، وإنما هو في «الطيّبة».

(٤) طيّبة النشر: البيت السادس عشر.

لأنا نقول: لا أثر لذلك مع تواترها عن النبي ﷺ؛ إذ فائدة الحكم بالشذوذ منعُ القراءة بها، وإلا فهو اصطلاح لا فائدة له». انتهى كلام ابن أبي شريف[١].

قلت: القرّاء لا يعتبرون الشروط الثلاثة في جواز القراءة مطلقاً وإنما يعتبرونها في غير المتواترة، فالجواز منوط إما بالتواتر أو باجتماع[٢] الشروط، فالقراءة عندهم على ثلاثة أوجه: متواترة، وصحيحة مستوفية للشروط، وشاذة.

قال شيخ الإسلام زكريا[٣] في حواشي «شرح الجمع» ما نصّه: «هذه الأمور الثلاثة -أي صحةُ السند واستقامةُ الوجه في العربية وموافقةُ خط المصحف الإماميّ[٤] -وإن لم تقتض التواترَ كافيةٌ في كون ما اجتمعت فيه غيرُ شاذ[٥]، وهو ما عليه أكثر القرّاء وبعض الفقهاء، ومنهم البغَوي[٦]، وتبعه المصنِّف[٧]، فتجوز القراءة به عندهم؛ لأنهم قسموا القراءة إلى متواترةٍ، وهي ما تواتر نقلها، وصحيحةٍ، وهي ما اجتمعت فيها الأمور

(١) نقله عنه العبادي في الآيات البينات: ١/ ٤٠٥.
(٢) في (ف): «وإما باعتبار الشروط».
(٣) زكريا بن محمَّد بن أحمد الأنصاري: شيخ الإسلام، علامة مشارك في أكثر العلوم، أخذ عن ابن حجر، وأجازه بالإقراء والفتوى، فولي عدّة مدارس، وتولى قضاء القضاة، ثم عزل حين عمي. له تصانيف كثيرة منها: شرح مختصر المزني، وشرح صحيح البخاري، وفتح الباقي على ألفية العراقي، وشرح رسالة القشيري، وغيرها، (ت٩٢٦هـ). ينظر الكواكب السائرة: ١/ ١٩٦-٢٠٧، والنور السافر: ١٢٠-١٢٥، وشذرات الذهب: ٨/ ١٣٤-١٣٦.
(٤) الآيات البينات: «الإمام».
(٥) في (ف): «غير شاذة».
(٦) الحسين بن مَسْعُود، المعروف بابن الفراء البغوي الشافعي، (ت٥١٦هـ)، ينظر وفيات الأعيان: ٢/ ١٣٦-١٣٧، وسير أعلام النبلاء: ١٩/ ٤٣٩-٤٤٣.
(٧) يعني تاج الدين السبكي.

الثلاثة، وشاذةٍ، وهي ما سواهما[١]، وجوّزوا القراءة بالأُوليَيْنْ»[٢].هـ

وقال الجعْبري: «وإذا تواترت القراءة عُلِم[٣] كونُها من الأحرف السبعة، ولا يتوقف ثبوتها على معرفة موافقة العربية والرسم، وإنما يُذكران على وجه تحقق الشرط. وقد اجترأ جماعة من النحاة على الخوض في وجوه القراءات مجاهرةً بابتداعهم، ووافقهم مقلدوهم، فضلّوا وأضلّوا، وسلّمه جماعة من القرّاء عاجزين عن جوابهم، وقد كشف الله تعالى لي عن تلبيسهم، ومكّنني من الرد عليهم بما شفى[٤] الغليل في إفساد التعليل»[٥].هـ

وبه تعلم أنّ القرّاء لا يقولون بشذوذ قراءة ابن عامر - وإن سلِّم خروجُها عن الجادّة - لتواترها، ولا يشملها قول ابن الجزري: «لو أنه في السبعة»؛ لأنه أشار به إلى وجوه تروى عن بعض القرّاء السبعة بطريق الآحاد، غيرِ مستوفيةٍ للشروط المتقدّمة، كما روى الأهوازي[٦] البترَ -أي إسقاطَ المدّ في جميع ما كان من كلمتين- عن الحلواني[٧]

(١) في (ف): «سواها».

(٢) حاشية زكريا الأنصاري: ١/ ٤٦٣، والآيات البينات: ١/ ٤٠٤.

(٣) في (ف): «على».

(٤) في (ف): «فسأشفي».

(٥) لم أقف عليه.

(٦) الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، شيخ القراء في عصره، قدم دمشق واستوطنها، وأكثر من الشيوخ والروايات، وتلقى الناس رواياته وتواليفه بالقبول، ولكنه اتهم بالكذب بسبب بعض غرائبه، له: «الوجيز في القراءات الثمان»، و«الموجز»، (ت٤٤٦هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٣-١٨، وغاية النهاية: ١/ ٢٠٠-٢٠٢ رقم ١٠٠٦.

(٧) أحمد بن يزيد بن ازداد -ويقال: يزداد- الصفار، أبو الحسن الحلواني، إمام متقن ضابط، خصوصًا في قالون وهشام، (ت نيّف وخمسين ومائتين هـ). ينظر معرفة القرّاء: ١/ ٢٢٢، وغاية النهاية: ١/ ١٣٦-١٣٧ رقم ٦٩٧.

والهاشمي[١]، كلاهما عن القوّاس[٢] عن ابن كثير؛ قال الداني: «هو قبيح لا يُعمَل به، ولا يُؤخَذ به؛ إذ هو لحن لا يجوز بوجه»[٣]، فإن سُلِّم أن بعضهم يقول بشذوذها، فمعنى كلامه أنها شاذة عن الأصول العربية، لا بمعنى أنه لا (١٩٢/أ) يجوز القراءة بها، ثم مع هذا يكون إطلاقُه الشذوذ غيرَ صواب، لإيهامه الشذوذَ المقابلَ للتواتر والصحة.

وقد تعرّض ابن الجزري في «النشر» إلى تفسير الوجه النحوي فقال: «وقولنا[٤] في الضابط: «ولو بوجه». نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء كان أفصحَ أم فصيحاً، مجمعاً عليه أو[٥] مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم.

وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءةٍ أنكرها بعضُ أهل النحو أو كثيرٌ منهم ولم يعتَبر إنكارُهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم [من السلف][٦] على قَبولها»[٧].

---

(١) عبد الله بن جبير الهاشمي المكي، روى الحروف عن أحمد بن محمَّد القواس، وعرض عليه قنبل، وروى عنه الحروف إسحاق بن أحمد الخزاعي. ينظر غاية النهاية: ١/ ٣٧٠ رقم ١٧٥٢.

(٢) أحمد بن محمَّد بن علقمة، أبو الحسن النبال المكي، المعروف بالقواس، إمام مكة في القراءة، قرأ عليه قنبل وغيره، (ت٢٤٠ أو ٢٤٥هـ). ينظر معرفة القرّاء: ١/ ١٧٨-١٧٩، وغاية النهاية: ١/ ١١٣-١١٤ رقم ٥٧٠.

(٣) جامع البيان: ١/ ٢٩٢.

(٤) في (ف): «فقولنا».

(٥) في النشر: «أم».

(٦) زيادة من النشر.

(٧) النشر: ١/ ١٠، وقد مثّل لذلك فقال: «كإسكان ﴿بارِئْكُمْ﴾ و﴿يأمُرْكُم﴾ ونحوه، و﴿سبأْ﴾ و﴿يا بُنَيْ﴾، و﴿مكرَ السَّيِّئْ﴾، و﴿نُنْجي المؤمِنينَ﴾ في الأنبياء، والجمع بين الساكنين في تاءات البزي وإدغام أبي عمرو، و﴿اسْطّاعوا﴾ لحمزة، وإسكانَ ﴿نِعْمّا﴾ و﴿يَهْدّي﴾، وإشباع الياء في ﴿نَرْتَعي﴾ و﴿يَتَّقي ويَصْبِرْ﴾، =

ثم نقل عن الداني أنّ «أئمة القراءة[١] لا تعمل في شيء من حروف[٢] القراءات[٣] على الأفْشى في اللغة والأقيسِ في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والروايةُ إذا ثبتت عنهم لم يردَّها قياسُ عربية، ولا فشوُّ لغة؛ لأن القراءة سنَّة متَّبعة، يلزم قَبولها والمصير إليها»[٤]. هـ

وإضافةُ المصدر إلى فاعله مفصولاً بمفعوله -كما في هذه الآية[٥]- مختلفٌ فيها بين النحاة، فبعضهم خصصها بالشعر[٦]، وبعضهم جوّزها في السعة[٧]، وهو اختيار ابن مالك[٨]، وهو الصحيح؛ قال في «التسهيل»: «وإن كان المضاف مصدراً جاز أن يضاف -نظماً ونثراً- إلى

= و﴿أفْئِيدَةً من الناس﴾، وضمِّ ﴿الملائكةُ اسْجُدُوا﴾، ونصبِ ﴿كُنْ فَيكونَ﴾، وخفض ﴿والأرحامِ﴾، ونصبِ ﴿ليُجزَى قَوْمًا﴾، والفصل بين المضافين في الأنعام، وهمزِ ﴿سَأقَيْها﴾، ووصل ﴿وإنَّ الْيَاسَ﴾، وألف ﴿إنَّ هَذَانِ﴾، وتخفيفِ ﴿ولاَ تَتَّبِعانِ﴾، وقراءة ﴿لَيْكَةَ﴾ في الشعراء و(ص)، وغير ذلك».

(١) في النشر: «القرّاء».

(٢) «حروف» ساقط من (ف).

(٣) في النشر: «القرآن».

(٤) النشر: ١/ ١٠-١١، ونص الداني في جامع البيان: ٢/ ٤١.

(٥) يعني الفصل بين ﴿قتلُ﴾ و ﴿أولادَهُم﴾ في آية سورة الأنعام بقراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زُين لكثيرٍ مِنَ المشركين قتلُ أولادَهُم شركائِهِم﴾.

(٦) في (ف): «في الشعر».

(٧) فمذهب أكثر البصريين كسيبويه وغيرهم أنه يجوز عند الضرورة، ومذهب الكوفيين عدا الفراء جوازه عمومًا، ينظر خزانة الأدب: ٤/ ٣٨٢-٣٨٩.

(٨) محمَّد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، جمال الدين، أحد الأئمة في علوم العربية، كاد ينازع سيبويه في شهرته، له مؤلفات رزقت القبول والانتشار، منها: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وأرجوزته في النحو «الكافية الشافية»، التي لخصها بالألفية، ولامية الأفعال في الصرف، وغيرها، (ت٦٧٢هـ). ينظر البُلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة: ٢٦٩-٢٧٠، وبغية الوعاة: ١/ ١٣٠-١٣٧ رقم ٢٢٤.

فاعله مفصولاً بمفعوله»[١]. هـ

ولما ذكر صاحب «الكشّاف»[٢] أنّ قراءة ابنِ عامر «لو كانت في مكان الضرورات -وهو الشعر- لكانت سمِجةً مردودة، كما سمِج ورُدّ:

.... زَجَّ الـقَـلـوصَ أبي مـزادَهْ[٣]

فكيف به في الكلام المنثور؟! فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟!! والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف ﴿شُرَكائِهِم﴾، مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء -لأن الأولاد شركاء لهم في أموالهم- لوجد في ذلك مندوحةً عن هذا الارتكاب!»[٤]. هـ اعترضه النقاد المتصدّون لانتقاده، فقال الشيخ أبو حيان[٥]: «اعْجَبْ

---

(١) ص ١٦١، وقد وافقه في ذلك ابن هشام كما في أوضح المسالك: ٣/ ١٨٠.

(٢) يعني أبا القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مفسر، متكلم، نحوي، كان واسع العلم، غاية في الذكاء معتزليًا مجاهرًا باعتزاله، قدم بغداد وسمع الحديث وتفقّه، ورحل إلى مكة وجاور بها. من تصانيفه: الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، وأساس البلاغة، والمفصّل في النحو، وغيرها، (ت٥٣٨هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٥/١٦٨، ومعجم الأدباء: ٥/٤٨٩-٤٩٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٥١-١٥٦.

(٣) عَجُز بيت شعري صدره: فزججته بمزَجّةٍ. وهو منسوب لبعض المدنيّين المولّدين، وقيل: هو لبعض المؤنّثين ممن لا يحتج بشعره؛ وإنما سمج لأنّه فصل بين المضاف، وهو «زَجّ»، والمضاف إليه وهو «أبي مزادة»، بالمفعول وهو القَلوص. وزججته: طعنته بالزُّجّ، وهي الحديدة التي في أسفل الرمح، وزجَّ القَلوص أي: زجًّا مثل زجّ، والقَلوص: الناقة الشابة، وأبو مزادة: كنية رجل. (خزانة الأدب للبغدادي: ٤/ ٣٨٠).

(٤) الكشاف: ٢/ ٦٦.

(٥) محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الغرناطي: كان إمام زمانه في النحو واللغة، عارفًا بالقراءات والحديث، رحل إلى المشرق، وانتقل إلى القاهرة، وبها توفي سنة ٧٤٥هـ، له تصانيف كثيرة، من أشهرها: البحر المحيط في التفسير، ومختصره «النهر المادّ»، وارتشاف الضرب من لسان العرب، وغيرها. ينظر الدرر الكامنة: =

لعجميّ ضعيف في النحو، يردّ على عربي فصيح محضٍ قراءةً متواترةً موجودٌ نظيرُها في كلام العرب في غير ما بيتٍ!! واعجَبْ لسوء ظن[١] هذا الرجل بقرّاء الأئمة الذين تَخيَّرهم الأمّةُ لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم، لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم!![٢]. هـ

وقال الشيخ أحمد ابن المنيِّر[٣] (١٩٢/ب) ما نصّه: «نبرأ إلى الله، وأُبرّئ حملةَ[٤] كتابه وحفَظَةَ كلامه عمّا[٥] رماهم به، فلقد ركب عمياءَ، وتخيل القراءة اختياراً واجتهاداً، لا نقلاً وإسناداً، وزعم أن مستنده مما وجده مكتوباً، وجعل له مندوحةً بجر الأولاد بدلاً، وجعل قراءته سمِجةً في الشعر، ونحن نعلم أنّ هذه القراءة قرأها النبي ﷺ على جبريل كما أنزلها عليه، وبلغت إلينا بالتواتر عنه، فالوجوه السبعة متواترة عن أفصح[٦] من نطق بالضاد جملة وتفصيلاً، فلا مبالاةَ بقول الزمخشري ولا أمثالِه، ولولا عذرُ أنّ المُنكِر ليس من أهل علْمي القراءةِ والأصول لخيف عليه الخروجُ من رِبقة الإسلام بذلك، ثم هو مع ذلك في عهدة خطرة وزَلّة منكرة.

= ٦/ ٥٨-٦٥، وطبقات الشافعية الكبرى: ٩/ ٢٧٥-٢٧٨، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/ ٦٧-٧٠.

(١) في (ف): «واعجب لظن».

(٢) البحر المحيط: ٤/ ٢٣٢.

(٣) أحمد بن محمد بن منصور، ناصر الدين ابن المنيِّر الجذامي الإسكندراني المالكي، قاضي الإسكندرية وفاضلها، برع في الفقه والأصول والعربية، له تصانيف، منها: الانتصاف من الكشاف، وترجمان التراجم، وشرح حديث الإسراء، وغيرها، (ت٦٨٣هـ)، ينظر فوات الوفيات: ١/ ١٤٩، والوافي بالوفيات: ٨/ ٨٤-٨٦، وشذرات الذهب: ٥/ ٣٨١.

(٤) «حملة» ساقط من (ف).

(٥) في الانتصاف: «مما».

(٦) في (ف): «أحسن».

والذي ظنّ أنّ تفاصيل[١] الوجوه السبعة فيها ما ليس متواتراً غالطٌ، ولكنه أقل غلطاً من هذا؛ فإن هذا جعلها موكولةً إلى الآراء، ولم يقل بذلك أحدٌ من المسلمين، ظناً منهم اطرادَ الأقيسة النحوية التي يجزم برد ما خالفها»[٢]، قال: «وليس القصدُ تصحيحَ القراءة[٣] بالعربية، بل تصحيح العربية بالقراءة»[٤]. هـ

وقال الشيخ سعد الدين التفتازاني[٥] على قوله: «والذي حمله[٦] على ذلك...» إلى آخره ما نصّه: «هذا عذر أقبح من الجُرْم، حيث طعَن في إسناد السبعة ورواياتهم، وزعم أنّهم إنما[٧] يقرأون من عند أنفسهم؛ وهذه عادته، يطعن في تواتر قراءة السبع، وينسب الخطأ تارةً إليهم كما في هذا الموضع، وتارةً إلى الرواة عنهم»[٨]. هـ

ومما وقع له فيه نسبة الخطأ إليهم قوله في سورة الشعراء عند قوله تعالى: ﴿أَصْحابُ لَيْكَةَ﴾[٩] (الآية:١٧٦) ما نصّه: «بالهمز وتخفيفها،

---

(١) «تفاصيل» ساقط من (ف).
(٢) الانتصاف من الكشاف بهامش الكشاف (ط. دار الكتب العلميَّة): ٢/ ٦٦، بتصرف واختصار.
(٣) في (ف): «الرواية».
(٤) الانتصاف من الكشاف: ٢/ ٦٧.
(٥) مَسْعُود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، من أئمة العربية والبيان والمنطق والأصول، من كتبه: التلويح على التوضيح، وشرح تلخيص المفتاح، وحاشية على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب، وغيرها (ت٧٩٣هـ). ينظر الدرر الكامنة: ٢/ ١٣٩، والبدر الطالع: ٢/ ٣٠٣-٣٠٥، وشذرات الذهب: ٤/ ٣١٩.
(٦) في (م): «عمله».
(٧) «إنما» ساقط من (م).
(٨) لعل هذا النص من حاشيته على الكشاف، والذي تحرر منها - كما قال ابن حجر في الدرر الكامنة (٢/ ١٣٩) - من أوَّل القرآن إلى أثناء سورة يونس ومن سورة الفتح، ولم أقف عليها.
(٩) في (م) و(ف): «وأصحاب ليكة»، والصواب إسقاط الواو.

وبالجرّ على الإضافة، وهو الوجه، ومن قرأ بالنصب، وزعم أنّ ﴿لَيْكَةَ﴾ بوزن ليلة: اسمُ بلد، فتوهُّمٌ قاد إليه خطُّ المصحف، حيث وُجِدت مكتوبةً في هذه السورة وفي سورة (ص) بغير ألف، وفي المصحف أشياءُ كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه»[١]. هـ

قال الطيِّبي[٢]: «كان أبو عبيد القاسم بن سلّام[٣] يختار هذه القراءة[٤]، لأن ﴿لَيْكَةَ﴾ لا ينصرف[٥]، وذكر أنه اختارها لموافقتها[٦] الكتابَ، مع ما جاء في التفسير: كانت المدينة تسمى ليكة، وتسمى الغيضة التي تضم هذا الشجر[٧]،هـ وفي صحيح البخاري: «الأيكة وليكة»[٨]: الغيضة»[٩]. هـ

ومما وقع فيه نسبة الخطأ إلى الرواة عنهم قولُه في آخر البقرة عند قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَآءُ﴾ (آية: ٢٨٤) ما نصّه (١٩٣/أ): «ومُدغِم الراء في اللام لاحِنٌ مخطئٌ خطأً فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطئٌ مرتين، لأنه

(١) الكشاف: ٣/ ٣٣٦-٣٣٧.

(٢) الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، كان آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنن، ملازمًا لتعليم الطلبة، من مؤلفاته: شرح الكشاف المسمى «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»، والتبيان في المعاني والبيان، وشرح مشكاة المصابيح، وغيرها (ت٧٤٣هـ). ينظر الدرر الكامنة: ٢/ ١٨٥، والبدر الطالع: ١/ ٢٢٩-٢٣٠، وشذرات الذهب: ٦/ ١٣٧-١٣٨.

(٣) القاسم بن سلام، أبو عبيد الهروي الأزدي، (ت٢٢٤هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٤/ ٦٠-٦٣، وسير أعلام النبلاء: ١٠/ ٤٩٠-٥٠٩.

(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وأبي جعفر، كما في إتحاف فضلاء البشر: ٤٢٣.

(٥) في فتوح الغيب: «لا تنصرف».

(٦) في فتوح الغيب: «لموافقة».

(٧) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (رسالة جامعية): ٥٩٥، بتصرف.

(٨) الموجود في صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب ٣٤ (٣/ ١٢٥٢): «وقال مجاهد: ليكة: الأيكة».

(٩) فتوح الغيب: ٥٩٤.

يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤْذِن بجهل عظيم؛ والسبب في نحو هذه الرواية قلةُ ضبط الرواة، والسببُ في قلة الضبط قلةُ الدراية، ولا يضبط نحوَ هذا إلا أهلُ النحو»[١]. هـ مع أنّ المختار عند ابن مالك جوازُ إدغام الراء في اللام كما في «التسهيل»[٢]!

وقال القاضي أبو بكر بنُ الطيب الباقلّاني - رحمه الله- ما نصّه: «ومما يجب أن يُعلَم أنّ جميع القراءات والأحرف المشهورة صوابٌ كلها، وأنه لا يمكن أن يكون فيها خطأٌ لا تجوز القراءة به، ولا وجهَ للتكلم به في اللسان العربي؛ لأنّ القراءة إذا ظهرت واشتهرت وثبت نقلُها عن الرسول عليه السلام والصحابة يجب القطعُ على أنّها من عند الله تعالى، وقد دلّت العقولُ ودلائلُ السمع ومراتبُها من الإجماع وغيره من التوقيف على[٣] أنّ جميع ما أنزله الله وتكلّم به حقٌّ وصوابٌ، لا لحنَ فيه ولا خطأً ولا زلل، وأنّه أحكمُ وأتقنُ وأوجزُ وأفصحُ من جميع كلام البشر»[٤]. هـ

وأراد بثبوت نقلها واشتهارها تواترَ نقلها بحيث يفيد القطع، فبالقراءة المتواترة تثبت اللغة العربية[٥] والقواعد النحوية، لا العكس عند المحقّقين، والله الموفق بمنّه.

(١) الكشاف: ١/ ٣٥٧-٣٥٨.
(٢) ص ٣٢٣.
(٣) «على» ساقط من (ف).
(٤) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار»، وينظر نكت الانتصار: ١٢٧.
(٥) في (ف): «والعربية».

المسألة الثالثة

ذهب الشيخ ابن الحاجب إلى أنّ ما كان من قبيل الأداء في القرآن غيرُ متواتر[١]، وشبهتُه -كما قال الجعْبري- أنّ مقدار المدّ والتخفيف لا يمكن ضبطه، وليس بمنزلة ﴿مَالِكِ﴾، و﴿مَلِكِ﴾و﴿سِرَاط﴾و﴿صِرَاطٌ﴾ [٢].

قال الشهاب العبّادي[٣]: «وقوّةُ شبهةِ ابن الحاجب كنارٍ على علَم؛ لأنّ[٤] مقادير مراتب المدّ لا[٥] يضبطه السماع عادةً، بحيث لا يقبل الزيادة والنقصان، بل هو أمر اجتهادي، وهذا مما لا اشتباهَ فيه على عاقل، وقد شرَطوا[٦] في التواتر ألا يكون في الأصل عن اجتهاد»[٧].

قال: «وقول من قال: «ضبطُ كلِّ شيء بحسَبه»، إن أراد ضبط ذلك على وجه التقريب بحسب الطاقة، فهذا دليلٌ لابن الحاجب لا عليه؛ لأن هذا لا يفيد القطع بأن هذا المقدار بعينه قرأه النبي ﷺ، وإذا لم يُفِد ذلك لم يثبت تواتره. وإن أراد أن ضبط ذلك بوجه يناسبه ويليق به، قلنا: لكنه بالاجتهاد، وهو مانع من ثبوت التواتر»[٨].

---

(١) مختصر منتهى السؤْل والأمل: ١/ ٣٧٩، وقد تعقبه في ذلك السبكي، ينظر رفع الحاجب: ٢/ ٩٤.

(٢) في (ف): «﴿صِراطَ﴾ و﴿سِرَاطَ﴾».

(٣) أحمد بن القاسم الصباغ، شهاب الدين العبادي: فقيه شافعي من أهل مصر، كان بارعًا في العربية والبلاغة والتفسير والكلام، له مصنفات شهيرة منها: حاشية على شرح جمع الجوامع في الأصول سماها: الآيات البينات، وشرح الورقات، وغيرها (ت٩٩٤هـ). ينظر الكواكب السائرة: ١/ ٤١٦، وشذرات الذهب: ٨/ ٤٣٤، والأعلام للزركلي: ١/ ١٩٨.

(٤) في الآيات البينات: «أن».

(٥) في الآيات البينات: «أمر لا».

(٦) في (ف): «اشترطوا».

(٧) الآيات البينات: ١/ ٤٠٠.

(٨) المصدر نفسه، بتصرف من المؤلف: ١/ ٤٠٠.

قال: «فإن قلت (١٩٣/ب): «قد يتصور في الطبقة الأولى القطعُ بضبط ما سمعتْه من النبي ﷺ على الوجه الذي صدر منه من غير تفاوت بوجه، بأن تعرِض عليه ما سمعَتْه منه، وتكرِّر عرضَه إلى أن يخبر بضبطها له من غير تفاوت؟! قلت: نعم، يمكن أن يُتصوَّر ذلك، لكِنّا نقطع بأنه لم يقع، بل لو فُرِض وقوعه لم يُفِد؛ إذ لا يتأتى نظيرُه في بقية الطبقات؛ فإنّ الطبقة الأولى لا تقدِر عادةً على استمرار ضبطِ ما أقرأها عليه ﷺ، ولو سُلِّم فلا تقدر[١] عادةً على القطع بأنّ ما تلقَّتْه عنها الطبقة الثانيةُ على الوجه الذي أقرّ عليه ﷺ بعينه»[٢].

ثم قال: «الوجهُ أنّه[٣] إن أريد بتواترِ ما كان من قبيل الأداء تواترُه باعتبار أصله وفي الجملة، كأنْ يراد[٤] تواترُ المدّ من غير نظرٍ لمقداره، وتواترُ الإمالة كذلك، فالوجه ما قاله غيرُ[٥] ابن الحاجب، وإن أُريدَ تواترُ الخصوصيات فالوجه ما قاله ابن الحاجب[٦] من انتفاء تواترها، لما عُلِم - بما[٧] أشرنا إليه- أنّه يتعذر عادةً ضبطُ ما صدر عنه ـ عليه أفضلُ الصلاة والسلام ـ من ذلك من[٨] غير تفاوت، بنحو زيادةٍ ما أو نقصٍ ما، ولو فُرِض تيسرُ ذلك في الطبقة الأولى بالاستعانة فيه بنحو تكرُّر[٩] عرضه على النبي ـ عليه أفضل الصلاة والسلام ـ، إلى أن شهد له بأنه مطابق لما صدر

(١) وفي الآيات البينات: «يقدر».
(٢) المصدر نفسه: ١/ ٤٠٠.
(٣) «أنه» ساقط من الآيات البينات.
(٤) في الآيات البينات: «كإيراد».
(٥) في (ف): «فالوجه غير ما قاله».
(٦) من «وإن أريد» إلى «ابن الحاجب» ساقط من (ف).
(٧) في الآيات البينات: «مما».
(٨) «من» ساقط من (ف).
(٩) في الآيات البينات: «تتكرر».

عنه بلا تفاوت مطلقاً، لم يتيسر فيما بعدها، كما لا يخفى كل ذلك بأدنى إنصاف مع تأمل»[١]. هـ

قلت: ليس فيما ذكر ما يبيّن استحالةَ الضبط عادةً، ولكن يفيد عسره، والعسر لا يقتضي القطع بنفي[٢] التواتر، والظنُّ بابن الحاجب أنه لا ينفي تواترَ أصل المدّ من غير نظرٍ لمقداره، وكذا الإمالة، وإنما أراد نفيَ تواتر الخصوصيات.

وقال العلامة سعد الدين[٣] في «حواشي شرح العَضُد» عند قوله: «كالمدّ» ما نصّه: «معنى المدّ هاهُنا ما وقع فيه اختلاف القرّاء[٤] من[٥] الألف والواو والياء الساكنيْن[٦] إذا كانت بعدهما همزةٌ إلى أيِّ مقدارٍ يُمدّ[٧]. هـ[٨]

فحمَله على الوجه الثاني في كلام العبّادي، وكذا قال[٩] الكمال ابن أبي شريف عند قول المحقّق المَحلِّيّ[١٠]: «كالمدّ الذي

(١) المصدر نفسه: ١/ ٤٠٠-٤٠١.
(٢) في (ف): «ببقى».
(٣) يعني سعد الدين التفتازاني.
(٤) في حاشية السعد: «من اختلاف القراءات».
(٥) في حاشية السعد: «في أنّ».
(٦) في حاشية السعد: «الساكنتين»، وهو أصح.
(٧) في حاشية السعد: «تمدّ».
(٨) شرح مختصر المنتهى بحواشيه: ٢/ ٢٨٦.
(٩) قال: ساقط من (ف).
(١٠) محمَّد بن أحمد بن محمَّد، جلال الدين المحلي المصري، كان علامة محقّقًا، آيةً في الذكاء، برع في الفقه والأصول والكلام والنحو وغيرها، وألف كتبًا في غاية التحرير، منها: شرح جمع الجوامع، وشرح المنهاج في الفقه، وشرح البردة، وغيرها (ت٨٦٤هـ). ينظر الضوء اللامع: ٧/ ٣٩-٤١، وحسن المحاضرة: ١/ ٢٥٢-٢٥٣، وشذرات الذهب: ٧/ ٣٠٣-٣٠٤.

زيد[١] فيه...»[٢] الخ: «فيه تنبيهٌ على أنّ الكلام في الزيادة دون الأصل، بل هو مقطوعٌ بتواتره»هـ؛ فقال العبّادي: «فيه تكلف[٣]، بل مقتضى التوجيه أن يكون الكلام في مقدار الأصل أيضاً، فليُتأمّل»[٤].هـ فبيّن أنّ البحث في مقدار أصل المدّ، ومقدارِ الزيادةِ التي (١٩٤/أ) هي التوسطُ، والزيادةِ التي هي الإشباع، وأنه لا يلزم من تواتر أصل المدّ في الجملة تواترُ مقدارِ أصلِه وِالزيادة فيه بالخصوص وعلى جهةِ التعيين.

ولقائل أن يقول: مرادُ الكمالِ بأصل المدّ القدرُ الذي لا يتحقق حرف المدّ بدونه، فإذا قصر عنه اختلّ الحرف، وهذا هو المسمى بالمدّ الطبيعي، نسبةً إلى طبيعة الحرف لاقتضائها إياها، ويقابله المزيدي، ويسمى الأوَّل أصليّاً، والثاني فرعيّاً؛ لأنه محضُ زيادةٍ على الأصل[٥]. قال شيخ الإسلام[٦]: «الطبيعيّ هو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ بدونه[٧]»[٨]هـ وهذا لا نسلّم تفاوتَ مقداره، ولا عدمَ تيسرِ ضبطِه في كل طبقة؛ إذ هو وصف نفسيٌّ لأحرف المدّ لا تعقل بدونه، فافهم.

لكن ذكر الأستاذ أبو الحسن بن سليمان[٩] في كتابه المسمى

(١) في (م): «يزيد».

(٢) شرح المحلي: ١/ ٩٥.

(٣) في الآيات البينات هنا زيادة: «وفيه نظر».

(٤) الآيات البينات: ١/ ٤٠١.

(٥) في (م): «الأصلي».

(٦) يعني زكريا الأنصاري.

(٧) في (ف): «ذات الحرف بدونه».

(٨) الدقائق المحكمة: ٣١، وفيه «إلا به».

(٩) علي بن سليمان بن أحمد الأنصاري، أبو الحسن القرطبي: مقرئ فاس وشيخ الجماعة بها، أصله من الأندلس، وانتقل إلى فاس وأقرأ بها إلى وفاته، ومن تآليفه: التجريد الكبير، وترتيب الأداء وبيان الجمع بين الروايات في الإقراء، والمنافع في قراءة نافع، وتهذيب المنافع، وغيرها (ت٧٣٠هـ). ينظر غاية النهاية: =

بـ«تهذيب المنافع في قراءة نافع» أنّ مدّ الصيغة بحسب قراءة القارئ من حيث الترتيل والهذّ[(١)]، فمدُّ الصيغة لورش[(٢)] ليس كمدّ الصيغة لقالون[(٣)]؛ لأنّ ورشاً يرتل قراءته، فيشبع[(٤)] الحركات ويمطِّطها، وقالونُ يهذّ في قراءته»[(٥)]هـ. وعليه فليس المدّ الطبيعي هو القدرُ الذي هو أقل ما يتحقق به حرف المدّ فقط، بل هو مختلفٌ بحسب اختلاف القراءة.

وقد وافق ابنَ[(٦)] الحاجب في عدم تواتر ما ذُكِر[(٧)] أبو شامة في «المرشد الوجيز»[(٨)]، وكذا الشيخ القاضي أبو عبد الله المَقَّريّ[(٩)] قطع بعدم تواتر ما

=١/ ٤٨١ رقم ٢٢٢٩، ودرة الحِجال: ٣/ ٢٤٥ رقم ١٢٦٦، وسلوة الأنفاس: ٣/ ١٨٢-١٨٣ رقم ١٠٧٢.

(١) في (م) و(ف): «الهد»، والصواب ما أثبته، والمراد به الإسراع في القراءة.

(٢) واسمه عثمان بن سعيد بن عبد الله القرشي مولاهم، المصري، لقب بورش لشدّة بياضه، (ت١٩٧هـ). ينظر معرفة القرّاء: ١/ ١٥٢-١٥٥، وغاية النهاية: ١/ ٤٤٦-٤٤٧ رقم ٢٠٩٠.

(٣) واسمه عيسى بن مينا بن وردان الزرَقي، وقالون لقب له، ومعناه بالرومية: جيد، (ت٢٢٠هـ). ينظر معرفة القرّاء: ١/ ١٥٥-١٥٦، وغاية النهاية: ١/ ٥٤٢-٥٤٣ رقم ٢٥٠٩.

(٤) في (ف): «يشبه».

(٥) نقل هذا النص عنه ابن المجْراد (ت٨١٩هـ) في «إيضاح الأسرار والبدائع في شرح الدرر اللوامع»، كما ذكر د. حميتو في كتابه قراءة الإمام نافع عند المغاربة: ٥/ ٤٠.

(٦) ضبطت في (م) بالضم، والصواب ما أثبته.

(٧) في (ف): «ذكره».

(٨) ١٧٧-١٧٩.

(٩) محمد بن محمد بن أحمد التلمساني، أبو عبد الله المقّري: فقيه أصولي مالكي، أصله من تلمسان، صحب السلطان وولي قضاء فاس، وكان آية في غزارة العلم وقوة الحفظ، وله تآليف منها: القواعد والرقائق والحقائق، ورحلة المتبتل، وغيرها (ت٧٥٩هـ). ينظر تاريخ قضاة الأندلس: ١٦٩-١٧٠، وتوشيح الديباج: =

يرجع إلى كيفية الأداء وطريق التجويد، والإمالة والفتح، والتفخيم والترقيق، والإدغام والإظهار، والتحقيق والتسهيل والإبدال، والوقف والوصل، وما أشبه ذلك؛ قال: «ومن أنصف عرف»[١].

وكذا الشيخ تاج الدين السبكيّ وافق ابنَ الحاجب على عدم تواتر المدّ، وتردّد في تواتر الإمالة[٢].

ونقل السخاويّ[٣] عن الشاطبيّ أنه كان يرى فيما كان سبب المدّ فيه همزةً مرْتَبتيْن[٤]: طُولى[٥] لورْشٍ وحمزةَ[٦]، ووُسْطى للباقي[٧]، ويعلّل عدوله عن المراتب الأربع بأنها لا تتحقق، ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة[٨].

= ٢٧١، ونيل الابتهاج: ٤٢٠ رقم ٥٥٠، وشجرة النور: ٢٣٢ رقم ٨٣٢.

(١) في المرشد الوجيز (١٧٨): «وذلك بيّن لمن أنصف وعرف».

(٢) ينظر جمع الجوامع بشرح المحلي: ١/ ٩٥.

(٣) علي بن محمد، علمُ الدين السخاوي، أبو الحسن، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، كان مقرئًا محقّقًا، بصيرًا بالقراءات وعللها، إمامًا في النحو واللغة والتفسير، قرأ القراءات على الشاطبي، وبه انتفع، ونزل دمشق فأقرأ بجامعها نيفًا وأربعين سنة، له تصانيف كثيرة، منها: فتح الوصيد في شرح الشاطبية، والوسيلة إلى شرح العقيلة، وجمال القراء وكمال الإقراء، وغيرها (ت٦٤٣هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٣/ ٣٤٠-٣٤١، وسير أعلام النبلاء: ٢٣/ ١٢٢-١٢٤، وغاية النهاية: ١/ ٥٠٢-٥٠٤ رقم ٢٣١٨.

(٤) في فتح الوصيد للسخاوي: «مَدّتين».

(٥) في (م) و (ف): «طولى مرتبتين»، وفيه تقديم وتأخير، والصواب ما أثبتُّه من فتح الوصيد والكنز.

(٦) حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، أبو عمارة الكوفي التيمي، (ت١٥٤هـ). ينظر معرفة القرّاء: ١/ ١١١-١١٨، وغاية النهاية: ١/ ٢٣٦-٢٣٨ رقم ١١٩٠.

(٧) في فتح الوصيد والكنز: «للباقين»، وهو أصح.

(٨) فتح الوصيد: ٢/ ٢٧١.

قال الجعْبري بعد نقله هذا ما نصّه: «قلت: فإن حمل هذا على[1] أنه كان يقرئ به، فهو خلاف ما عليه «التيسير»[2] وسائرُ النقَلة، ولعله استأثر بنقله؛ وقوله: «إنّ المراتب لا تتحقق»، فمَدَّتاهُ[3] أيضاً كذلك، ومثلَ هذا طرق[4] ابنُ الحاجب[5] إلى أن قال: «ما يتوقف على الأداء -كالمد والإمالة وتخفيف (١٩٤/ب) الهمزة[6]- غيرُ متواتر»، وليس كذلك، بل تحقُّقُ كلٍّ شيء بحسبه، ولو قدح لقدح في قوله عليه الصلاة والسلام فيما روى مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما: «من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبَّر فتمْرها للذي باعها، إلا أن يشترط المبتاع»[7]، واللازم مُنتَفٍ»[8]هـ.

قلت: تقدّم بحث العبّادي في قولهم: «تحقُّقُ كل شيء بحسبه»، وقدمنا أنّ ضبط الخصوصيات عسير، وكأن الجعْبري أشار بقوله: «ولو قدح لقدح...» الخ، إلى التسوية بين الخلاف اللفظي والخلاف الأدائي في النقل، فكما أمكن تواترُ الأوَّل أمكن تواتر الثاني، فلفظ «تؤبّر» في الحديث يحتمل من حيث هو - لا من حيث الرواية- أن يضبط بضم التاء وفتح الهمزة محقّقةً أو مخفّفةً، وفتح الباء مشدّدةً، أو بضم التاء وفتح الواو وكسر الباء مشدّدة، الأوَّل مضارع «أُبِّر» مبني للمجهول،

(١) في (ف): «حمل على هذا».
(٢) يعني كتاب «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني.
(٣) يعني المَدّة الطولى والمَدّة الوسطى اللتين يراهما الشاطبي.
(٤) في كنز المعاني: «طرق به».
(٥) في كنز المعاني هنا كلمة زائدة: «ونحوه».
(٦) في الكنز: «الهمز».
(٧) صحيح مسلم: كتاب البيوع، باب من باع نخلًا عليه تمر، رقم ١٥٤٣ (٣/ ١١٧٢).
(٨) كنز المعاني (ط. الأوقاف): ٢/ ٣٤١.

والثاني مضارع «وبّر» مبني للفاعل، والرواية عينت الوجه الأوَّل.

وعليه، فكلامُه هذا[١] ككلام ابن الجزري؛ إذ قال عندما أورد[٢] مقالة ابن الحاجب ما نصّه: «وهو وإن أصاب في تفرقته بين الخلافيْن في ذلك كما ذكرنا[٣]، فهو واهِمٌ في تفرقته بين حالتي[٤] نقلِه وقطعِه بتواتر الخلاف اللفظي دون الأدائيّ، بل هما في نقلهما واحد، وإذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى؛ إذ اللفظ لا يقوم إلا به، ولا[٥] يصح إلا بوجوده، وقد نصّ على تواتر ذلك [كلِّه][٦] أئمةُ الأصول، كالقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلّانيّ في كتابه «الانتصار» وغيره، ولا نعلم أحداً تقدّم ابنَ الحاجب إلى ذلك، والله أعلم»[٧].هـ

قلت: ما ذكره في تعليل الأولوية لا ينهض في تواتر الخصوصيات؛ لأن اللفظ لا يتوقف عليها على جهة التعيين، وذلك واضح.

وأما قوله: «وقد نصّ على تواتر ذلك...» إلى آخر قولِه[٨]: «في كتابه الانتصار»، فيشير به إلى قوله في الكتاب المذكور ما نصّه: «فإن قال قائل: أخبرونا عمّا صار إليه بعض القرّاء من إيثارِ الهمز، وتركِ بعضهم لذلك[٩] في الموضع الذي استعمله غيره فيه، وإدغامِ بعضهم

(١) في (ف): «فكلام هذا».
(٢) في (ف): «أود»، وهو خطأ.
(٣) في النشر: «ذكرناه».
(٤) في النشر: «الحالتين».
(٥) في النشر: «أو لا».
(٦) زيادة في النشر.
(٧) النشر: ١/ ٣٠.
(٨) في (ف): «إلى قوله».
(٩) في (ف): «لذاك».

وتركِ بعضهم لذلك[١]، ومدٍّ بعضهم وتركِ آخرين للمدّ، وإمالةِ بعضهم وتركِ بعضهم للإمالة، وتخفيفِ الحركة وإشباعِها، وإظهارِ الحرف وحذفِه، وما جرى مجرى ذلك مما تختلف فيه الألسُنُ واللغاتُ، والكلام بجميعه سائغٌ جائز، أتقولون: إنّ جميع القراءات (١٩٥/أ) بذلك منصوص عليها، موقف على صحتها؟ أم هذا القدرُ من القراءات والاختلاف مقروءٌ بالرأي، موكولٌ إلى اجتهاد العلماء من القرّاء وأهل المعرفة باللسان؟

يقال لهم: الذي نقوله[٢] في هذا الباب أنّ جميع ما قرأ به قرّاء الأمصار والأئمةُ مما اشتهر عنهم واستفاض نقلُه، ولم يدخل في حكم الشذوذ وجملته، ولم يقع بين القرّاء تناكر له، ولا تخطئةٌ لقارئه، بل رأوْه[٣] سائغاً جائزاً، من همزٍ وتركِ همز، وإدغامٍ وترك إدغام، ومدٍّ وتركِ مدّ، وتليينٍ وتشديد، وحذفِ حرف وإثباتِه، أو إبدالِه بغيره، أو تقديمٍ أو تأخير، أو إمالة أو تركِ إمالة؛ فإنه كله منزلٌ من عند الله عز وجلّ، ومما وقف الرسول عليه السلام على صحته، وخيّر بينه وبين غيره، وصوّب جميع القراءة به، واستحسن ذلك منهم على ما بيّنّاه من قبل، ولو ساغ أن يشك في بعض ما ظهر عنهم من ذلك ورَوَوْه لساغ أن يشك في جميعه؛ لأنه بأسره مرويٌّ عندهم على طريقة واحدة، فيجب القطع على صحة سائره، والقول بأنه موقف[٤] عليه.

ولو سوّغنا لبعض القرّاء إمالةَ ما لم يُمِلْه الرسول -عليه السلام[٥]- والصحابة، وإظهارَ ما أدغمتْه، وقطعَ ما أدرجتْه ووصلْته، وتشديدَ ما

---

(١) في (ف): «لذاك».
(٢) في (ف): «نقلوه».
(٣) في (ف): «رواه».
(٤) في (ف): «موقوف».
(٥) «عليه السلام» ساقط من (م).

خففتْه، وإثباتَ ما حذفتْه، ونقصانَ ما أثبتتْه، لسوّغنا لهم مخالفةَ[١] جميعِ قراءة الرسول[٢] في كل آية وحرف وكلمة، ومخالفةَ جميع مصحف الجماعة وقراءتهم، ولم يكن تحليلُ بعضٍ[٣] ذلك وتسويغُه أولى من بعض، وهذا ما قد بينّا فسادَه من قبلُ بما[٤] يغني عن ردّه وإعادةِ قول فيه، فوجب بهذه الجملة[٥] القطعُ على أنّ جميعَ القراءات المشهورة بما ذكرناه محفوظةٌ عن الرسول عليه السلام و[٦] منزّلةٌ من عند الله، وأنّه ليس لأحدٍ مخالفةُ جميع ذلك واختيارُ غير سائره والخروجُ عنه، كما أنه ليس له ذلك في جميع ألفاظ القرآن وسوره وترتيب كلماته، ولا أن يقرأ جميع القرآن على المعنى دون اللفظ، وإذا كان كذلك صحّ ما قلناه، وبطَل ما توهّمه هؤلاء الضعفاءُ المخالفون لنا في هذا الباب»[٧].هـ

وقال أيضاً: «ثم أنت إذا تأملت كلّ حرف من هذه الحروف والقراءاتِ التي قدمنا ذكرَها، من الهمز وتركه، والإدغام وتركه، والإمالةِ وتركِها، ونحو ذلك وما أشبهه، وجدت جميعه مما يتكلم به أهل اللغة أو قبيلة منها، ولم تجد بتةً في سائرها ما لا تجده في (١٩٥/ب) قريش وجميع مضَر ومَن قارب ديارَ قريش، ولا فيهم من لا يعرفه ولا يتكلم به، فيجب لذلك القطعُ على صوابه، وأنّه منزلٌ من عند الله تعالى. فإن اتفق أن يشُذّ شاذٌّ وينفرد منفردٌ بقراءةٍ غيرِ معروفة ولا منقولةٍ عن الصحابة، ويقول: إنما أحدثتُ هذه القراءة واخترتُها لأنّ قراءة هذه الكلمة غيرُ محفوظ ولا منقولٍ عن النبي -عليه السلامُ- والصحابةِ، وأنّ دليلي على صحة حرفي واختياري هذا كيْتَ وكيْتَ! قطعْنا بتخطئته

(١) في هامش (ف): صح «مخالفته».

(٢) من قوله «جميع الأمصار» إلى هذا الموضع نقله أبو شامة مختصرًا في المرشد الوجيز: ١٦٦.

(٣) «بعض» ساقط من (ف).

(٤) في (ف): «مما».

(٥) في (ف): «الجهة».

(٦) الواو ساقطة من (ف)، وهو أولى.

(٧) لم أقف عليه في القسم المطبوع من الانتصار، ولكن ينظر نكت الانتصار: ٤١٥.

وتقصيره، وتوهمِه الباطلَ وتصويرِه له بصورة الحق، من حيث علمْنا - بالوجوه التي قدّمنا ذكرها- أنّ كلّ سورة وآية وكلمة وحرفٍ من القرآن محفوظٌ عن الرسول عليه السلام، ومأخوذٌ عنه ومُتلقّى[(١)] عنه من لفظه، ومشهورٌ من دينه وشريعته، وأنه لو جاز أن نشك[(٢)] في كلمة أو حرف وأن لا ندريَ كيف قرأه النبي عليه السلام وما الذي عملت الصحابة عليه في تلاوته[(٣)]، ولعلها رجحت الظن في ذلك، وتوهّمت أنّها موافقةٌ لقراءة الرسول عليه السلام من غير قطع ولا يقين، لساغ هذا في خمس آيات، وفي سورة طويلة إلى آخرها، وفي جميع القرآن، وقد بيّنا بطلان هذا فيما سلف بغير وجهٍ يغني الناظرَ فيه، فوجب بهذه الجملة فسادُ تخيّلِ كلٍّ من ظنّ وتوهّم أنّ من القرآن كلمةً أو حرفاً لا يُدرى كيف قرأه النبي عليه السلام وأقرأه، وأنّ القول بذلك مفتاحٌ للقول بالشك في القرآن، والقدح فيه والطعنِ في ثبوته وصحته، من حيث لا يشعر مجوِّزُ ذلك ومتوهِّمُه[(٤)]، فوجب بهذه الجملة تحريمُ إحداثِ قراءة كلمة واحدة أو حرف واحد بالرأي والاجتهاد، وتجويزِ مخالفة قراءة الجماعة ورفضِها[(٥)] بتغليب الرأي وإعمال الاعتبار والاجتهاد؛ هذا قولنا وجوابنا الذي نختاره ونعتمد عليه»[(٦)].هـ

قلت: وكأنّ جلال الدين المَحَلّيّ لم يقف على كلام القاضي هذا حيث قال: «وغيرُ ابن الحاجب وأبي شامة لم يتعرضوا لما قالاه»[(٧)]؛ إذ

(١) في (ف): «متقا»، وهو تحريف.
(٢) في (ف): «يشك».
(٣) في (ف): «تلاوة».
(٤) في (ف): «فجوز ذلك وتوهمه».
(٥) في (ف): «لفظها».
(٦) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار».
(٧) شرح المحلي: ١/٩٦، والآيات البينات: ١/٤٠٣.

ظاهره أنهم[١] لم يتعرضوا له بنفي ولا بإثبات، ولا يخفى دلالة كلام القاضي -رحمه الله- على تواتر ذلك كله، ووجوبِ القراءة على ما تواترت عليه من الوجوه والكيفيات، وحرمةِ مخالفة شيء من ذلك، وحرمةِ القراءة بالمعنى، وإبدال اللفظ بمرادفه.

ولما فسر ابنُ رشد[٢] ما وقع في سماع ابن القاسم[٣] من كراهة القراءة بالنبْر[٤] في قراءة الصلاة بوجوه:

أحدها (١٩٦/ أ) إظهار الهمز بكل موضع؛ قال: «ولذا جرى عمل قرطبة أن لا يقرأ إمامُ جامعها إلا لِورْش[٥]، وإنما ترك منذ زمن قريب[٦]»[٧].

وثانيها: الترجيع الذي يحدث معه نبْر.

وثالثها: فعلُ بعض المقرئين من تحقيق الهمز، والترقيق، والتغليظ،

(١) في (ف): «أنه».

(٢) محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي، أبو الوليد، كان إمام أهل الأندلس، وقاضي الجماعة بقرطبة، ثم استعفى من القضاء، وتفرّغ للتأليف فأتى بما لم يأت به أحد، ومن أشهرها: البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل، والمقدمات الممهدات لأوائل كتاب المدونة، (ت٥٢٠هـ)، ينظر الصلة: ٢/ ٥٧٢، وتاريخ قضاة الأندلس: ٩٨- ٩٩، والديباج: ٢/ ٢٤٨-٢٥٠.

(٣) عبد الرحمن بن القاسم العُتَقي المصري، فقيه، من أجلّ أصحاب الإمام مالك وأعلمهم بأقواله، صحبه عشرين سنة، له كتاب المسائل في بيوع الآجال، (ت١٩١هـ). ينظر ترتيب المدارك: ١/ ٢٥٠-٢٥٩، والديباج: ١/ ٤٦٥-٤٦٨، وشجرة النور: ٥٨ رقم ٢٤.

(٤) النبر: الهمز في القراءة، ينظر اللسان: ٥/ ١٨٨.

(٥) في (ف): «بورش».

(٦) في (ف): «قليل».

(٧) البيان والتحصيل، بتصرف من المؤلف: ١/ ٣٥٨.

والرَّوْم والإشمام، وإخفاء الحركة، وإخراجِ كل الحروف من مخارجها، لشغل ذلك عن فهم حِكَمه وعِبَره وتدبّره[(١)].

قال ابن عرفة: «هذا الاحتمال -يعني الأخيرَ- لا يليق، لاتفاق كلّ القرّاء عليه، وتواترِه عند المحققين، ولاسيما إخراج الحروف من مخارجها، حتى قيل ما قيل فيمن لم يعرف الفرق بين الظاء والضاد[(٢)]، ولا يشغل ذلك قارئاً محصِّلاً، بل مبتدئاً أو متعلماً». هـ

قلت: ولا أدري لِمَ خصّص[(٣)] البحثَ بالأخير؛ فإن الأوَّل أيضاً لا يليق، لما تقرر من تواترَ السبعِ كلها؛ وما علّل به ابن رشد وجه الكراهة - من أنّ ذلك يشغل عن فهم حِكَمه وعِبَره- يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه يشغل القارئ، فيتجه أن يقال: إنما يشغل المبتدئَ المتعلمَ كما قال ابن عرفة، فيجاب بادعاء أنه المراد.

وثانيهما: أنه يشغل المستمع من المأمومين، ولا فرق في هذا بين القارئ المحصِّل والمتعلم، غير أنّه يرِد على هذا الوجه أنّ اشتغال المستمعين لا يوجب كراهةَ التجويد في الصلاة واستحبابَ تركه، بل لا يوجب إباحةَ تركه، فالصواب حملُه على الوجه الأوَّل، والمعنى أنه يكره لأئمة الصلاة التفصّحُ في قراءتها وتكلّفُ التجويد من غير المحصِّل، والذي ينبغي له أن يقرأ فيها على حسب طبيعته، حتى إذا كان في غير الصلاة جعل يتدرب فيه حتى يصيرَ له ملَكة.

وقد قال القاضي الإمام أبو بكر بن الطيب الباقلّانيّ -رحمه الله- في مثل هذا، وعبّر عنه بتحقيق الأحرف بالتزايد في إخراجها من مخارجها، وشدّةِ تحريك اللسان والشفتين؛ قال: «وهذا لَعَمْري تشادُقٌ مذموم[(٤)] مكروه، وربما أدّى إلى بعض استثقال الكلام وبُغض العربية، وقطعِ

---

(١) البيان والتحصيل: ١/٣٥٨.

(٢) يعني - والله أعلم- قول ابن القاسم بعدم جواز إمامته، وقول ابن أبي زيد والقابسي ببطلان صلاة من اقتدى به، ينظر الذخيرة: ٢/ ٢٤٥، ومواهب الجليل: ٢/٤٢٨.

(٣) في (ف): «خصّ».

(٤) في (ف): «تشاد ومذموم».

التشاغل باستماعه عن معرفة معناه، وأورث الشمخ والعُجْب بالنفس والافتتانَ بهذا الباب. . .»[١] إلى آخر كلامه.

وما ذكر من حرمة القراءة بالمعنى وإبدال كلمة بأخرى مرادفةٍ[٢] لها أو مساويةٍ عقد له القاضي في كتاب «الانتصار» باباً يخصّه[٣]، وأطال في الاستدلال عليه وإبطال الشبه الواردة في ذلك، وجعل كل ما يُقرأ بذلك ليس بقرآن (١٩٦/ب)، وأبطل قراءةَ القرآن بالفارسية والعِبرانية والبربرية، وجعل ذلك كله من قبيل التفسير، لا من قبيل القراءة. وقال: «إنّ فقهاء السلف والخلف على أنّ القراءة بالفارسية غيرُ جائزة، إلى أن نقل قوم عن أبي حنيفة أنه سُئل عن القراءة بها فقال: «إن كان يسمى قرآناً أجزأه»، وزعم الكرْخيّ[٤] في كتاب عمله في هذه المسألة أنّ المحفوظ عن أبي حنيفة أنه قال فيمن قرأ في صلاته[٥] بالفارسية وهو يحسن العربية: يجزيه، وأنه قارئ للقرآن؛ قال: ولا نعلم أحداً حكى عنه غير هذا»[٦].

ثم قال متبرّئاً من الرضى بهذه[٧] المقالة[٨]، وموجّهاً لما حكي عن

---

(١) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار».

(٢) في (م): «ومرادفة».

(٣) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار»، وينظر نكت الانتصار: ٣٢١.

(٤) عبيد الله بن الحسين، أبو الحسن الكرخي (ت٣٤٠هـ). ينظر تاريخ بغداد: ١٠/ ٣٥٣-٣٥٤، وسير أعلام النبلاء: ١٥/ ٤٢٦-٤٢٧، والجواهر المضيّة: ٣٣٧.

(٥) في (ف): «بصلاته».

(٦) ينظر نكت الانتصار: ٣٣٧، والصحيح أنّ أبا حنيفة رجع عن القول بذلك إلى القول بالمنع كما نصّ على ذلك البخاري في كشف الأسرار: ١/ ٤٢، والسيوطي في الإتقان: ١/ ٣٧٧، وذكر الآلوسي في تفسيره (١٣/ ١٣١) أنّ الشُّرُنْبُلالي (ت١٠٦٩هـ) حقّق هذه المسألة في رسالة مفردة.

(٧) في (ف): «متبرئًا من هذه».

(٨) ذكر ابن حزم في الفِصَل (٤/ ١٧٠) أنّ الباقلاني قطع على أبي حنيفة بخلافه للإجماع بإجازته القراءة بالفارسية.

أبي حنيفة ما نصّه: «وأنا مبيّنٌ لك قول أبي حنيفة بعد أن تعلم أنّ قراءة القرآن بالفارسية ليس مما نختاره، ولا مما نأمر به ولا نستحسنه، وحاصل التوجيه أنّ أبا حنيفة يقول بالإجزاء لا الجواز، بمنزلة المصلي بثوب مغصوب، أو المتوضئِ بماء مغصوب، وكالتارك لمتابعة الإمام في الركوع والسجود»[(١)]، وقد اعترض القاضي هذا التوجيه بما يطول جلبه[(٢)].

وقال أبو يوسف[(٣)] و[(٤)]محمدٌ[(٥)] من أصحاب أبي حنيفة: لا تجزئه الصلاة إذا قرأ[(٦)] بالفارسية وهو يحسن العربية، وإن كان لا يُفصح بها أجزأته، وقال بعض أصحابه[(٧)]: إنما أجاز ذلك في مواضع مخصوصة، نحو ما روي عن ابن[(٨)] مَسْعُود في ﴿طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ (الدخان: ٤٤) «أنه أقرأها رجلاً، فجعل الرجل يقول: «طعام اليتيم» كلما قرأها، فقال له ابن مَسْعُود: طعام الفاجر»[(٩)].

(١) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار»، وينظر نكت الانتصار: ٣٣٩.
(٢) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار»، وينظر نكت الانتصار: ٣٤٠.
(٣) يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، أبو يوسف، قاضي القضاة (ت١٨٢هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٦/ ٣٧٨-٣٩٠، وسير أعلام النبلاء: ٨/ ٥٣٥-٥٣٩.
(٤) الواو ساقطة من (م).
(٥) يعني محمَّد بن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة (ت١٨٩هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٤/ ١٨٤-١٨٥، وسير أعلام النبلاء: ٩/ ١٣٤-١٣٦.
(٦) في (ف): «صلاته إذا ما قرأ»، وعلى «ما» علامة تشطيب.
(٧) في (ف): «أصحابنا».
(٨) في (ف): «أبي»، وهو خطأ.
(٩) فضائل القرآن لأبي عبيد: ٢/ ١٣٦ رقم ٧٦٠، وسنده منقطع بين عبد الله بن عون وابن مسعود، لكن له شاهدًا صحيحًا عن أبي الدرداء، أخرجه الحاكم في المستدرك: باب سورة الدخان (٢/ ٤٥١)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، ورواه ابن جرير في تفسيره (٢٢/ ٤٣)، ورجاله ثقات.

وردّ القاضي هذا التوجيه، وتأوَّل القصةَ بأنه لم يقلها على جهة التلقين، بل على جهة الضجر والتبرم لكثرة التَّكرار[١] والتَّرداد، أو التفسير لِلّفظ الذي عسر عليه النطق به، كأنه قال: اعقِل ما يقال لك، إنما هو الأثيم الذي هو الفاجر الفاسقُ، مِن الإثم الذي هو الفجور والفسق، لا اليتيم من اليُتم[٢]؛ قال: «والأشبه أن يكون هذا الحديث كذباً[٣]، أو وقع فيه غلط أو تحريف»[٤].

ثم قال: «فإن قال قائل: لا يُسلَّم لكم ما وصفتم؛ لأنه إذا ترجم وأورد معانيَ القرآن بأي لغةٍ كان فقد قرأ القرآن وأورده! قيل له: هذا مما يأباه كافّة المسلمين؛ لأنه يوجب أن تكون[٥] ترجمةُ القرآن بالشعر العربي قرآناً، وأن يكون الشعر قرآناً، ويأبى اللهُ ذلك ورسولُهُ والمسلمون، ولا نعلم أنّ أحداً من الأمّة قال: إن قول الأعرابي:

ألا من مهلِك الفيل ومن سار مع الفيل
بطيْر صبّه اللهُ عليهم من أبابيل
ترميهم جنادل[٦] تُرى من طين سجّيل
فأضحى القوم في القاع كَعصف ثَمَّ[٧] مأكول

---

(١) «التكرار» ساقط من (م).

(٢) ينظر روح المعاني للآلوسي: ١٣/ ١٣٠، فقد حكى توجيه القاضي، وتعقّبه بما لا يدفعه.

(٣) في (م): «كذب».

(٤) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار»، وينظر نكت الانتصار: ٣٢٥.

(٥) في (ف): «يكون».

(٦) كذا في النسختين، وهو مكسور الوزن، والصواب: «رمتهم بجناديلٍ»، كما في أعلام النبوة للماوردي: ٧٦.

(٧) «ثَمّ» ساقط من (م)، وفي أعلام النبوة: «غيرِ مأكول».

قرآنٌ! وأنه سورة الفيل!! هذا خلاف إجماع الأمّة»[١]. هـ

ومن كلامه في هذا الغرض أيضاً: «ولو كان التعبير عنها بالفارسية قرآناً لكان التعبير عنها بالعربية بالخطابة أو الشعر الطويل أو الرَّجَز والمزدوج قرآناً! ولجاز أن يقرأ «الحمدُ»[٢] وغيرَها بألفاظ الشعر ونظمه! وأن يكون إذا ضمّن شعراً معانيَ القرآن أن تقول[٣]: قد قرأ القرآن!! وهذا خلاف إجماع الأمّة، ولجاز أن تبدل مكان ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾: الشكر لرحيم الثقَلَيْن، أو مالك العالَمين!! وإذا كان هذا خروجاً عن الإجماع، كان القول بأن يعبر عن معاني القرآن بالعجمية خارجاً عن الإجماع»[٤] انتهى باختصار.

ولما نقل ابن عرفة في مختصره عن «المدوّنة» إعادةَ من قرأ بقراءة ابنُ مَسْعُود في الصلاة أبداً[٥]، قال ما نصّه: «ابنُ وهب[٦]: فقلنا[٧] لمالك: «أقرأ ابن مَسْعُود رجلاً ﴿طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ (الدخان: ٤٤)، فجعل الرجل يقول: «اليتيم»، فقال له: طعام الفاجر»، أَيُقرأ بهذا؟ فقال: «نعم»؛ فخرّج منه اللخميُّ عدمَ إعادة المصلي بها. المازَريُّ[٨]: تخريجه

(١) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار».
(٢) يعني سورة الفاتحة.
(٣) في (ف): «نقول».
(٤) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار».
(٥) ينظر تهذيب المدونة: ١/ ٩٦، البيان والتحصيل: ٩/ ٣٧٤، والتاج والإكليل: ٢/ ٩٨.
(٦) عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي مولاهم، المصري، (ت١٩٧هـ). ينظر ترتيب المدارك: ١/ ٢٤٣-٢٥٠، والديباج: ١/ ٤١٣-٤١٧.
(٧) في (ف): «قلت».
(٨) محمَّد بن علي التميمي، أبو عبد الله المازَري، (ت٥٣٦هـ). ينظر الديباج: ٢/ ٢٥٠-٢٥٢، وشجرة النور: ١٢٧-١٢٨ رقم ٣٧١.

زلّـة، لأن الإبـدال يخـلّ بـبـلاغـتـه، وتُـؤوَّل الـروايـة إن صـحّـت. ابنُ مُحرز[١] وابنُ شعبان[٢]: لو بدّل ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ بالمسخوط، و﴿أَنْعَمْتَ﴾ بأفضلْتَ، مُنِع إجماعاً. هـ ثم نقل عن ابن عبد البرّ أنّ معنى الرواية جوازُ قراءتها في غير الصلاة، لا فيها[٣].

قلت: الرواية مشكِلة، حُمِل الجواز فيها على الصلاة أو غيرها؛ لما تقدّم من حرمة الإبدال، وأنّ القارئ به غيرُ قارئ للقرآن، وقد علمتَ ما ذكره القاضي في هذه القصة، فإن حُمِل الجواز في هذه الرواية على جواز القراءة بها -لا على أنها قرآن، بل على جهة التفسير- كان صحيحاً.

ورحم الله المازَريَّ في اعتراضه على اللخمي[٤] ذلك التخريج؛ لأن التخريج إنما يكون على أصل صحيح، ولا صحة لهذا الجواز في الصلاة، فإما أن تكون الرواية باطلة، وإما أن تُؤَوَّل على ما ذكرناه من التفسير. وأما تأويلها على الجواز في غير الصلاة على أن يكون قرآناً كما يفهم من كلام أبي عُمَر[٥] فغيرُ ظاهر، ومتى تؤُوِّلت على الجواز في غير الصلاة لم يصحَّ التخريج.

---

(١) عبد الرحمن بن محرز القيرواني التونسي، أبو القاسم، فقيه نظّار من المالكية، (ت نحو ٤٥٠هـ). تنظر ترجمته في ترتيب المدارك: ٢/ ٣٢٧، والديباج: ٢/ ١٥٣.

(٢) محمَّد بن إسحاق بن شعبان المصري، المعروف بابن القُرْطي، ويقال له ابن شعبان: رأس المالكية بمصر في وقته، (ت٣٥٥هـ). ينظر ترتيب المدارك: ٢/ ١٣-١٤، وشجرة النور: ٨٠ رقم ١٤٤.

(٣) ينظر التمهيد: ٨/ ٢٩٢.

(٤) علي بن محمَّد الربعي، أبو الحسن اللخمي القيرواني، كان فقيهًا فاضلًا، حسنَ الفهم، جيد النظر، انتهت إليه رياسة الفقه في وقته، وله تعليق حسن على المدوّنة سماه التبصرة، وهو مشهور معتمد عند المالكية، وإن كانت له فيه اختيارات ربما خرجت عن قواعد المذهب، (ت٤٧٨هـ). ينظر ترتيب المدارك: ٢/ ٣٤٤، والديباج: ٢/ ١٠٤-١٠٥، وشجرة النور: ١١٧ رقم ٣٢٦.

(٥) يعني ابن عبد البرّ.

تذييل[١]

قال[٢] في «المدوَّنة»: «قلت لابن القاسم: ما قول مالكٍ فيمن صلى وهو يحسن (١٩٧/ب) القرآنَ خلف من لا يحسن القرآن[٣]؟ قال: قال مالك: إذا صلى الإمام بقوم فترك القراءة انتقضت[٤] صلاتُه وصلاةُ مَن خَلفَه، وأعاد وإن ذهب الوقت، قال: وكذلك الذي لا يحسن القرآن أشدُّ عندي من هذا؛ لأنه لا ينبغي لأحد أن يأتمّ بأحد وهو لا يحسن القرآن»[٥]. هـ

وقد حمل ابنُ يونس[٦] وعبدُ الحق[٧] كلامَها[٨] على الأمّيّ، وعلّل عبدُ الحق الأَشَدّيّةَ في كلامها بقوله: «لأن الذي قرأ ولا يحسن ما يقرأ[٩] يشبه المتكلم، فالتارك أيسر منه؛ لأن الناس اختلفوا في ناسي أمِّ القرآن:

(١) في (ف): «قلت».
(٢) يعني سحنون.
(٣) «خلف من لا يحسن القرآن» ساقط من متن (ف)، واستدركه الناسخ في الهامش.
(٤) في (ف): «انتقصت».
(٥) ينظر تهذيب المدونة: ١/ ٩٥، والتاج والإكليل: ٢/ ٩٨.
(٦) محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي، كان إمامًا فقيهًا فرَضيًا، ملازمًا للجهاد، أشهر تصانيفه كتاب الجامع لمسائل المدونة والمختلطة، وقد اعتمد عليه مَنْ بعدَه، وجعله خليل أحد الأربعة الذين اعتمد ترجيحاتهم في مختصره، (ت٤٥١هـ). ينظر ترتيب المدارك: ٢/ ٣٤٦، والديباج: ٢/ ٢٤٠-٢٤١، وشجرة النور: ١١١ رقم ٢٩٤.
(٧) عبد الحق بن محمَّد القرشي السهمي، فقيه متفنن، له حظ من الفروع والأصول، من تآليفه شرح المدونة، واستدراك على مختصر البراذعي، وجزء في ضبط ألفاظ المدونة، (ت٤٦٦هـ). ينظر ترتيب المدارك: ٢/ ٣٢٩-٣٣٠، والديباج: ٢/ ٥٦، وشجرة النور: ١١٦ رقم ٣٢٤.
(٨) في (ف): «كلامه»، والمراد الكلام السابق الذي ورد في «المدونة».
(٩) في (ف): «قرأ».

هل تفسد صلاته؟ وقد يريد بقوله: «أشدّ» لابتدائه الصلاةَ بما لا يجوز، والناسي ابتدأها على ما يجوز، ثم طرأ عليه نسيان، فهذا أخفّ، والآخر أشدّ»[١]. هـ

وحملها القابسيّ[٢] على اللحّان[٣]، واعترضه ابنُ رشد في «البيان» في شرح المسألة التاسعة من رسم الصلاة الثاني من سماع أشهبَ[٤] من كتاب الصلاة؛ قال ما نصّه: «وقد اختُلِف في الذي يُحْسِن القرآن -أي يحفظه- ولا يُحْسِن قراءته ويلحنُه على أربعة أقوال:

أحدها: أنّ الصلاة خَلَفَه لا تجوز وإن لم يَلحَن في أمِّ القرآن، إذا كان يلحن في سواها؛ قاله بعض المتأخرين تأويلاً على ما لابن القاسم في «المدونة» في الذي لا يحسن القرآن، وقال: إنه[٥] لم يفرّق بين أمّ القرآن وغيرها، وهو بعيد في التأويل، غيرُ صحيح في النظر.

والثاني: أنّ الصلاة خَلْفَه جائزة إذا[٦] كان لا يلحن في أمِّ القرآن،

---

(١) نقله الحطاب في مواهب الجليل (٢/ ٤٢٥) إلى قوله: «لا تفسد صلاته».

(٢) علي بن محمَّد بن خلف المعافري، أبو الحسن، المعروف بابن القابسي، عالم إفريقية، كان واسع الرواية، عالمًا بالحديث ورجاله، فقيهًا أصوليًا متكلمًا، رحل إلى المشرق، ثم عاد إلى القيروان، ووتولى الفتيا مكرهًا، له تواليف بديعة منها: المهذب في الفقه، وأحكام الديانة، وملخص الموطأ، وأحكام المتعلمين والمعلمين، وغيرها، (ت٤٠٣هـ). ينظر ترتيب المدارك: ٢/ ٢٢٣-٢٢٧، وسير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٥٨-١٦١، والديباج: ٢/ ١٠١-١٠٢.

(٣) قاله ابن عرفة كما في «التاج والإكليل» للمواق: ٢/ ٩٨.

(٤) أشهب بن عبد العزيز القيسي العامري، روى عن مالك والليث بن سعد وجماعة، وانتهت إليه رئاسة المالكية بمصر بعد ابن القاسم، وكان من أفقه أصحاب مالك، وصنف كتابًا في الفقه رواه عنه سعيد بن حسان وغيره، (ت٢٠٤هـ). ينظر ترتيب المدارك: ١/ ٢٥٩-٢٦٣، والديباج: ١/ ٣٠٧-٣٠٨، وشجرة النور: ٥٩ رقم ٢٦.

(٥) في البيان والتحصيل: «إن».

(٦) في البيان والتحصيل: «لا تجوز خَلْفَه إن».

ولا تجوز إذا[١] كان يَلحَن في أمّ القرآن.

والثالث: أنّ الصلاة خَلْفَه غيرُ جائزة إذا كان لحنه لحناً يتغير منه[٢] المعنى، مثل أن يقول: «إيّاكِ» بكسر الكاف، و«أنعمتُ» برفع التاء، وما أشبه ذلك، ويجوز إن كان لا يتغير منه المعنى، مثل أن يقول: «الحمدِ للهُ»، بكسر الدال ورفع الهاء من الله، وما أشبه ذلك، وهو قول ابن القَصّار[٣]، وعبد الوهاب[٤].

والرابع: أنّ الصلاة خَلَفَه مكروهة، فإن وقعت لم تجب[٥] إعادتها، وهو الصحيح من الأقوال؛ لأن القارئ لا يقصد ما يقتضيه اللحن، بل يعتقد بقراءته ما يعتقد بها من لا يلحن، وإلى هذا ذهب ابن حبيب[٦]». هـ[٧]

ولما ذكر المازَري الخلاف في صلاة اللحّان، قال: «وسبب الخلاف في هذه المسائل: هل يُخرِج اللحنُ الكلمةَ الملحونَ فيها عن كونها قرآناً، ويلحقها بكلام البشر، أو لا يخرجها عن كونها قرآناً؟»[٨]. هـ

قلت: فيه نظر؛ إذ لا ينبغي الاختلاف في خروج الكلمة عن

(١) في البيان والتحصيل: «إن».

(٢) في البيان والتحصيل: «به».

(٣) علي بن عمر بن أحمد البغدادي، أبو الحسن، المعروف بابن القصار (ت ٣٩٨هـ). ينظر ترتيب المدارك: ٢/ ٢١٤، والديباج: ٢/ ١٠٠، وشجرة النور: ٩٢ رقم ٢٠٨.

(٤) عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، (ت ٤٢١هـ). ينظر ترتيب المدارك: ٢/ ٢٧٢-٢٧٥، والديباج: ٢/ ٢٦-٢٩، وشجرة النور: ١٠٣-١٠٤ رقم ٢٩٦.

(٥) في (ف): «يجب».

(٦) عبد الملك بن حبيب بن سليمان السُّلَمي الألْبيري القرطبي، (٢٣٨هـ). ينظر ترتيب المدارك: ١/ ٣٨١-٣٩٢، والديباج: ٢/ ٨-١٥، وشجرة النور: ٧٤-٧٥ رقم ١٠٩.

(٧) البيان والتحصيل: ١/ ٤٤٩.

(٨) نقله الحطاب في مواهب الجليل: ٢/ ٤٢٧.

القرآنية باللحن، كيف (١٩٨/أ) والقرآن هو النظم المخصوص الموصوفُ[(١)] بالهيئة الخاصة، الذي أنزل الله تعالى على نبيّه ﷺ مصحوباً بتلك الهيئة، وتلاه النبي ﷺ على أصحابه كما أُنزِل، وتحملوه عنه كذلك، ونقلوه إلى من بعدهم على ذلك الوجه، وهو بريءٌ من اللحن، خالصٌ[(٢)] من اللُّكنة؟! فما يأتي به اللحّان والألكَن[(٣)] غيرُه بالضرورة، فالصواب أنّ منشأ الخلاف هو الالتفات إلى القصد، فمن نظر إلى أنّه لم يقصد اللحن ولم يتعمّده، بل اعتقد بقراءته ما يعتقد بها من لا يلحن قال بالصحة، كما أشار إلى ذلك ابن رشد في توجيه ما استظهره من الصحّة، ومن لم يلتفت إلى القصد، ورأى أنه لم يقرأ القرآن وإنما تكلم، قال بعدم الصحّة؛ أما العامد القادر على الإتيان بالصواب فلا إشكال في بطلان صلاته وصلاةِ من اقتدى به.

وقد قال القاضي أبو بكر رحمه الله: «من لا يطوّع لسانه، ويتعذر الكلام عليه بغير لغته المخالفةِ لجميع وجوه القراءة المنزلة، يجوز له التعبير عن تلك اللفظة المنزلة بلغته ولسانه لحاجته وضرورته إلى ذلك، غير أنّا لا نقول: إنّ تعبيره عن ذلك من كلام الله وقوله، ومما أنزله على رسوله؛ إذ كنّا تيقّنّا أنّ الله تعالى لم ينزله كذلك، كما أنّا لا نقول: إنّ المعبِّر عن لفظ القرآن بالهندية والبربرية والفارسية قارئٌ لما أنزله الله، وهو في هذا الباب بمثابة الألثغ[(٤)] والألكن والتمتام[(٥)]، لا

(١) «الموصوف» ساقط من (ف).
(٢) في (ف): «خليص».
(٣) في (ف): «الألكان» والألكن من لا يقيم العربية لعُجمة في لسانه كما في اللسان: ١٣/ ٣٩٠، والمراد به من لا تتبين قراءته بسبب اللُّكنة، كما في الذخيرة للقرافي: ٢/ ٢٤٦.
(٤) الألثغ الذي لا يتأتى له النطق ببعض الحروف، فينطق الراء غينًا، أو السين ثاءً، أو نحو ذلك، ينظر اللسان: ٨/ ٤٤٨، وتاج العروس: ٢٢/ ٥٥٧.
(٥) من لا يبين لسانُه ويخطئ موضعَ الحرف، فيرجع إلى لفظ كأنه التاء والميم، ينظر اللسان: ١٢/ ٦٧.

يستقيم لهم[١] كثير من أحرف القرآن، لأجل ما بألسنتهم من اللُّكنة واللُّثغة[٢] والتمتمة، ولكن مع ذلك لا يقال: إنّ الله تعالى أنزل كلامه[٣]، وشرع لعباده قراءة القرآن بلفظ الألثغ والألكن والتمتام[٤]» انتهى باختصار[٥].

الجواب عن المسألتين[٦]

وقد تمّ الغرض من رسم هذه المقدمة، فما بقي إلا الشروع في تقرير[٧] الجواب، بمعونة الملك الوهّاب، فأقول:

تضمن السؤال المذكور مسألتين:

الأولى: مسألة إسقاط المدّ الطبيعي، ما حكمه؟

[حكم إسقاط المدّ الطبيعي]

والجواب: أنه لا يجوز، لعدم وروده عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم[٨] من أئمة القراء، بل أجمعوا على لزوم المدّ الطبيعي، إلا ما شذّ عن ابن كثير.

ولما ذكر الشيخ أبو محمد مكيُّ[٩] بن أبي طالب أنه لا بد من المدّ

---

(١) «لهم» ساقط من (ف).

(٢) في (ف): «الشغة».

(٣) في (ف): «ذلك».

(٤) «التمتام» ساقط من (ف).

(٥) ينظر الانتصار: ١/ ٦٦.

(٦) هذا العنوان ليس من وضع المؤلف، وإنما وضعته هكذا لفصل الجواب عن المقدمة.

(٧) «تقرير» ساقط من (ف).

(٨) في (ف): «بعدُ».

(٩) في (ف): «المكي».

عند الهمزة، قال الجعْبري: «إن أراد المدَّ الأصليَّ فلا وجه لتخصيصه بمجاورة الهمزة (١٩٨/ب)، للزومه دائماً عند الهمز وغيره، وإن أراد الفرعيَّ[١] فليس بلازمٍ عند الهمز عند ابن كثير وموافقيه، ويعني بالأصليِّ[٢] الطبيعيَّ، وهو الذي لا يتحقق حرف المدّ بدونه، وبالفرعيِّ[٣] المزيديَّ المختلفَ بين القراء في مقداره[٤]».

قلت: لعلّ أبا محمد يريد المدَّ الأصليَّ، وإنما خصص اللزومَ بمجاورة الهمز، لردّ ما رواه الأهوازي عن الحلواني والهاشمي، كلاهما عن القواس عن ابن كثير من البتر[٥]، وهو حذف حرف المدّ في جميع ما كان من كلمتين؛ قال[٦]: «واستثنى الحلوانيُّ عن القواس الألفَ، ومدَّها مداً وسطاً في ثلاث كلماتٍ لا غير: قوله تعالى: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾ حيث كان، و﴿يَـٰٓأُخْتَ هَـٰرُونَ﴾ (مريم:٢٨)، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ حيث كان، وباقي الباب بالبتر».

قال ابن الجزري: «استثناء الحلواني [هذه الكلم][٧] ليس لكونها منفصلة، وإنما كان الحلواني يتوهم أنها من المتصل، من حيث إنها اتصلت رسماً، فمثّل في جامعه المتصل بـ ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾، و﴿مَآءً﴾، و﴿نِدَآءً﴾ ، و﴿يَـٰٓأُخْتَ﴾ ، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ ، و﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾ ؛ قال الداني: وقد غلط في ذلك»[٨].

(١) في (ف): «الفرعية».
(٢) في (ف): «بالأصل».
(٣) في (ف): «الفرع».
(٤) كنز المعاني(ط.الأوقاف) بتصرف: ١/ ٣٤٤.
(٥) أما الهلالي فعلل تخصيص المد بالهمز في «عَرف الند»: ١٤٢، فقال: «والظاهر من السياق أن مرداه «الأصلي»، وأن قوله «عند الهمزة» سقط بعده عاطف ومعطوف، وأصله: «عند الهمز وغيرها»، أو أن قوله: « عند الهمزة» سبق قلم، والله أعلم».
(٦) يعني الأهوازي كما في النشر: ١/ ٣٢٠.
(٧) زيادة من النشر ١/ ٣٢٠.
(٨) جامع البيان: ١/ ٢٩٢-٢٩٣.

قال ابن الجزري: «وليس البتر مما انفرد به الأهوازيُّ، بل حكاه أبو عمرو الداني من رواية القواس عن الخزاعي[(١)] عن الهاشمي[(٢)] عنه، وعن الحلواني من رواية قُنبُل[(٣)] عن ابن شَنَبوذ[(٤)] عنه.

قال[(٥)] الداني: وهذا مكروه قبيح، لا يعمل[(٦)] عليه، ولا يؤخذ به؛ إذ هو لحن لا يجوز بوجه، ولا تحل القراءة به؛ قال: ولعلهم أرادوا حذفَ الزيادة لحرف المدّ وإسقاطها، فعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه مجازاً[(٧)]».

قال ابن الجزري: «ومما يدل على أنهم أرادوا حذفَ الزيادة -كما قال الداني- قولُ الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس، حيث استثنى الكَلِم الثلاث، ومدَّها مدّاً وسطاً كما قدمنا، والله تعالى[(٨)] أعلم[(٩)]». هـ

فللتنبيه على ردِّ[(١٠)] هذه الرواية قال مكيّ: «لا بد من المدّ عند

---

(١) محمد بن جعفر بن عبد الكريم، أبو الفضل الخزاعي الجرجاني، إمام مقرئ مشهور، من تآليفه: كتاب المنتهى في القراءات، يشتمل على متين وخمسين رواية، وكتاب الواضح، وتهذيب الأداء في السبع (ت٤٠٨هـ). ينظر معرفة القراء: ١/ ٣٨٠، وغاية النهاية: ٢/ ٩٨-٩٩ رقم ٢٨٩٣.

(٢) في (ف): « الهلاشمي».

(٣) محمد بن عبد الرحمن بن خالد المخزومي مولاهم المكي، (ت٢٩١هـ). ينظر معرفة القراء: ١/ ٢٣٠، وغاية النهاية: ٢/ ١٤٦-١٤٧ رقم ٣١١٥.

(٤) محمد بن أحمد بن أيوب، ابن شَنَبوذ البغدادي، (ت٣٣٨هـ). ينظر معرفة القراء: ١/ ٢٧٦-٢٧٩، وغاية النهاية: ٢/ ٤٩ -٥٢ رقم ٢٧٠٧.

(٥) في النشر: «ثم قال».

(٦) في النشر: «لا عمل».

(٧) جامع البيان: ١/ ٢٩٢.

(٨) «تعالى» ساقط من النشر.

(٩) النشر: ١/ ٣٢٠.

(١٠) «رد» ساقط من (ف).

الهمزة»، يريد: لا يجوز البتر في ذلك، والله أعلم. وهذه الرواية هي ما أشرنا إليه بقولنا[١]: «إلا ما شذّ عن ابن كثير»، وقد علمتَ ما ذكره الداني فيها.

فإن قلت: لا يلزم من اتفاقهم على المد حرمةُ الإسقاط، لجواز أن يؤدي إليه اجتهادُ مجتهد، بناءً على جواز القراءة بالرأي مطلقاً، أو فيما هو من قبيل[٢] الأداء.

قلت: تقدم في المسألة الأولى من المقدمة تصريحُ الإمام القاضي أبي بكر الباقلّاني بحرمة ذلك، وأن المرويَّ المحفوظَ عن أئمة الفقهاء وأصحاب الحديث وعلماء السنة القولُ بأن القراءة سنة متبعة، وشريعة مبينة[٣]، موقف[٤] عليها، لا مجال للرأي (١٩٩/أ) والاجتهاد فيها، وأن أهل الحديث والفقهاء يتبرأون ممن يرى ذلك ويبدِّعونه.

وسبق هنالك عن ابن الجزري أن مرتكبَ ذلك مرتكبٌ لعظيم من الكبائر؛ وتقدم أيضاً في المسألة الثالثة من المقدمة أن لا فرق في ذلك بين ما كان من قبيل الأداء وغيره عند المحققين من أئمة القراء والأصوليين، خلاف ما ذكره ابن الحاجب ومن تبعه من نفي تواترِ ما كان من قبيل الأداء، كالمد والإمالة[٥]؛ وتقدم هنالك أن مخالفة هؤلاء إنما هي في الخصوصيات، لا في أصل المد مثلاً.

ثم إن إعمال الرأي عند من أجازه من القراء مشروطٌ بأن يكون عن أصل مجمع عليه، أو عن أصل مطرد، ويعدمَ النص، ويغمضَ وجهُ الأداء، كما تقدَّم عن ابن الجزري وغيره في المسألة الأولى.

(١) في (ف): «من قولنا»
(٢) في (ف): «طريق»
(٣) في (ف): «مبنية».
(٤) في (ف): «موقوف».
(٥) «كالمد والإمالة» ساقط من (ف).

وقال القاضي أبو بكر بن الطيب - رحمه الله- ما نصه: «وأما من خالفنا في هذا الباب من ضعَفة المتكلمين والعوامّ من القراء والمنتسبين إلى العلم فإنه يقول في ذلك: إنه يجب اعتبار الحرف الذي ينفرد به القارئ، فإن دلّ الدليل على أنه خطأ وملحونٌ[١] أبطلْناه وردَدْناه، لِعِلمِنا بأن الله تعالى لا يتكلم بالخطأ، ولا يبيح التعبير عن كلامه باللحن وخلاف الصواب والحق، وحصولِ الإجماع على ذلك؛ وإن كان صواباً يتكلم به جميعُ أهل العربية أو بعضُها[٢] من قبائل مضرٍ أو كافة العرب، وكان له وجه صحيح، جوّزْناه ولم نكره[٣]، غير أنَّا لا نبيحَ ذلك إلا بعد أن نعلم أن قراءة الرسول والصحابة لذلك الحرف وتلك الكلمةِ غيرُ محفوظةٍ ولا معلومة من الرسول، ولا عن الصحابة.

فأما نحن فإنَّا نبطل هذا الجواب لأجل ما قدمناه، ونقول: إن قراءة كل حرف مشهور عن النبي عليه السلام شائع، ونقول: إنه لو كان الأمر في خفاء قراءةِ الرسول عليه السلام لبعض الأحرف والكلمات على ما توهموه لكان جوابهم هذا قريباً ليس ببعيد، غير أن الأمر في ذلك بخلاف ما يتوهمونه»[٤]. انتهى؛ وتقدم عنه أيضاً شيء[٥] من هذا المعنى في المسألة الثالثة.

وقد علمت أن الأمر في إسقاط المد الطبيعي على خلاف ما اعتبروه، أما أوّلاً: فلأنه خطأٌ ولحن، كما صرح به أبو عمرو الداني في ردِّ ما رواه الأهوازي، وصرّح البيضاويُّ[٦] وغيره بأن إسقاط المد

---

(١) في (م): «ملحوق».
(٢) في (ف): «وبعضها».
(٣) في (ف): «تكره»، ولعل الصواب: «نُنكِره».
(٤) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «الانتصار».
(٥) «شيء» ساقط من (ف).
(٦) عبد الله بن عمر الشيرازي، ناصر الدين البيضاوي، كان إمامًا نظارًا، برع في الفقه والأصول، وولي القضاء بشيراز، وله مؤلفات رزقت القبول، منها: المنهاج، والطوالع في علم الكلام، وشرح المصابيح في الحديث، ومختصر =

الذي بين اللام والهاء في اسم الجلالة لحنٌ، ونصه: «وحذف الألف لحنٌ تفسد به الصلاة، ولا ينعقد به صريح (١٩٩/ب) اليمين، وقد جاء في ضرورة الشعر:

ألا لا بارك الله في سُهَيل   إذا ما اللهُ بارك في الرجال»[١]

وأما ثانياً: فلأنا علمنا[٢] كيفية قراءة الرسول عليه السلام في الحرف، وأنه كان لا يخلُّ بالمد الطبيعي، لأنه متواتر ومتفق عليه بين الرواة كما تقدم.

وأخرج البخاري في صحيحه عن عمرو[٣] بنِ عاصم، عن همّام[٤]، عن قتادةَ قال: «سُئِل أنس بن مالك: كيف كانت قراءة الرسول ﷺ؟ فقال: كانت مدّاً، ثم قرأ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، يمدُّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ ، ويمدُّ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ ، ويمدُّ ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ »[٥].

قال الحافظ[٦] ابن حجر: «المدُّ عند القراءة على ضربين: أصليّ،

= الكشاف المسمى: أنوار التنزيل، وغيرها، (ت٦٨٥هـ). ينظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ١٧٢، وطبقات الشافعية الكبرى:٨/ ١٥٧- ١٥٨.

(١) أنوار التنزيل: ١/ ٤-٥، وموضع الشاهد في البيت الشعري هو عدم مد اسم الجلالة في قوله « إذا ما اللهُ...»، ينظر شرح الكافية للرضي الأستراباذي: ٤/ ٣٦٢- ٣٦٣، وخزانة الأدب: ١٠/ ٣٨٠- ٣٨١.

(٢) في (م): «حملنا».

(٣) في (ف): «عمر».

(٤) في (م): «هما».

(٥) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب مدِّ القراءة: ٤/ ١٩٢٥ رقم ٤٧٥٩.

(٦) أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، المعروف بابن حجر، إمام الحفاظ في زمنه، انتهت إليه معرفة الرجال وعلل الحديث، تولى القضاء مرات بمصر، وزادت مصنفاته في الحديث والتاريخ وغيرها على ١٥٠ كتابًا، أشهرها: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (ت٨٥٢هـ). ينظر ترجمته في الضوء اللامع: ٢/ ٣٦- ٤٠، وشذرات الذهب: ٧/ ٢٧٠- ٢٧٣، والبدر الطالع: ١/ ٨٧-٩٢.

وهو إشباع[١] الحرف الذي بعده ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ؛ وغيرُ أصلي، وهو إذا عقب[٢] الحرفَ الذي هذه صفتُه همزةٌ، وهو متصل ومنفصل، فالمتصلُ ما كان من نفس الكلمة، والمنفصلُ ما كان بكلمة[٣] أخرى، فالأول يؤتى فيه بالألف والواو والياء مُمَكَّناتٍ من غير زيادة، والثاني يُزاد في تمكين الألف والواو والياء من غير إسراف، والمذهبُ الأعدل أن يُمَدّ كلُّ حرف منها ضِعْفي[٤] ما كان يمدّه أولاً[٥]، وقد يزاد على ذلك قليلاً، وما أفرط فهو غير محمود، والمراد من الترجمة الضربُ الأول»[٦].

ثم قال: «وأخرج ابن أبي داود[٧] من[٨] طريق قُطْبة بنِ مالك[٩]: «سمعت رسول الله ﷺ قرأ في الفجر (ق)، فمدّ هذا[١٠] الحرف: ﴿لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ (الآية: ١٠)، فمدَّ ﴿نَّضِيدٌ﴾»؛ وهو شاهد جيد لحديث أنس، وأصله عند مسلم والترمذي والنسائي[١١] من حديث قطبة»[١٢].هـ

---

(١) في (ف): «مد».

(٢) في الفتح: «ما إذا أعقب».

(٣) في (ف): «من كلمة».

(٤) في (ف): «ضعف».

(٥) في (ف): «يمد منها أولا».

(٦) الفتح: ٩/ ٩١.

(٧) عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، (ت٣١٦هـ)، ينظر تاريخ بغداد: ٩/ ٤٦٤- ٤٦٥، وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٢٣٥- ٢٣٨.

(٨) في (ف): «عن» .

(٩) قطبة بن مالك الثعلبي. ينظر أسد الغابة: ٤/ ٤٣٢ رقم ٤٢٩٨، والإصابة: ٥/ ٤٤٧ رقم ٧١٢٧.

(١٠) في الفتح: «فمر بهذا».

(١١) صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب القراءة في صلاة الصبح، رقم ٤٥٧ (١/ ٣٣٦)، وسنن الترمذي: أبواب الصلاة، باب القراءة في صلاة الصبح، رقم ٣٠٦ (٢/ ١٠٨)، وسنن النسائي: صفة الصلاة، باب القراءة في الصبح بقاف، رقم ٩٥٠ (١/ ١٥٧).

(١٢) الفتح: ٩/ ٩١.

فإن قلت: أليس[١] أن القرآن يُقرأ بالحدْر والتحقيق والتدوير، والحدْر هو الإسراع، ومِن لازِمِه التخفيفُ بالقصر والتسكين والاختلاس، أو هو عينُ التخفيف؟!

قلت: بلى، وقد عرّفوا الحدْر -كما في «النشر»- بأنه: «إدراجُ القراءة وسرعتُها، وتخفيفُها بالقصر والتسكين والاختلاس، والبدلِ والإدغام الكبير وتخفيفِ الهمز، ونحو ذلك مما صحّت به الرواية، ووردت به القراءة، مع إيثارِ الوصل وإقامةِ الإعراب، ومراعاةِ تقويم اللفظ وتمكن الحروف»[٢] انتهى.

فانظر قوله: «مما صحت به الرواية» الخ، وليس القصرُ المذكور في هذا الكلام هو إسقاطَ المد الطبيعي الذي تتحقق به أحرفُ المد، وإنما المراد به عندهم حذفُ المدّ الزائد على المدّ الطبيعي الذي هو مد الصيغة.

وقد[٣] قال ابن الجزري أيضاً: «وليحذر[٤] فيه عن بتر حروف المد، (٢٠٠/أ) وذهابِ صوت الغنة، واختلاسِ أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غايةٍ لا تصح بها القراءة، ولا توصف بها التلاوة»[٥].هـ

فانظر قوله: «وليحذر فيه» الخ، فإنه مقتض للتحذير من إسقاط المد؛ لأن إسقاطه موجبٌ لإسقاط حروف المدّ، ضرورة أنه لا تحقُّقَ لحروف المد بدونه كما سبق.

فإن قلت: لعل التحذيرَ المذكورَ وعدمَ الصحة والجواز لا يراد بذلك أنه حرام ولا مؤثِّم، وإنما يريدون بذلك أنه لا يجوز الجوازَ الأدائي، وهو الذي يحسُن في القراءة، ويروق[٦] في التلاوة، كما ذكروا

(١) «أليس» ساقط من (ف).
(٢) النشر: ١/ ٢٠٧.
(٣) «قد» ساقط من (ف).
(٤) في النشر: «وليحترز».
(٥) النشر: ١/ ٢٠٧.
(٦) في (م): « يروى».

أنه لا يجوز الوقفُ على المضاف دون المضاف إليه، والنعتِ دون المنعوت، وقد صرح بذلك ابن الجزري[١].

قلت: صرح النوويُّ[٢] في كتاب «التبيان»[٣]، وفي «حلية الأبرار»[٤]، أن إشباع الحركة حتى يتولد منها حرفُ مدٍّ حرامٌ، يفسق به القارئ، ويأثم به المستمع[٥]، ومثْلُ الإشباع المفضي إلى زيادة حرف المد الإسقاطُ المفضي إلى بتر حرف المد؛ فإن الزيادةَ والنقصَ أخوان في لزوم التغيير، فإن كان أحدهما حراماً فلْيكن الآخرُ حراماً، وكيف لا يكون كذلك وهو لحن وخطأٌ كما بيّنّاه؟!

فإن قلتَ: أليس أن مرجع ذلك كلِّه إلى التجويد، وليس التجويد واجباً في غير الصلاة؟!

قلت: التّجويد عند القراء[٦] عبارةٌ عن الإتيان بالقراءة مجوَّدةَ[٧] الألفاظ، برِيّةً من الرداءة في النطق، ومعناه: انتهاءُ الغاية في التصحيح، وبلوغُ النهاية في التّحسين[٨]، فلا نسلِّم رجوعَ المد إلى التجويد والتحسين، بل المد لا بد منه في القراءة، سواء كانت مجودةً[٩] أو لا، ولو سُلّم فلا نسلم عدمَ وجوب[١٠] التجويد في غير الصلاة.

---

(١) النشر: ١/ ٢٣١.
(٢) «قلت: صرح النووي» ساقد من (ف).
(٣) في (م): «البيان».
(٤) يعني كتابه المعروف «الأذكار»: ص ١٠٨.
(٥) ينظر التبيان في آداب حملة القرآن: ص١١١.
(٦) في (ف): «القراءة».
(٧) في (م): «مجردة»، وما في (ف) أولى، ويوافق عبارة ابن الجزري في « النشر».
(٨) النشر: ١/ ٢١٠.
(٩) في (م): «مجردة».
(١٠) «وجوب» ساقط من (ف).

قال الإمام الحافظ ابنُ الجزري في كتابه «النشر» ما نصه: «ولا شك أن الأمة كما هم مُتعبّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، مُتَعبّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفةِ[1] المتلقّاةِ من أئمة القراءة، المتصلةِ بالحضرة النبوية الأفصحية العربية، التي لا تجوز مخالفتُها، ولا العدولُ عنها إلى غيرها؛ والناسُ في ذلك بين مُحسِن مأجور، أو مسيءٍ آثمٍ أو معذور.

فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي أو النبَطي[2] القبيح، استغناءً بنفسه، واستبداداً برأيه وحدْسه، واتكالاً على ما ألف من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه، فإنه مقصرٌ بلا (٢٠٠/ب) شكّ، وآثمٌ بلا ريب، وغاشٌّ[3] بلا مِرية؛ فقد قال رسول الله ﷺ: «الدينُ النصيحةُ: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»[4].

أما من كان لا يطاوعه لسانه، و[5] لا يجد من يهديه إلى الصواب[6]، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعَها؛ ولهذا أجمع من نعلمه من العلماء على أنه لا تصح صلاةُ قارئٍ خلف أمّيّ، وهو من لا يحسن القراءة؛ واختلفوا في صلاة من يبدِّل حرفاً بغيره، سواء تجانَسا أو[7]

(١) في (ف): «الصفات».
(٢) نسبة إلى قبائل تسكن سواد العراق (اللسان: ٧/ ٤١٠).
(٣) في (م): «عاش».
(٤) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة: رقم ٩٥ (١/ ٧٤)، وسنن أبي داود: كتاب الأدب، باب في النصيحة، رقم ٤٩٤٦(٤/ ٤٤١)، وسنن النسائي: كتاب البيعة، باب النصيحة للإمام: رقم ٤١٩٧ (٧/ ١٥٦).
(٥) في النشر: «أو».
(٦) في النشر: «الصواب بيانُه».
(٧) في النشر: «أم».

تقاربا، وأصحُّ القولين عدمُ الصحة، كمن قرأ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بالعين[١]، و[٢]﴿ٱلدِّينِ﴾[٣] بالتاء، و[٤]﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ بالخاء أو الطاء.

ولذلك عدّ[٥] العلماءُ القراءةَ بغير تجويدٍ لحناً، وعُدّ القارئ بها لحّاناً، وقسموا اللحن إلى جليٍّ وخفيّ، واختلفوا في حده وتعريفه، والصحيح أن اللحن فيها[٦] خللٌ يطرأ على الألفاظ فيُخِلّ، إلا أن الجليَّ يُخلُّ إخلالاً ظاهراً، يشترك في معرفته علماءُ القراءة وغيرُهم، وأن الخفي يُخِلّ إخلالاً يختص بمعرفته علماءُ القراءة وأئمةُ الأداء، الذين تلقوا ذلك من أفواه[٧] العلماء، وضبطوه[٨] من ألفاظ أهل الأداء، الذين تُرتضى[٩] تلاوتُهم، ويوثَق بعربيّتهم، ولم يخرجوا[١٠] عن القواعد الصحيحة، والنصوص الصريحة، فأعطَوْا كل حرف حقَّه، وأنزلوه[١١] منزلتَه، وأوصلوه مستحقَّه من التجويد والإتقان، والترتيل والإحسان.

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله نصرُ بنُ علي بنِ محمدٍ الشيرازيُّ[١٢]

---

(١) في (م): «الحمد لله رب»، وفوق « رب» رمز يدل على أن زيادتها خطأ.

(٢) في النشر: «أو».

(٣) في (ف): «الذين».

(٤) في النشر: «أو».

(٥) في النشر: «عدوا».

(٦) في النشر: «فيهما».

(٧) في النشر: « أقوال».

(٨) في النشر: « وضبطوا عن».

(٩) في (ف): « ترضى».

(١٠) في (ف): « تخرجوا».

(١١) في النشر: « نزلوه».

(١٢) فخر الدين الفارسي، يعرف بابن أبي مريم، خطيب شيراز وعالمها، له: تفسير للقرآن، وشرح للإيضاح للفارسي، وكتاب الموضح في القراءات الثمان، قال ابن الجزري: « يدل على تمكنه في الفن، جعله بأحرف مرموزة دالةٍ على أسماء الرواة»، توفي بعد ٥٦٢هـ. ينظر معجم الأدباء: ٥/ ٥٥٣- ٥٥٤، وغاية النهاية: ٢/ ٢٩٤ رقم ٣٧٣١.

في كتابه «الموضح في وجوه القراءة[١]»، في فصل «التجويد» منه، بعد ذكر الترتيل[٢] والحدْر ولزوم التجويد فيهما، قال: «فإن حُسنَ الأداء فرضٌ في القراءة، ويجب على القارئ أن يتلو القرآن حقَّ تلاوته، وصيانةُ القرآن[٣] عن أن يجد اللحنُ والتغيير إليه سبيلاً.

على أن العلماء قد اختلفوا في وجوب حسن الأداء في القرآن، فبعضهم ذهب إلى أن ذلك مقصور على ما يلزم المكلفَ قراءتُه في المفروضات[٤]؛ فإن تجويد اللفظ وتقويمَ الحروف وحسنَ الأداء واجبٌ فيه فحسب[٥]. وذهب الآخرون إلى أن ذلك واجب على كل من قرأ شيئاً من القرآن كيف[٦] كان؛ لأنه لا رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتعويجِه وإيجادِ[٧] اللحن[٨] سبيلاً إليه إلا عند الضرورة؛ قال الله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ (الزمر:٢٨)»هـ.

وهذا الخلاف على هذا الوجه الذي ذكره غريبٌ، والمذهب الثاني هو الصحيح، بل الصواب على ما قدمناه، وكذا ذكر[٩] (٢٠١/أ) الإمام الحجةُ أبو الفضل الرازيُّ[١٠] في تجويده، وصوّب ما

(١) في النشر: «القراءات».
(٢) في النشر: «الترتيلي».
(٣) في النشر: «صيانةً القرآن»، دون واو.
(٤) في النشر: «المفترضات».
(٥) في النشر: «بحسبه».
(٦) في النشر: «كيفما».
(٧) في النشر: «اتخاذ».
(٨) في (ف): «اللفظ».
(٩) في النشر: «ذكره».
(١٠) عبد الرحمن بن أحمد العجلي، أبو الفضل الرازي، إمام مقرئ جوّال، عالم بالأدب والنحو، كان يقرئ أكثر أوقاته، له تصانيف منها: جامع الوقوف، واللوامح، وغيرهما (ت٤٥٤هـ). ينظر غاية النهاية: ١/٣٢٧- ٣٢٨ رقم ١٥٤٩، وبغية الوعاة: ٢/٧٥.

صوّبْناه»[١].هـ فأنت تراه استغرب وجودَ القول بعدم وجوب التجويد في القراءة في غير الصلاة، وجعل الصحيحَ والصوابَ ما قدمه من الوجوب.

قلت: والتجويدُ لغةً هو التحسين، وهو مشكِّك[٢]، يقبل الشدةَ والضعف؛ فأما ترك التجويد بمعنى الإخلال ببعض الأحرف أو الكَلِم[٣] أو بوجه الأداء، فلا ينبغي الاختلاف في حرمته؛ وأما بمعنى الإخلال بإقامة الحروف بحيث يُخفي كثيراً منها، أو لا يخرجها من[٤] مخارجها، فقد يُنازَع في حرمته، ويمكن وقوع الاختلاف فيه.

ولما ذكر البخاري: «باب الترتيل في القراءة»[٥]، إلى قوله: «وما يُكرَه أن يُهذّ كهذّ[٦] الشعر»[٧]، قال ابن حجر: «كأنه يشير إلى أن استحباب الترتيل لا يستلزم كراهة الإسراع، وإنما الذي يُكرَه الهذُّ[٨]، وهو الإسراعُ المفرط، بحيث يخفى كثيرٌ من الحروف أو لا يخرج[٩] من مخارجها»[١٠].هـ

فانظر قوله: «بحيث» الخ، فإنه يُشعِر بأن الإفراط الكثير -بحيث لا يأتي ببعض الأحرف أو الكلماتِ- لا يُقتصَر فيه على الكراهة، والله أعلم.

---

(١) النشر: ١/ ٢١٠-٢١٢.

(٢) المشكِّك: هو الكلي الذي تتفاوت أفراده بقلة وكثرة، أو بشدة وضعف، أو بتقدم وتأخر، أو غير ذلك؛ ينظر شرح الكوكب المنير: ١/ ١٣٣.

(٣) في (ف): « الكلام».

(٤) «من» ساقط من (م).

(٥) صحيح البخاري: ١٢/ ٥٠١.

(٦) في النسختين: «يهد كهد»، والصواب ما أثبتُّه من صحيح البخاري.

(٧) صحيح البخاري: ١٢/ ٥٠٢.

(٨) في النسختين: « الهدّ»، والتصويب من الفتح.

(٩) في الفتح: «تخرج».

(١٠) الفتح: ٩/ ٨٩.

ولعل هذا التفصيلَ هو المشار إليه في قول ابن الجزري: «وهذا الخلاف على هذا الوجه الذي ذكره غريب»[(١)].

فإن قلت: ما معنى ما أشار إليه النووي من التأثيم للقارئ والمستمع؟ قلت: أمّا بالنسبة إلى القارئ المتعمد أو الجاهل المقصِّر في التعلم فواضح، وقد صرح بذلك ابن الجزري كما تقدم، وأما الجاهل الذي لا شعور له باللحن، أو الذي لا يمكنه التعلمُ، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، ولا يُحرَم الأجرَ للَحنْه، بل يؤجر لنيته الصالحة، وعلى عمله السالِمِ من اللحن والخطأ أيضاً؛ لأن اللحن لا يعدو الكلمة التي وقع فيها.

وأما المستمع فإن كان جاهلاً فإنه يُؤجَر لاستماعه القرآنَ وتدبُّرِ كلِمِه؛ وإن كان عارفاً، فإن أمكنه التغييرُ ولم يغير كان آثماً، وإلا فلا إثم عليه، بل يؤجر؛ لأنه إنما قصد استماع القرآن، لا من حيث قراءتُه على وجه الخطأ واللحن، وإنما الأعمال بالنيات.

ثانية مسألتَي السؤال
مسألةُ إجراء الوصل مُجرى الوقف
في غير المواضع التي نقل فيها

ما حكم ما يفعله الناس (٢٠١/ب) من ذلك، كتسكين المتحرِّك، وإبدالِ تاء التأنيث هاءً في نحو: ﴿غِشَٰوَةٌۖ وَلَهُمۡ﴾ (البقرة: ٧)، وإبدال التنوين ألِفاً في نحو: ﴿مَرَضٗاۖ وَلَهُمۡ﴾ (البقرة: ١٠)، إلى غير ذلك مما هو مقرّرٌ في الوقف، يستعملونه في الوصل إجراءً له مُجرى الوقف؟

والجواب: أن إجراء الوصل مُجرى الوقف واردٌ في كلام العرب؛ وقد اختلف النُّحاة في كونه مختصّاً بالضرورة أو جائزاً في النثر، فذهب

---

(١) النشر: ١/ ٢١٢.

سيبويهِ[١] إلى الأول[٢]، وآخرون إلى الثاني، وعليه الزمخشري في «المفصَّل»[٣]، وصرح ابن مالك في «التسهيل»[٤] و«الكافية»[٥] و«الخلاصة»[٦] بجوازه[٧] في النثر على قِلة[٨]، والصحيحُ الجوازُ لوروده في كلام الله تعالى متواتراً في مواضع[٩]؛ لكن ليس كل ما جاز في العربية[١٠] جاز أن يُقرأ به؛ إذ ليس عمل القراء على ما هو الأفشى لغةً

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ). ينظر وفيات الأعيان: ٣/ ٤٦٣-٤٦٥، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٢٩-٢٣٠.
(٢) ينظر الكتاب: ١/ ٢٩.
(٣) ١/ ٤٨٠.
(٤) ص ٣٣١.
(٥) وذلك في قوله:

والوقف قد يُنوى فيُعطى الوصل ما ... لـه وذا في النـثرِ نـزْرًا عُـلِـمـا
ومـنـه قـلـبُ ألـفٍ واوًا لـدى ... وصـلٍ لـبـعـض طـيّءٍ ذا أسـنـدا

(٦) وذلك في قوله:

وربمـا أُعطي لفظُ الوصل ما ... للوقـف نـثرًا وفشَا منـتـظـمـا

(٧) في (ف): «في جوازه».
(٨) ومنه قول بعض طيّء: « هذه حُبْلَوْ يا فتى»؛ لأنه يبدل ألف «حبلى» واوًا في الوقف، فأجرى الوصل مجراه، شرح الأشموني: ٢/ ٣١.
(٩) مثل قراءة حمزة: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئْ﴾ بإسكان الهمزة وصلاً ووقفًا، وقراءة قنبل: ﴿وجئتك من سَبَأْ﴾ بإسكان الهمزة وصلًا ووقفًا، وقراءة حمزة وابن كثير وأبي عمرو: ﴿يس والقرآن الحكيم﴾ بإظهار النون، وكذلك قراءة غير حمزة والكسائي: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾ (البقرة: ٢٥٩)، ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ﴾ (الأنعام: ٩٠)، بإثبات هاء السكت في الدرج، ومنه أيضًا قراءة غير حمزة ويعقوب: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ خُذُوهُ﴾ (الحاقة: ٢٩)، و﴿مَا هِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ (القارعة: ١١). ينظر شرح الكافية الشافية: ٤/ ٢٠٠١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٤٨٩، وشرح الأشموني: ٢/ ٣١، وما ذكره الدمياطي في «إتحاف فضلاء البشر» في هذه الآيات.
(١٠) في (ف): «عربيةً».

والأقيسُ عربيةً، بل على الأثبتِ روايةً والأصح نقلاً، كما تقدم عن أبي عمرٍو الداني.

وتقدم أن القراءة سنة متّبعة كما صرح به جمعٌ من السلف الصالح والصدر الأول، وسبق أيضاً أنه لا يجوز إحداث قراءة على غير ما ورد، وأنه لا مجال للرأي والاجتهاد في القراءة، وأن القول بذلك على الإطلاق فيه خرقٌ للإجماع، ويُنسَب صاحبه إلى الضلال والابتداع، وأن لا فرق بين ما كان من قبيل الأداء وغيره، ومن أجاز القياس من القراء فإنما أجازه عند فقدانِ النص، والجهلِ بكيفية قراءة الرسول عليه السلام، وغموضِ وجه الأداء؛ والأمر في هذه المواضع التي يُجرون الوصل فيها مُجرى الوقف على خلاف ذلك، فالواجب أن يُقتصَر فيها على ما اشتهرت القراءة به، وتقدم أيضاً أنه لا بد في الحذْر من المحافظة على إيثار الوصل وإقامة الإعراب.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يُخرَّج فعلُهم هذا على الوقف أو السكت[(١)]؟

قلت: أما تخريجه على الوقف فمما لا معنى له؛ لأن الوقف ملزوم لقطع الصوت، لقولهم في تعريفه: «عبارةٌ عن قطع الصوت[(٢)] على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادةً بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرفَ الموقوفَ عليه، أو بما[(٣)] قبله[(٤)]»، ولا قطعَ صوتٍ في هذا الفعل.

وأما تخريجه على السكت فغيرُ ظاهر أيضاً، لقولهم في (٢٠٢/أ) تعريفه: «عبارةٌ عن قطع الصوت زمناً هو دون زمنِ الوقف عادةً من غير تنفس»[(٥)].

---

(١) في (ف): «والسكت».
(٢) من « لقولهم» إلى «الصوت» ساقط من (ف).
(٣) في (م): «بما بعده قبله» و«بعده» هنا مقحمة.
(٤) النشر: ١/ ٢٤٠.
(٥) المصدر نفسه: ١/ ٢٤٠.

وقد اختلفت عبارة القراء عنه. ولمّا قال الشاطبي:

وسكتةُ حفصٍ دون قطعٍ لطيفةٌ [١] ....

حملوه على نفي القطع الشديد. قال ابن الجزري بعدما طوّل بنقل عباراتهم ما نصه: «فقد اجتمعت ألفاظهم على أن السكت زمنُه دون زمن الوقف عادةً، وهم في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق والحدْر والتوسط، حسبما تحكمه المشافهة»[٢].

وقال الجعْبري: «هو قطع الصوت زمناً قليلاً أقصرَ من زمن إخراج النفَس، لأنه إن طال صار وقفاً يوجب البسملة»[٣].هـ

وإن سُلِّم أنّ ما يفعلونه من قبيل السكت، ولكنهم يفْرِطون فيه، فيختلسونه من غير إشباع، فالسكت مقيَّدٌ بالسماع والنقل[٤]؛ قال ابن الجزري ما نصه: «الصحيح أن السكت مقيد بالسماع والنقل؛ فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية فيه[٥] لمعنى مقصودٍ لذاته. وذهب ابن سعدانَ[٦] فيما حكاه عنه أبو عمرو[٧]، وأبو بكر ابنُ مجاهد[٨] فيما حكاه [عنه][٩] أبو الفضل الخزاعيُّ، إلى أنه جائز في رؤوس الآي مطلقاً حالةَ

(١) متن الشاطبية: ص ١٨٠، وهو صدر البيت الثلاثين بعد الثمانمئة، وتتمته: على أَلِفِ التَّنْوينِ في عِوَجًا بلا.

(٢) النشر: ١/ ٢٤١.

(٣) كنز المعاني: ٢/ ١٨٨، والنشر: ١/ ٢٤١.

(٤) في (ف): « والنل»، وهو خطأ.

(٥) في النشر: «به».

(٦) محمد بن إبراهيم، أبو جعفر ابن سعدان الكوفي: نحوي مقرئ، من مؤلفاته: «مختصر النحو»، (ت٢٣١هـ). ينظر معجم الأدباء: ١/ ٢١٥، ومعرفة القراء: ١/ ٢١٧، وغاية النهاية ٢/ ١٢٧ رقم ٣٠١٩.

(٧) ويعني الداني، وفي النشر: «عن أبي عمرو».

(٨) أحمد بن موسى، أبو بكر ابن مجاهد، البغدادي العطشي، شيخ المقرئين في زمانه (ت٣٢٤هـ). ينظر معرفة القراء: ١/ ٢٦٩- ٢٧١، وغاية النهاية: ١/ ١٢٨-١٣٠ رقم ٦٦٣.

(٩) زيادة في النشر.

الوصل لقصد البيان، وحَمَل بعضهم الحديثَ الواردَ على ذلك، وإذا صح حَمْلُ ذلك جاز، والله أعلم»[١].هـ

وإذا فرّعنا على عدم الجواز جرى ما[٢] تقدم من التفصيل في المسألة التي قبل هذه بالنسبة إلى التأثيم وعدمه، والله أعلم.

وأما حكم أوجه الأداء من ترقيق وتفخيم وإظهارٍ وإدغام وغير ذلك، فقد تقدم من كلام المحققين أن ذلك كلَّه متواتر، فما اتفقَ عليه القراء من ذلك فهو المتعّين، وما لا فلا، والمرء مخَيَّر في أن يقرأ بأي قراءة شاء، ولا تتعين عليه قراءةُ واحد بعينه.

ومن كلام القاضي أبي بكر الباقلّاني- رحمه الله- ما نصه: «وإذا كان كذلك وجب أن يكون جميع هذه الأحرف والقراءات المروية عن أهل الأمصار والمنطويةِ عليها مصاحفُهم، روايةً توجب العلم وتقطع العذر، كلُّها صحيحة ثابتة، ومما أنزل القرآن عليها، وخيّر الناس في القراءة بأيها شاء، وسهّل عليهم؛ لأن جميع هذه الأحرف والقراءات واختلاف هذه المصاحف (٢٠٢/ب) منقولٌ عند أهل الأمصار والآفاق نقلاً ظاهراً متواتراً، وخلفاً[٣] عن سلف، وآخراً عن أول»[٤].

وهذا آخر ما تيسر إيراده في هذا التقييد، بقدرة العزيز الحميد، وقد تكفل -والحمد لله- بجواب السؤال، وتضمن لآلِئَ العقود وعقودَ

---

(١) النشر: ١/ ٢٤٣. وقد استدل محمد بن عبد السلام الفاسي بقول ابن مجاهد وابن سعدان على جواز ما يفعله القراء، تخريجًا على إجراء الوصل مجرى الوقف في المواضع التي ثبت فيها، وعلى السكت على رؤوس الآي، ثم قال: «فراجعت شيخنا العلامة سيدي أبا حفص عمر بن عبد الله الفاسي- قدس الله سره- فارتضاه»! (القول الوجيز: ٧٧)؛ وهذا يخالف ظاهر ما تقدم هنا، فلعله رجع عنه.

(٢) في (ف): « جرى على ما»، وفوق الألف من «على» نقطتان حمراوان.

(٣) في (م): « خلف».

(٤) لم أقف عليه في القسم المطبوع من « الانتصار».

اللآل، فلِلّه الحمدُ على ما منح من التوفيق، والتسديد في التلفيق، وصلى الله على سيدنا محمدٍ الهادي[١] الأمين، والنور الساطع المبين، وعلى آله الأكرمين، وصحابته المكرمين، وسلم تسليماً.

وفي أواسط ذي القعدة الحرام، عام سبعة[٢] وسبعين ومئة وألف»[٣].هـ

(١) في (ف): «النبي».

(٢) في (ف): «تسعة».

(٣) في نهاية النسخة (ف): «انتهى بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا».

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس أشطار الأبيات الشعرية.
- فهرس المصطلحات القرائية.
- فهرس الكتب الواردة في المتن.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الآثار

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس أشطار الأبيات

فهرس المصطلحات القرائية

فهرس الكتب الواردة في المتن

فهرس الأعلام

-ابن-

-الكنى-

-ال-

- ء -

- ح -

- خ -

فهرس المصادر والمراجع

- **مصحف المدينة النبوية**: برواية الإمام حفص عن الإمام عاصم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية.
- **الآيات البينات على شرح جمع الجوامع للإمام المحلي**: أحمد بن قاسم العبادي. ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات. دار الكتب العملية، بيروت ط ١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**: عبد الرحمن بن زيدان: المطبعة الوطنية، الرباط. ط ١، ١٣٥٢- ١٩٣٣م.
- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**: شهاب الدين أحمد ابن محمد بن عبد الغني الدمياطي. تحقيق: أنس مهرة. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- **إتحاف المُطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع**: عبد السلام ابن عبد القادر بن سودة. تنسيق وتحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- **الإتقان في علوم القرآن**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب. سنة ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- **الأذكار**: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان. ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- **أزهار البستان في طبقات الأعيان**: أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة. بالخزانة الحسينية تحت رقم ٤٤٧.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: عز الدين أبو الحسن علي بن محمد

ابن الأثير الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان. ط ٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**: أبو العباس أحمد بن خالد ابن محمد الناصري. تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري. دار الكتاب، الدار البيضاء. ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **الإصابة في تميز الصحابة**: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الجيل، بيروت. ط ١، ١٤١٢هـ .
- **أصول البزدوي**: كنز الوصول إلى معرفة الأصول: علي بن محمد البزدوي الحنفي. مطبعة جاويد بريس، كراتشي.
- **الأعلام**: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي. دار العلم للملايين. ط ١٥، مايو ٢٠٠٢م.
- **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**: العباس بن إبراهيم المراكشي السملالي. تحقيق: عبد الوهاب بن منصور. المطبعة الملكية، الرباط، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٤م.
- **أعلام النبوة**: أبو الحسن علي بن محمد الماوردي. تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي. دار الكتاب العربي، بيروت ط ١، ١٩٨٧م.
- **التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر**: محمد بن الطيب القادري. تحقيق هاشم العلوي القاسمي. دار الآفاق الجديدة، بيروت ط ١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**: جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي. دار السلام، مصر. ط ٣، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- **الانتصار لنقل القرآن**: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلّاني. تحقيق: د. محمد عصام القضاة. دار الفتح، عمّان، ودار ابن حزم، بيروت. ط ١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- **الانتصار لنقل القرآن**: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلّاني. مخطوط بالخزانة الحسنية ضمن مجموع برقم: ١/١١٢٠٦، من ص ١ الى ص ٢٦١.
- **الانتصاف من الكشاف**: ناصر الدين أحمد ابن المنيِّر. مطبوع بهامش الكشاف. دار الكتب العلمية، بيروت. ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**: مجير الدين الحنبلي العليمي. تحقيق: عدنان يونس عبد المجيد أبو تبانة. مكتبة دنديس، عمّان. ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي. دار الفكر، بيروت. د. ت.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: أبو محمد جمال الدين عبد الله ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري. دار الجيل، بيروت. ط ٥، ١٩٧٩م.
- **إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع**: أبو عبد الله محمد بن المجراد السلوي. مخطوط بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم: ١٧٤٥د.
- **البحر المحيط في أصول الفقه**: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي. راجعه محمد سليمان الأشقر وعبد الستار أبو غدة. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت. ط ٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **البدر الطالع لمحاسن من بعد القرن السابع**: محمد بن علي الشوكاني. دار المعرفة، بيروت. د. ت.
- **البرهان في علوم القرآن**: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. خرج حديثه وقدم له وعلق عليه: مصطفى عبد القادر عطا. دار الفكر، بيروت. ط ١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة صيدا، لبنان. ط ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر. ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- **البيان والتحصيل لما تضمنته المدونة والمستخرجة والعُتبية من التوجيه والتعليل**: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي. تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط ٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس**: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. دار إحياء التراث العربي، بيروت. سنة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

- **التاج والإكليل لمختصر خليل**: أبو عبد الله محمد بن يوسف الموّاق، مطبوع بهامش «مواهب الجليل لشرح مختصر أبي الضياء سيدي خليل»، للحطاب، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

- **تاريخ بغداد**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. دار الكتب العلمية، بيروت. د. ت.

- **تاريخ تطوان**: محمد داود. مطبعة المهدية، تطوان. سنة ١٩٦٢م.

- **تاريخ الشعر والشعراء بفاس**: أحمد النميشي. مطبعة أندري، فاس١٣٤٣هـ.

- **تاريخ الضُّعَيّف**: محمد بن عبد السلام الضعيِّف الرباطي. تحقيق: محمد البوزيدي الشيخي، دار الثقافة، البيضاء. سنة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

- **تاريخ قضاة الأندلس**: المسمى بالمرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا: أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي. نشر إ. ليفي بروفنسال، دار الكاتب المصري، ط ١، ١٩٨٤م.

- **التبصرة في القراءات السبع**: مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: محمد غوث الندوي. الدار السلفية، الهند. ط٢، ١٤٠٢- ١٩٨٢م.
- **التبيان في آداب حملة القرآن**: محيي الدين يحيى بن شرف النووي. حققه وعلق عليه محمد الحجار. دار ابن حزم، بيروت. ط ٤، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- **تذكرة الحفاظ**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دراسة وتحقيق: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**: القاضي عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برّاً وبحراً**: أبو القاسم الزياني. حققه وعلق عليه: عبد الكريم الفيلالي. دار نشر المعرفة، الرباط. ط ٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الجياني. حققه وقدم له محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي، ضمن سلسلة المكتبة العربية التي تصدرها وزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة. ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- تفسير ابن جرير الطبري= جامع البيان في تفسير القرآن.
- تفسير البيضاوي= أنوار التنزيل وأسرار التأويل.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر النمري القرطبي. حققه وصححه وعلق على حواشيه مصطفى بن أحمد العلوي وباحثون آخرون. منشورات وزراة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، وطبعت أجزاؤه مفرقة من سنة ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢م.

- **التهذيب في اختصار المدونة**: تصنيف أبي سعيد خلف بن أبي القاسم القيرواني البراذعي. تحقيق وتعليق: أبو الحسن أحمد فريد المزيدي. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ٢٠٠٦م.
- **توشيح الديباج وحلية الابتهاج**: بدر الدين محمد بن يحيى القرافي، تحقيق: أحمد الشتيوي. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط ١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- **التوضيح لحل غوامض التنقيح**: عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي. تحقيق: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي. شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي. ط ١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
- **التيسير في القراءات السبع**: أبو عمرو الداني، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، دار الكتاب العربي. ط٢، ١٤٠٤هـ- ١٩٩٣م.
- **ثمرة أنسي في التعريف بنفسي**: أبو الربيع سليمان الحوات الشفشاوني. حققه وعلق عليه الأستاذ: عبد الحق الحيمر. قرأه وأسهم في ضبطه: الدكتور محمد مفتاح. سلسلة نصوص تراثية ٢، مركز الدراسات والبحوث الأندلسية، شفشاون. سنة ١٩٩٦م.
- **جامع البيان في القراءات السبع**: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. تحقيق: محمد صدوق الجزائري. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- **جامع البيان في تأويل القرآن**: محمد بن جرير بن يزيد الآملي، أبو جعفر الطبري. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط ١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- **جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس**: أحمد بن محمد بن أبي العافية، المعروف بابن القاضي. دار المنصور، الرباط. ١٩٧٣هـ- ١٩٧٤م.

- **الجعْبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني مع تحقيق نموذج من الكنز**: دراسة الأستاذ أحمد اليزيدي. منشورات وزراة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب. ١٤١٩هـ- ١٩٩٨هـ.

- **جمع الجوامع في أصول الفقه**: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي. علق عليه ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم. دار الكتب العلمية. ط٢، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- **جواب العلامة أبي حفص الفاسي عن مسألتين في أسماء السور**: تقديم وتحقيق: رشيد الحمداوي. مجلة آفاق الثقافة والتراث. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. السنة الثامنة عشرة، العدد التاسع والستون. ربيع الثاني١٤٣١هـ- مارس (آذار) ٢٠١٠م.

- **جواهر الكمال في التعريف بالرجال**: محمد بن أحمد الكانوني. آسفي، ط ١٣٥٦هـ.

- **الجواهر المُضِية في طبقات الحنفية**: أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي. مير محمد كتب خانه. كراتشي، باكستان. د.ت.

- **حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح جمع الجوامع**: زكريا الأنصاري. تحقيق وتعليق ودراسة: عبد الحفيظ بن طاهر بن هلال الجزائري. مكتبة الرشد، الرياض. ط ١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.

- **الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي**: د. أحمد الأمين العمراني. منشورات وزراة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب. ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. حققه محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر. ط ١، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. دار الكتاب العربي، بيروت. ط ٤، سنة ١٤٠٥هـ.
- **الحياة الأدبية على عهد الدولة العلوية (١٠٧٥هـ- ١٣١١هـ)**: محمد الأخضر. دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، سنة ١٩٧٧م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت. ١٩٩٨م.
- **درة الحِجال في أسماء الرجال**: أبو العباس أحمد بن محمد ابن القاضي المكناسي. تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة. ط ١، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
- **الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة**: عبد الرحمن بن زيدان. المطبعة الاقتصادية، الرباط. ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. تحقيق مراقبة: محمد عبد المعيد خان. نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، سنة ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- **الدرر اللآلي من نفائس سيدي أحمد الهلالي**: ميكروفيلم بالمكتبة الوطنية بالرباط، تحت رقم ١٩٥٧.
- **الدقائق المحكمة في شرح المقدمة**: بهامش نظم الجزرية. زكريا الأنصاري. المطبعة والمكتبة السعيدية، القاهرة، مصر. د. ت.

- **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**: عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة المري. دار الكتاب، الدار البيضاء، ط ٢، ١٩٦٥م.

- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**: برهان الدين إبراهيم ابن علي بن محمد بن فرحون اليعمري. تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث، القاهرة. ١٩٧٦م.

- **ديوان الإمام أبي حفص الفاسي**: عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة المري. مخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم: ١٣٩١٦.

- **الذخيرة**: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي. تحقيق: محمد حجي. دار الغرب الإسلامي، بيروت. سنة ١٩٩٤م.

- **الرحلة العياشية**: أبو سالم عبد الله بن محمد العياشي. حققها وقدم لها د. سعيد الفاضلي، ود. سليمان القرشي. موسوعة رحلات الحج، جائزة ابن بطوطة للأدب الجغرافي، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٦م.

- **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**: تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي. تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود. عالم الكتب، بيروت، لبنان. ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي. تحقيق. علي عبد الباري عطية. دار الكتب العلمية، بيروت. ١٤١٥هـ.

- **الروضة المقصودة والحلل الممدودة في مآثر بني سودة**: أبو الربيع سليمان الحوات. تحقيق: عبد العزيز تيلاني. ط ١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

- **الروض المعطار**: أحمد بن عبد السلام بناني. مخطوط بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت الرقم ٦٦ج.

- **السبعة في القراءات**: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي. تحقيق: د. شوقي ضيف. دار المعارف، القاهرة. ط ٢، ١٤٠٠هـ.
- **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**: محمد بن جعفر الكتاني. تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني، وحمزة بن محمد الطيب الكتاني، ومحمد حمزة بن علي الكتاني. دار الثقافة، البيضاء، سنة ٢٠٠٤م.
- **سلوك الطريق الوارية في الشيخ والمريد والزاوية**: أبو عبد الله محمد الزبادي الفاسي. مخطوط بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم ١٩٠ ميكروفيلم.
- **سنن الترمذي**: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين. دار إحياء التراث العربي، بيروت. د. ت.
- **سنن النسائي**: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب. ط ٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **سنن أبي داود**: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني. دار الكتاب العربي، بيروت. د. ت.
- **سير أعلام النبلاء**: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايماز الذهبي. تحقيق: مجموعة من المحققين، وتخريج شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**: محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت، لبنان. د.ت.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري المعروف بابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط. دار ابن كثير، دمشق. ١٤٠٦هـ.

- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: علي بن محمد الأشموني. تحقيق: حسن حمد، وإميل يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت. ١٩٩٨م.
- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: أبو القاسم محمد بن محمد بن علي النويري. تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- **شرح الكافية الشافية**: جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك. حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة. د.ت.
- **شرح الكوكب المنير**: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار. تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد. مكتبة العبيكان. ط ٢، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **شرح المحلي على جمع الجوامع**: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي. د. ط. د. ت.
- **شرح مختصر المنتهى الأصولي**: عضد الدين عبد الرحمن الإيجي. **ومعه حاشيتا التفتازاني والجرجاني**. دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- **صحيح البخاري**: محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. ضبطه ورقمه الدكتور مصطفى ديب البُغا. نشر دار ابن كثير ودار اليمامة، دمشق. ط٣، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. حققه محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت. د.ت.
- **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر**: محمد بن الحاج محمد بن عبد الله الصغير الإفراني. تقديم وتحقيق: د. عبد المجيد خيالي. مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء المغرب. ط ١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- **الصلة في تاريخ الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم**: أبو القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكُوال. عني بنشره وصححه وراجع أصله عزت عطار الحسني، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م .

- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان. د. ت.

- **طبقات الحضيكي**: محمد بن أحمد الحضيكي. تقديم وتحقيق: أحمد بومزگو. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. ط ١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

- **طبقات الفقهاء الشافعية**: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة. تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان عالم الكتب، بيروت. ط ١، ١٤٠٧هـ.

- **طبقات الفقهاء الشافعية**: أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح. تحقيق: محيي الدين علي نجيب. دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٢م.

- **طبقات الشافعية الكبرى**: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي. تحقيق: محمود محمد الطنّاحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دار إحياء الكتب العربية. ط ١، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.

- **طبقات المفسرين** : شمس الدين محمد بن علي الداودي. راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط ١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

- **طيِّبة النشر في القراءات العشر**: شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري. تحقيق: محمد تميم الزعبي. دار الغوثاني للدراسات القرآنية. جدة.

- **عَرف الند في حكم حذف حرف المد**: أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الهلالي. دراسة وتحقيق: إبراهيم آيت واغوري. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط ١، ٢٠٠٩م.

- **عناية أولي المجد بذكر آل الفاسي ابن الجد**: السلطان المولى سليمان ابن محمد بن عبدالله العلوي. المطبعة الجديدة بطالعة فاس، ١٣٤٧هـ.

- **غاية النهاية في طبقات القراء**: شمس الدين ابن الجزري. طبعة جديدة مصححة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التي عني بنشرها سنة ١٩٣٢ ج. برجستراسر. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني. حققه وصحح أصوله محب الدين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي. دار المعرفة، بيروت. ١٣٧٩هـ.

- **فتح الوَصيد في شرح القصيد**: عَلم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي. تحقيق ودراسة: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري. مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية. ط ٢، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (من سورة الأنبياء إلى نهاية سورة الشعراء)**: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي. دراسة وتحقيق: عبد القدوس راجي محمد موسى. رسالة ماجستير، تحت إشراف د. عبد الله محمد الأمين، قسم التفسير، كلية القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- **الفِصَل في الملل والأهواء والنحل**: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري. نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

- **فضائل القرآن ومعالمه وآدابه**: أبو عبيد القاسم بن سلام. تحقيق:

أحمد بن عبد الواحد الخياطي. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

- **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**: محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي. خرج أحاديثه وعلق عليه عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، طبع دار التراث بالقاهرة. نشر المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط ١، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٧م.
- **فهارس الخزانة الحسنية، الجزء الأول: فهرس قسم التاريخ والرحلات والإجازات**. إنجاز محمد عبد الله عنان، وعبد العالي لمدبر، ومحمد سعيد حنشي. إشراف ومراجعة: أحمد شوقي بنبين. المطبعة الملكية، الرباط. ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **فهرسة ابن ريسون**: محمد بن الصادق ابن ريسون الحسني العلمي. مخطوط بالخزانة الحسنية تحت رقم ٣٣٩٩.
- **فهرسة ابن ريسون**: محمد بن الصادق ابن ريسون الحسني العلمي. مخطوط بمؤسسة علال الفاسي تحت رقم ع٤٢٤.
- **فهرسة محمد بن الصادق الريسوني**: (وهي المتقدمة آنفاً) طبعت بذيل فهرسة الحافظ أبي العلاء إدريس العراقي. اعتنى بها تقديماً وتعليقاً وتصحيحاً: بدر العمراني الطنجي، مركز التراث الثقافي العربي، الدار البيضاء، ودار ابن حزم، بيروت. ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م .
- **فهرسة الحضيكي**: محمد بن أحمد الحضيكي. مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم: ٤٥٨٢د.
- **فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط**: ليفي برفنصال. راجعها صالح التادلي، وسعيد المرابطي. سنة ١٩٩٨م.
- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط٢، ١٩٨٢م.

- **الفهرس الموجز لمخطوطات مؤسسة علال الفاسي**: عبد الرحمن بن العربي الحريشي. مؤسسة علال الفاسي، الرباط. ١٩٩٢م.

- **الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة المسجد الأعظم بوزان**: إنجاز: د. بدر العمراني الطنجي، ود. محمد سعيد الغازي. إشراف وتنسيق ومراجعة: الدكتور عبد اللطيف الجيلاني. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية. ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

- **فوات الوفيات**: محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر، بيروت. ط ١، سنة ١٩٧٣ و١٩٧٤م.

- **قبس من عطاء المخطوط المغربي**: الأستاذ محمد المنوني. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط ١، ١٩٩١م.

- **القراءات والقراء بالمغرب**: سعيد أعراب. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط١، سنة ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

- **قراءة نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش: مقوماتها البنائية، ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري**: عبد الهادي حميتو. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية. ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- **القول الوجيز في قمع الزاري على حملة الكتاب العزيز**: أبو عبد الله محمد بن عبدالسلام الفاسي. دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب. مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث. ط ١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

- **الكتاب**: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قُنْبر سيبويه. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت. ط ٣، ١٩٨٣م.

- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخُوارزمي. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت. د. ت.
- **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**: علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد بن محمد البخاري. تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، المعروف بحاجي خليفة. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- **كنز المعاني**= الجعْبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، مع تحقيق نموذج من الكنز.
- **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**: برهان الدين الجعْبري. دراسة وتحقيق: عبد الرحيم العباسي. رسالة جامعية، كلية القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**: نجم الدين الغزي. دار الآفاق الجديدة، بيروت. د. ت.
- **لسان العرب**: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري. دار صادر، بيروت. سنة ١٩٩٧م.
- **مؤرخو الشرفاء**: ليفي بروفنصال. تعريب: عبد القادر الخلادي. دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر. الرباط، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- **متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**: القاسم بن فيرّه بن خلف الرعيني الشاطبي. دار السلام، القاهرة. ط ١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- **محاضرات في تاريخ التشريع**: محمد بن تاويت التطواني. دار كريماديس للطباعة، تطوان. ١٩٦١م.

- **المحصول في علم الأصول**: فخر الدين محمد بن عمر الرازي. تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١، سنة ١٤٠٠هـ.

- **مختارات من المخطوطات الأصلية في مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث**: تقي الدين حسن بن الطالب. منشور على شبكة الأنترنت.

- **مختصر ابن الحاجب: مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل**: أبو عمْرو عثمان بن عمَر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب. تحقيق: نذير حمادو. دار ابن حزم، بيروت. ط ١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

- **مختصر تاريخ تطوان**: محمد داود. المطبعة المهدية، تطوان. ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م.

- **مختصر خليل**: للشيخ خليل بن إسحاق الجندي المالكي. صححه وعلق عليه الشيخ أحمد نصر. دار الفكر، الطبعة الأخيرة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

- **المدونة الكبرى**: مالك بن أنس بن مالك الأصبحي. تحقيق: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة. تحقيق: طيار آلتي قولاج. دار صادر، بيروت. سنة ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

- **المستدرك على الصحيحين**: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

- **المستصفى من علم الأصول**: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي.

تحقيق: محمد عبدالسلام عبد الشافي. دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ- ١٩٨٣م.

- **المعارضات المغربية للامية الطغرائي، لامية أبي حفص الفاسي:** الدكتور أحمد العراقي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، تصدر عن إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي، بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. السنة الرابعة، العدد ١٦، شوال ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- **معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب:** أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. دار الكتب العلمية، بيروت. سنة ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

- **معجم طبقات المؤلفين على عهد دولة العلويين:** عبد الرحمن بن زيدان. دراسة ببلومترية وتحقيق: د. حسن الوَزّاني. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية. ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

- **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة:** يوسف إليان سركيس. دار صادر، بيروت. سنة ١٩٨٠م.

- **معجم المطبوعات المغربية:** إدريس بن الماحي الإدريسي القيطوني الحسني. مطابع سلا، سلا. ١٩٨٨م.

- **معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية:** عمر رضا كحالة. مؤسسة الرسالة. ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

- **معرفة القراء الكبار:** شمس الدين الذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس. مؤسسة الرسالة، دمشق. ط ١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- **المعسول:** محمد المختار السوسي. طبع بمطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب الأقصى من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** جمال الدين عبد الله بن يوسف

ابن هشام المصري. تحقيق: حنّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت. ط ٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

- **مناهل العرفان في علوم القرآن**: الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- **منبهة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني**: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني الأندلسي. دراسة وتحقيق وتعليق: د. الحسن بن أحمد وكاك. مراكش، د. ط. ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**: محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري. تحقيق حبيب الله الشنقيطي وأحمد محمد شاكر. دار الكتب العلمية، بيروت. ١٩٨٠م.
- **موسوعة أعلام المغرب**: تنسيق وتحقيق: محمد حجي. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط ١، ١٤١٧ - ١٩٩٦م.
- **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن محمد بن عبدالرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني. تحقيق: زكريا عميرات. دار عالم الكتب. طبعة خاصة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- **النبوغ المغربي في الأدب العربي**: عبد الله گنون. دار الثقافة، الدار البيضاء، د. ت.
- **النشر في القراءات العشر**: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري. تحقيق: علي محمد الضباع. دار الكتب العلمية، بيروت، مصور عن طبعة المطبعة التجارية الكبرى بمصر.
- **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**: محمد بن الطيب القادري. تحقيق: محمد حجي وأحمد توفيق، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، المغرب. ١٩٨٦م.
- **نظرة عن التراث القرآني حول مقرأ نافع**: سعيد أعراب. مجلة دعوة

الحق، سنة ٣٠، عدد ٢٧٣/ مارس ١٩٨٩.

- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: أحمد بن محمد المقري التلمساني. تحقيق: د. إحسان عباس. دار صادر، بيروت. ١٩٦٨.
- **نُكَت الانتصار لنقل القرآن**: أبو عبد الله الصيرفي. دراسة وتحقيق: محمد زغلول سلام. منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧١م.
- **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**: أبو العباس أحمد بن أحمد المعروف ببابا التنبكتي. عناية وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس الغرب. الجماهيرية الليبية. ط ١، ١٩٨٩م.
- **الوافي بالوفيات**: صلاح الدين الصفدي. إعتناء: أيمن فؤاد. دار النشر. فرانز شتايز ستوغارت. ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- **الوافي في الأدب العربي في المغرب الأقصى**: محمد بن تاويت التطواني. دار الثقافة، البيضاء. ١٩٨٢-١٩٨٤م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، سنة ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
- **اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة**: محمد البشير ظافر الأزهري. طبع بمطابع الملاجئ العباسية، التابعة لجمعية العروة الوثقى، بمصر، سنة ١٣٢٤هـ.

فهرس المحتويات